

۱۰۵۰

۱۰۵۰

مجموعہ فیہ کتاب ریاضیہ

۲

هذه نسخة من نسخة المؤلف تورد مدونة القرن الثامن الهجري
الجمع مختصر الكبد نسخة الجاهلية التي بخط الذهبي. لما أن الخط كتاب به شرا
قط اللوحة رسم (٥٨٧) [الشم الأول من المجلد الثاني عشر من بلادهم] وهو بخط
العراقى نفسه

عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الفضل المعروف بالحافظ العراقي ولد سنة
٧٣٥ هجرية من مؤلفاته: (المقتدر من أصله) (مختصر في التاريخ) (مختصر في
(الألفاظ) (مختصر في الفقه) (مختصر في الحديث) (ط) وغيره
المؤلفات
توفي سنة ٨٠٦ هـ

المدونة ٤٤ / ١١٩

يكره كسر إلى السيد العلوي أو غيره من محافل سوا القطر ما قولكم من ملكه عند حراقة
المال حساءا هل يغوص عنه كم كل لو ملكه بعض نفسه وهل سيطر الصور أم العبد لو ملكه بعض نفسه أولا
وإذا قلتم لا يغوص إذا ملكه حرام من المال متشاعا ويعتق إذا ملكه بعض نفسه فما يكون الفرق لأن تملكه
جزء من المال حساءا كأنه ملكه بعض نفسه افتونا فاجبت صواب في جواب والله الموفق إن الرقيق لا يملك بملكه
سيدة على الصور - حديث لا مامنا الشافعي رحمه الله لقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا بعد على شيء
الآية وهو له تعالى حرككم ملام من أنفسكم هل الله ما ملككم المالك من سره الآية ولا أنه مملوك كما بهيمة
ولا ملكه وأجاب عن العبد المسمى له بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من يبيع عبدا وله مال فإله للبايع إلا أن
يشترط المتبايع رواء الشبان بأن إضافة المال إليه إضافة اختصاص لا إضافة ملكه ولا لأنه
بملكه غير سيدة عندنا حراما وأما لو قال له سيدة وهنك نفسك أو ملكك نفسك فان قصد بدلك العبد
عتق وإن قصد الملك أو أطلق اشترط بقوله فورا ويعتق وفي جميع هذا الصور لو ملكه
بعض نفسه عتق جميع على هذا الفصل سرية أما إذا قصد العتق فواحد وأما إذا قصد الملك أو
أطلق وكل لو قال بعتك نفسك بكذا فإنه يصح ويلزمه المسمى وسري لأنه عقد عتاق لا يبيع كل شيء
به فأنه المحقق لصحة بيعه في التحريم وهذا الصورة المفسر عليها لأن القصد العتق لا الملك
أكتفى وحسب الصحة الفرق بين تملكه المال وبين تملكه نفسه بأن الشارح مشتوف إلى العتق
وأما إذا أضاف العبد ملكك لصور ما أمكنه متبايعا مثلا فان أراد دخول نصف العبد فواحد أنه يبي
فيه الفصل المتقدم ويلحق بملكك المال وإن أراد ما عداه كان لغوا أيضا وإن أطلق بعت
على فاعده أصوله فما يظهر من أن المتبايع يبيع الظاهر يدل على عدم لفظ المتبايع بكسره
والأصح لا يكون لغوا أيضا ومن فروع هذه القاعدة قولهم لو قال أبيعك عتقا ي
من ديني وهو مبدون له أو تصدق بهذا على الفقير وهو فقير لم يدخل في العدم فلا
يبرئ نفسه ولا تصدق عليها هذا ما ظهر في محكي كلام أصحابنا رضي الله عنهم أجمعين
ويخرجهم من أصله هذا جواب القاصد من الدين طرغ غلبه إلى دار جنة الله
ويحل في خطه بلغة في سبل رحمه الله سؤال القطر سوا إلى صلح الله الشاهد العلماء ونفع
لهم التمس إيمان ما قولكم من ليس غنم في قاص نافر الإحكام عظم القدر من الزمان
ولا أبتة من الأمانة إلا علام باع عن ورثة ما بين قاص ومكلف للمصالح الصريح
الظاهر الرعية واحتياط بوجه يرى إمام العصر ودفع المشتري الثمن لغيره
إلى كمال المذكور وزد المشتري ثمنه شرعية فالقاص المذكور من لفظها في معنى البيع لفظا
صحيحا بشرطه فذا باعها وذكر في الثمن بعد ذكر النفع والقدر ما لفظه على جميع
من المشتري المذكور فهل للبيع من نافر من غير أن إدعاء بعض الورثة من لا
في الغبن وقد أثبت القاضي المذكور أنه باع ذلك بعد أن قوما غير أن يمين الزمان
والأمان واحتياط على المشتري المذكور زيادة قريب من سدس الثمن أو أودع عليه
الأمانة وقد قال القاضي حظه المشتري ما لفظه لتكون سعة أصله لفظا صريحا
والقاص أو عدم تسليم القيمة فهل يلزم المشتري وقد دلل القاص المتابع في الثمن
ما لفظه على جميع من المشتري هذا حكمة العلل التي يوجب إتمام المسمى بها على أن يلد
المسرى بملك وإمام العصر بالبيع المذكور في الوضوح والمعبر لو عتق عليه وهذه
العلل ففضل في التملك هذه الإمام المجمع على ما أفقده

اصبونا ما حوز من لاعد مكره المثلون احاب القاصر العلاء صبا الدين
 السارة رحمه الله تعالى بقوله اجمعه وحقه حتى ليس احوال والبدن الموقر للصواب
 انه محض صون لصرف احكام الشقة الامين المهور بالديانة وعدم احبائه
 عمر الالغا والابطال ما امكن لان المحاكم امناء في الشرع وجاملوا الوقت ولا
 بطرق اليه الا بطال والحال ما ذكر ان بيعه وقع في حاجة او مصلحة طاهرة
 مع غيبة البعض ولو البعض قاصر ودلوه في ملتوب البيع انه كاحد او مصلحة
 وان البيع وقع بعد تقويم عدلين ثم المثل هو زيادة ما ذكر يكون في معنى
 الحكم منه بلبور ذلك عند وتبرأ دمة المشتري تدفع الثمن الى الحاكم
 ولا يعقل قول المالكين ان الحاكم لم يستلم الثمن الثمن او لم يصرفه في مصالحهم
 بل القول قول الحاكم اذ كان حيا وقول وارثه اذ كان ميتا لما قلنا
 مرانته امين الشرع ولا يخفى في البيع الصغار فيه ملحق بغير شرعي
 الى احواله من الورثة لانه بايع بالولاية الشرعية ما لا يملك التصرف
 المذكور مع وجود الشروع الشرعي للبيع وجنيز ولا حاجة الى التمييز
 من امام الرومان في الفرض ان المبيع فلول الورثة المذكورين فان
 فرض انه فلول للمال فملكه الامام فاذا نزع اذن الامام القاضي
 المذكور في البيع عن المذكورين في ما يرد قوة ونفوذ او اللد وحل اعلم
 قال في حقه القصر الى الله تعالى طهره عن الاثام اذ عهده عنه والادب
 وصحبه عليه السلام اهل البيت عليهم السلام القاصر بغيرها من احوال احوال والبدن
 لما ذكره سنا طه ابا الله في احوال الصور والادب والعام بغيره من احوال
 وهذا احوال في مفتح وكفا به والادب

فن ١١٤١
 ١١٠١١٠١١
 ١١٢٩٦١١٠١١

شرح الفقه العرفي

مكتبة جامعة قزوین
 رقم کتاب: ١٥٤٠
 رقم المجلد: ١
 رقم الصفحات: ١٨٨
 رقم التوثيق: ١٢٤٥
 رقم الترخيص: ١٢٤٥

٨٠٦

الحمد لله

هذه التي قد اجمع النية على جعلها كضعيف المنقطع على ما سئل لطفاً فافعلوا رفعه من سند بابيه
ووقف من شد من جنابه وانفصل واصل ما طبع حبه وادرجهم في سلسلة حربه فسكنت نفوسهم عن
ضطراب العلم فوضعتهم لا يكون محمداً او متعلقاً بهم لا يكون متبوعاً ولا محبلاً ولا كماله الا الله وهذا ما
الزدي في الارواح شهدك محمد عبده وورثه ارسله والذين غيبوا هج عزي مشهوراً والتملوا دمج به
مغضلات الامور وازال به عنكرات الدهور الا واصل الله علمه وعلما الارواح يوم ما علما سنا ونزل وطلع نجم
وافلر وبعد فعلم الحديث فطير وقعه كثير نفعه علمه مدار اكثر الاحكام ووبروف احوال الاحكام والاهل
اصلاح الابد للطلاب من فقه فلهذا نذب الى تقدم العناية بكتاب محمد علمه وكنت نظرت في اجوراة
اي لوبيت من القود الغتها ولبان اصطلاحهم الغتها وشرعت في شرعها بسطة وادخلة رانية
كثير الحجم سقطة ومثلثة ثم شرعت في شرعها متوسط غير فطر والاموط يوضع مشكلها وفتح
مقفلها ما كثر فملر ولا قصر فاصرف فوي لا يستغني عنها لطالب النبوة وفرا لا تاق جد
مجتمعة الانبياء جعل الله خالصا لوجه الكريم ووسيلة الى جنت النعيم يقول راجي به المفضل
عبد الرحيم بن الحسين الاثري من بعد حمد الله ذي الالاء على امتنا جل عن اخصاء
رسمه وسلامه دايم على نبي اخبرني المرحوم فهذه المقاصد المحممة توضع من علم
الحديث رسمه النبي الاثري بفتح الهمزة والثا المثلثة نسبة الى الاثر وهو الحديث والاشي
بها الحسين بن عبد الملك الاثري وعبد الكريم بن منصور الاثري في آخري والآيات
النعمة واحدها آ لا بالفتح والتنوين كرجله فيلر بالنعكس كني وقيل بالكد وكوة
اللام والتنوين الى كني وقيل بالفتح وترك التنوين كقفا والمرام جمع مرجه وهي
الرحمة وفي صحيح مسلم انا نبي المرجم وفي رواية الرحمة وفي رواية الملمح والمراد برسم الحديث
اثر اهل التي بنوا عليها اصولهم والرسم في اللغة الاثر وقنه رسم الدار وهو ما كان
سما آ ثا رها لاصقا بالارض وعبر بالرسم هنا اشارة الى دروس كثير من هذا العلم
وانه بقيت منها آثارا يهتدى بها ربيني عليها

نظمتها بصفة للتدب
لخصت فيها ابن الصلاح اجمع
تذكره للمنتهي والسند
وزدتها علما تراهم
السند بكسر النون فاعل اسناد الحديث اي رواه باسناده واقامه الله بن محمد
بن محمد

ان قد الم تاري لمرسها احد شيوخ النجاشي رويها كحسنت منها لاصلاح اي كتابين
اصلاح والمراد مسانيد ولاقسامه دون كفاي من امثلية وتعاليله ونسبة اقواله
تعليله وما تكبر فيه وقولها وزدتها علما اعلم ان ما زدته فيها على لاصلاح اكثر من ميزت
او ما ينكر قلت ولم امير اخوة بل قد يفتقر بالواقع ان كان في المراسل ذلك
الترجمة في هذا الشرح ان ثلثه شيوخه من الزيدية وليت عالم اميرهم يقول قلت اذ
موسمير سفسه عند من لم معرفه بان يكون حكايته عن من هو مشاخره لاصلاح
كالنور وبان دقيق العيد وانما رشيد السيد الحسن كاستراه وكذلك
اذ اتعقت كلام لاصلاح برودة او ايصاح لله هو واضح في انه من الزيدية وليت وكذلك اذا
حسب كلامه من موصوفه عن لاصلاح كلف اولي وخر الزيدية وليت عالم ايتي او لا ولا
تميزت بنفسها بما تقدم فامير في الشرح وهي موضع بسيرة رابت لاصلاح من لتوفي
فمنه في اخر الساب الاول رويها ولم من عمته ومنه في التذليل من النقل على اكثر الامم قبلوا
ما صرح ثقات المدرسين بوجاهة وبما قولها في القسم الثاني من اقسامهم المجهول وفيدله
ومنه في مراتب التعديل ومرتات الجمع زياد في الفاظ لم يذكر في لاصلاح ميزتها هناك في الشرح
المذكور من منسها فقل في صفة المناولة واعلاها في منسها قولها فيها اذا ناول واستند عند المحققين
ومنه في اواخر المناولة قولها يفيد حيث وقع البيهقي ومنسها قولها في كتابه الحديث وكتب الشنمى
ومنسها نطق حروف الكلمة المشككة في منسها الكتاب ومنسها استشهادها ما ينقل اسفل
اخرى الملهل منسها في منسند يعقوب بن ابي شيبة فاعلم ومنه في العكر في منسند
في النصف ومنسها في الموكلف والمخلف استثنى البخاري الذي اتم اسمه قال فيه خلاف
في الترادف والتأويل منسها في منسند الفعلا والغير لواحده ومنسها مستور
كفان او اطلق لفظه في منسها لريد الارباب لاصلاح منها
منسها ما اصطلحت عليه في الاختصاص اي اذا اطلق لفظ واحد لا جماعة او اشياء ولم
يذكرها علمه ولا قبله فاعلم بقا على الشيخ ابو عمرو و لاصلاح نقول وقال كان لا يوافق النكر
وكذا اذا اتى بصير موحدا يعود على اسم تقدم قبله فالمراد به ابن الصلاح كقولنا كذا الله وتبين ذلك في
وكذا اذا اطلق الشيخ فالمراد به ابن الصلاح فاشيخ فيما بعد قد حققه وقولها بينا بابا الموهب
رفق الا ويجوز كسر اس و لا يكون شيئا نحو التزنا فسل مع البخاريهما
والله جوا في امور كلها معقبات في منسها
من اي وان يكن الفعل او الضمير المذكوران لا شيئا كقولنا وا قطع بعينه لما قد اسند او كقولنا
فان وقع الصحيح مررتا فالمراد بذلك البخاري وسلم وقولنا بغيرنا على العاصي على التمهيد والمجهر
كسر على البخاري من اقسام الحديث

أولها
المؤتممة عليها واما ما في اخرها

ساز اصل
وقبل اصح الاساسه
ماوراء سليمان
مهران الاعشى
ابراهيم بن

والباب في المسامحة للوزراء عن عسائير عظميه
وسامحه في المنه

وقت

05

2184

218

والله

دوا وحسن

بحجاب ثم جوب جوابا آخر وضعف الجوابين بن دقيق العيد فخرجت الجوابين بردها فقول له فانه لنظاير دي ان
الصلاح فانه قال انه غير متكرره براد بالحسن معناه اللغوي وانه الاصطلاح قال ابن دقيق العيد ولم يرد عليه
الصلاح كذا في الموضوع اذا كان حسن اللفظ انه حسن وقول او يرد ما يخالفه في هذا هو الجواب
الاول الذي اجاب به ابن الصلاح ان ذكره راجع للاستبان يكون له اسنادان احدهما صحيح والاخر حسن
قال ابن دقيق العيد برده على الاحاديث التي قيل فيها حسن صحيح مع انه ليس الاخرى واحده في كلام الترمذي
في موضوع يقول هذا حديث صحيح لا يرفى الله هذا الوجه ونقد معنى فكيف ان فرد وصف ان قلنا
وصف حديث فرد بان حسن صحيح كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة ان ابا بلي بن شيبان
فلا نقول ما قاله الترمذي صحيح لا يرفى الله هذا الوجه على هذا اللفظ

والابن الفتح في الاقتراح ان افراد الحسن ذوا اصطلاحه وان يكن صحيح فليس يلتبس
بغيره حسن لا ينعكس واورد ما صرح به افرا د حيث اشرطنا غير اسناد ش
وهذا جواب عن الاستشكال المذكور اجاب به ابن دقيق العيد في الاقتراح بعدد الجوابين المتقدمين
وحاصله ان الحسن لا يترط فيه التصور من الصحة الاحيث الفرد الحسن فيراد بالحسن حيثما المعنى
الاصطلاحي واما ان ارتفع الى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة بقا للصحة لان وجود الدرجة
العليا وهي المحذور والاتقان لا ينافي وجود الدنيا كما لم ينافي في صحة اعتبار الصحة الدنيا
صحيح باعتبار الصحة العليا قالوا ولم يرد على هذا ان يكون كل صحيح حسنا ويؤيد به قولهم حسن في الاحاديث
الصحيح وهذا موجود في كلام المتقدمين انهم وقد تقدم ان ابن الموفق ايضا قال كل صحيح عند
الترمذي حسن وليس كذلك صحيحا وقول او يردوا في هذا ان يردوا في هذا ان يردوا في هذا ان يردوا في هذا
ابو الفتح على ابن الموفق في قوله ان الحسن لا يترط فيه صحة من وجه آخر ذكره
في شرط ذكره في الصحيح فان قيل ان يكون كل صحيح حسنا انهم في هذا الافراد الصحيح ليست
بحسن عند الترمذي اذ يترط في الحسن ان يكون من غير وجه كحديث الاعمال بالبناء فحدث
الصفر قطعه من القلاب حدثني عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
انما يترط في الحسن ان يبلغ رتبة الصحيح فان بلغها لم يترط في كونه صحيحا بل في كونه صحيحا في موضوع
هذا الحديث صحيح عرّب فلا يرتفع الى درجة الصحة لثبوت الزيادة باعتبار فرد يتبع القسم الثالث
اما الضعيف فهو ما لم يبلغ رتبة الحسن فان بسط في فائدة شرط قبول قسم اثنين قسمين وخمسا
سواء فاقبال ذلك في غير مبدؤنا قسم سواء ثم زد غير ذلك فمئة ثم علنا فاحذرن
ايضا فمئة رتبة الحسن في ضعف وقول ابن الصلاح هو ما يجمع صفات الصحيح واصفا فذكره الصحيح غير محتاج
اليه لان ما ذكره عن رتبة الحسن في موضوع الصحيح فانه كان بعضهم يقول ان الفرد الصحيح لا يسمى حسنا على
رأي الترمذي فقد تقدم رده وقوله وان بسط في رتبة الحسن وان اردت بسط اقسام الضعيف فافقه

من شروط الخبر الحسن

من شروط الخبر الحسن وثلاثة القبول قسم وثلاثة القبول في شروط الصحيح وحسن وهي ستة اتصال السند
حيث لم يخبر المرسل عما كونه على سبيل وعدالة الرجال والسلامة من كثرة الخطا
والعقله ونحو الخبر من وجه آخر حيث كان في الاستناد مستورا لم تعرف اهليته وسبب
ثبوتها كغيرها في السلم والسلامة من الشذوذ والسلامة من الخطا الفادحة فان فقد فيه الاتصال
سسم ويحل حكمه فسمان الاول المسقط والثاني المرسل الاول لم يخبر ومولاه اثنين قسمين
او ما فقد منه شرط اخر من الشروط المتقدم قسم اخر ويدخل تحت اشاعة قسمين لان فقد
العلاء بن شيبان في الضعيف والمجهول ومحمد اسامه الثالث رسل اسامه ضعيف
الرابع منقطع فيه ضعيف الخامس من رسل من جهة مجهول السادس من منقطع فيه مجهول السابع من رسل
فيه مغفل كثير الخطا وان كان عدلا لاف من منقطع فيه مغفل كذلك التاسع من رسل فيه
مستور ولم يخبر بحسنه من وجه آخر العاشر منقطع فيه مستور ولم يخبر به وجه آخر الحادي عشر
من رسل شاذ والثاني عشر منقطع شاذ الثالث عشر من رسل معلل الرابع عشر منقطع معلل
وقولهم اسما فاقبال اي وصحوا الى فقد شرطين المشددين فقد شرط ثالث فهو قسم
ثالث فراق قسمين ويدخل حكمه عشرة اقسام وهي منه الحاشية عشرة من رسل شاذ وفيه عدل
مغفل كثير الخطا السادس عشر من رسل منقطع شاذ وفيه مغفل كثير الخطا السابع عشر من رسل معلل
فيه ضعيف الثامن عشر من رسل منقطع معلل فيه ضعيف التاسع عشر من رسل معلل فيه مجهول
العاشر من رسل منقطع معلل فيه مجهول الحادي عشر من رسل معلل فيه مجهول
الثاني والعشرون من رسل منقطع معلل فيه مجهول كذلك الثالث والعشرون من رسل معلل فيه
مستور ولم يخبر الرابع والعشرون من رسل منقطع معلل فيه مستور كذلك وقوله وهكذا اي
وكذلك افعالها في اخر الشرط فانه قد ثبت فيه الشبهة الاولى وهو الاتصال مع شرطين اخرين
غير ما تقدم وما الى الابد في الشذوذ والعلامة ثم ما فقد فيه شرط اخر مضموما الى فقد رتبة
الشرط الثلاثة وهي هذه الحاشية والعشرون من رسل شاذ ومعدل السادس والعشرون
منقطع شاذ ومعدل السابع والعشرون من رسل معلل فيه مغفل كثير الخطا الثامن والعشرون
من رسل معلل فيه مجهول كذلك وقوله وقد شرط عشرة عشر رتبة واي رتبة ما يرد
تقدم فيه شرط واحد غير ما يرد اي او هو موثق الراوي وحسنه فسمان رعا الساسع العاشر
ما الى اسامه ضعيف والثاني عشر ما فيه مجهول وقوله ثم زد غير الذي قد مرته اي ثم زد
فقد عدل الراوي فقد شرط اخر غير ما يردت به وحسنه فسمان رعا الساسع العاشر ما
فيه ضعف رتبة العاشر والثلاثون ما فيه مجهول وقوله ثم زد غير الذي قد مرته اي ثم زد
ما الكثرة وادخلت الثاني اخره لظهور العاقبة والمراد بكلامه العاشر الذي يردت

اصل

في الخطا

لكن اذا صحت لنا خرجته مستند او من غير مستند
من باب ترك غير الاستدلال بقوله قلت انتم تفصلون
والنفعي بالكبار شيئا ومن روى عن القضاة ابداء
فوزاد اشار الى هذا الحفظ وانتم لا تنقص لفظ من هذا الاستدلال لكن لما لم يرد
او الاستدلال وجه لظواهره في العلم غير رجاله الى ان يردوا في قبيل غير وجه جوابا بالثبوت
على انه مما لم يرد في الحاشية لولا انهم اودوا ان يثبتوا نصيبه فاصبر الى اودا ان يثبتوا خصامه فتميز
ومن اعلم ان الله اخذ الامانة من الزهاد على كل حال صلح ووعاها على عليه في حكاية لكان

عطا الخ خمر الدين
وغيرهم بالاساليب

11

1500

از مصلحت

18

۱۰۰

قوله

والملك المفرد كذا البرديج أطلق والصواب في التخرج
اجرا تفصيليا للشروط ثم فهو معناه كذا الشيخ ذكره
فحوكموا بالبيع يا محمد الخبر وقال شيخنا عثمان عليه
السلام فإذا قيل حديث شريك فإنه عند الحلاء وضعفه
البرديج البرديج الحديث الذي ينفرد به الخطيب ينفرد به
لأن الوجه الذي رواه منه وهو في وجهه قال ابن الصلاح أطلق البرديج ذلك ولم
يفصل وأطلق الحكم على المفرد بالروايات أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل
الحديث قال والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفا في شرح ابن ذمار وعند مدقق

عليه

المصطفى

بعض الوصى لم يكن مضطرا ، واحكام الدراج منها وجب

ما حلف را وید فيه فدوا و دفع علی وجه و مره علی وجه اخر خالف له و هكذا ان اضلح

م الامه رب مد كن في الختي وقد يكون في السند وانما يسمى مضطربا اذا استأثرت الكرويا

المختلفة في الصحة لم يترج بعد اتمام على المراهق اما اذا تزوجت اخذ بها يكون

الراجح وصفه اصطلاحاً ولا له عليه الحكم في النسخة التي هي في نسخة
رواه ابو داود ورواه صحيحه في نسخة عن محمد بن عبد الله بن محمد بن

رواه ابو داود و ابن ماجه في روايه السجده في امية عن عمرو بن عثمان
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صلي احدكم فليحضر من تلتك وجها احسن وفيه فاذا

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحكم فليجعل شياً تلقاً وهدية

ابن الفضل وروح بن القاسم عند ملكه اذ روى له سيفان الثوري عنه عن ابي عمرو وحده

علاء الدین محمد بن ابی اسود عنه عن ابی حمزة عن ابی حمزة عن ابی حمزة

درودان بر حرم غنی حدیث از عمار بن یزید روایت کرده اند و در حدیث دیگر از عمار بن یزید روایت کرده اند

ابن محمد عن حماد بن عثمان قال - انوزعه اليه مشيلا بها احد منته وسه الي فتواد

ورواهما عن عبيد بن عبيد بن جراح عن علي بن عبيد بن جراح عن علي بن عبيد بن جراح

اسمعیل بن ابراهیم بن محمد بن علی بن ابی طالب علیه السلام

فيها فتفكر يساعدهم قال ما اوصطه الا انما يجدوا فيهم من يثرون ويراها محمد بن سفيان السكندر عن ابن عباس

مثل استیلا الفضل روحی و دمسد و علی بن عیینه و اسمعیل بن ابی عمرو و احسان بن

ابن الحسن بن محمد بن علي بن عبد الله بن محمد بن الحسين

10

المدرج

فله منته مدراج قبل طلب كاسبقوا الضوء وطلب العقب

اسماء المسم الاولي منه ما ادرج في اخر الحديث من قول بعضهم رواه اما الصحابة او بعدهم

موصوعی تا حدیث غیر فصلی می آید و در این کلام مذکور فایده فیلسوفان را می بینیم

حقيقه الحال و معلوم ان الحق في ربيع ساله ما رواه ابو داود و ما عده عنه في هذا الفصل في شاهر
ما الحسن من الحق في ربيع قال اخبرني عن ابي عبد الله عليه السلام في ربيع

افضل منه ولو رسول الله صلى الله عليه وسلم احد بعد الله صلى الله عليه وسلم فقلنا التفسير في العلم ما كان

فذكر من جملة الاشياء اذا قلت هذا او قضيت هذا بعد قضيت صلاتك اثبتت

ان بعد من مملو من سبيلت لى بعد فقه ادا ملت الخ وصله زهوى بنو
ابو خنيسه بن كلب قتل لى روايه اى داود ومنه ما كان ادا فلت به اى

اكدت في كلام عبد الله بن مسعود: ولذا ما كان اليدين في المعرفة ندها بحماط الى ان

مداوم وكن قوما اذا فعلت هذا او قضيت هذا فقد قضيت حلاله ورفقوا

ابن اسعوى فادرج في الحديث والذمار الخطيب في كتابه النذر جمع في الدرر الامم
وما في الفوائد في الخلاصة انتفى الحفظ على الامم جمعهم وقول الحافظ في الخلاصة

احصوا فيه هل هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم او من قول اس مسعود فاراد احكام الرواه في

اصلہ و فصلہ لا محلاہم ^۱ فایم متفقون علی الامد ارجہ علی انہ مداحلف علی

ابن يوسف البرنوعي وعلاء الدين يحيى بن النسيانوي وعاصم بن علي وابو ادهم والاطالعي

ایضا ای بزرگوار منی و مانکنی اسمعده المهدی عنه هکند اعد چاورواه شبانه می حوله

عنه تفصلي واما انه من قول عبد الله فقال فارعد الله فاداءت ولكم بعد قضيت ما

کتابت

المسألة

في كتابه اصفى الصلاة، ودرج لم حسبهما با احد سنة من اقسام المدرج وادرج
 القسم الثاني لمن احدث عند رايه با سنا وادرج فانه عليه با سنا وادرج
 منجى الدوايد عنه طري الحديث با سنا والظرف الاول ولا يذكر اسناد طرفة الثاني من له
 حديث رواه ابو داود من رواية رابطة في شركة فرقة الشاكر من رواه سفيان
 ابن عيينه كاهن عاصم بن كليب بن ابيد عن وايل بن حجر بن صفه حله في الولد سفيان وقال
 فيه م حسبه بعد ذلك زمان فيه برج شديد فداست الناس عليهم جلاء الساب تحرك اندهم
 تحت اليباب فالر موسى هرون احمال وذلك عند ما دم فقولهم حسبه ليس من هذا السناد
 واما ادرج عليه وهو من روايه عاصم بن عبد الجبار بن وايل بن حجر بن صفه حله في الولد سفيان
 وهكذا رواه مينا رهن بن مغرم وادرج سماع بن الوليد في قصة تحرك اندهم
 من حب الساب وفضل ادرج الحديث وادرج اسناد احمال وادرج فالر موسى هرون
 احمال ومنه روايه مصبوحة اتفق علماء زهير وشماع بن الوليد فيما ثبت له من روايته
 ادرج في الولد في تحت الشياخ عاصم بن كليب بن ابيد عن وايل وقال في الصالح انه
 الصواب وقول با احمال وما اتحد اسناد هذه الطرق الاخر من اول الحديث بل سنا وما
 مختلف من ومنه انما يدرج بعض مسند في غيره من احاديث السند
 نحو ولا تفسوا في مثل لا سنة با فعضوا لدرج قد نقلوا
 في مثل لا تجسوا ادرج سنة ابن ابي مرزم اذا اخرجوه

وكلمة من اودعه كتابه كالمواحد في كل صوابه
حسب الامور كما علم على الوضع فخر من الزنا وقد يعجلون ذلك ليعضوا له الناس
كعبد الكرم بن ابي العرجا الذي اقر بخراب عنقه فخره لعمري على وكنان الذي هذا القدر
وحرر قتلنا وقد روى العقلي اسمه الى جاد بن زيد قال وضعت الزنا وقد روى عن ابي
سلمة بن ابي حنيفة حديثه وضرب يعلونه انتصارا لمدحهم كالحطابية والرافضة وقرم
خبر السالبة وضرب يتقربون به لبعض خلفاء الامراء ابو ضح ما يوافق فعلهم وآراءهم
كغياث بن ابراهيم حيث يقول للمهدي في حديثه لا شئنا الا في نضال وخف او كافر
فرا وفيه ارجاع وكان المهدي اذا كان يلعب بالحكم فتركها بعد ذلك وامر بذكرها وقال
انا جئت على ذلك وضرب كاتوا بكتسبون بذلك ويترقون به في قصصهم كاتوا بغير الله
وضرب امتحنوا باولادهم او ترافق فوضعتوا لهم احاديث ووسوخوا عليهم فحدثوا بها
فزان بشعره واعبد الله من قبله ربيعة القدامى وضرب لمجربون لذلك فامية دليل على ما
افتوا به بارامهم فيضعون كاتوا على ابي الخطاب بن وحيه ان ثبت عند وحيه
بغلبون سند الحديث ليستغرب في غريب في سماعة منهم كاتوا ذلك بعد هذا في المقلوب
وضرب يتدبرون بذلك لتعريب الناس في الخبر بزعيمهم وهم منسبون الى الزناد
وهم اعظم الاصلان خبر الامم كتسبون بذلك وسروا قربه فلا يمكن تركهم لذلك والمسا
يتقون بهم ويكرهون اليهم لما نسبوا اليه من الرهد والصالح فينقلونها عنهم ولهم ذلك
حتى سعد القطان ما رأت الصالحين الذين منهم في الحديث يريدوا الله اعلم بذلك المتسبون
لصالح بغير علم يقرقون به بين ما يجوز لهم ويمتنع عليهم يدل على ذلك ما روى عن عدي العجلي
سند ما الصحيح البديان قال ما رأت الكذبة في احد اكثر منه فيمنع بها الى الخبر
او اراد ان الصالحين عندهم حسن ظن حلاله صدر فيقولون ما سمعوا على الصدوق والصدوق
لتميزوا الخطا والصواب ولكن الواضعون من ذلك للصالح وان خفي حاله على الناس
من الناس فانه لم تحت على ما بهم الحديث وقادوا فقاموا باعباء ما يملكون فيملكونه فكشفوا
عنوا حتى القدر ويناعى صفيان قال ما سار الله كلف في الحديث وروى عن علي بن
بنا محمد بن ابي قال لو ان رجلا لم يكذب في الحديث لا سقط له رويته وروى عن ابي
ان ذلك لو لم يجر في السحر لكان في الحديث لا صبح والناس يقولون فلا ان كذب وروى
عنه انه قيل له في هذه الاحاديث الخوض فيها فقال تعيش له ايجابها انا نحن نزلنا الذكر
واناله كالفطن وروى عن العيص بن قيس انه قال ان الله تبارك وتعالى بالنسب ان وشار من كان
يفتح الحديث حبه ما روى عن ابي عمير نوح بن ابي حمزة المروزي فاضى مودعا رواه
احكام بسنده الى ابي عمار المروزي انه قيل لابي عمير من ان كذا عن كذا عن ابي عمار

احاديث

في احوال

في فضائل القوم سورة سورة وليس عند اصحاب كثر منة من الله تعالى الى راس الناس قد اوصوا
عن القوم واستعملوا بغيره الى حقيقته وحقار الى حقيقته من الله الاطاعت حسنة وكان
قال هذا هو الحاسن قال ابو حاتم بن حبان جمع كل شي لا وقال ابو عبد الله احكام وضع حديث
تصالح القوم وروى ابن حبان في مقدمه تاريخ الصحابة عن ابي محمد بن ابي رافع طبرستان
ابن عبد ربه من ابي حنيفة كذا في احاديث من قرا كذا فانه كذا قال وضعه في الحديث الناس
فما واما حديث ابي الطوال في فضائل قوله سورة القدر سورة سورة فيروى عن الحسن بن
ابن اسمعيل قال حديثي سمعته في حديثي من حديثي قال حديثي روى في الحديث في حديثي
قال حديثي سمعته في الحديث في حديثي من حديثي قال حديثي روى في الحديث في حديثي
ما دامه قوم من النصوص ومعهم شيخ قال من الحديث حديثي في حديثي من حديثي
احد وكما روى الناس قد رغبوا عن القولين فوضعتا لهم هذا الحديث ليعرفوا بعلومهم الى القوم
وكذا ما وضع حديث ابي المذكوري عن ابي المذكوري والنسائي والبخاري في ذلك كذا في الروي
اساوه منهم بالنسائي والواحد في المتوسط لعدة اذ اجالنا ظم على الكذب على سند ولا كان لا
جوز له السكوت عليه من غير بيان كاتوا في مقدمه واما حديثي في حديثي وروى بصيغة الجزم
في حديثي في حديثي في حديثي في حديثي في حديثي في حديثي في حديثي في حديثي
وكذا ما وضع حديث ابو بكر محمد بن منصور السعفي ان بعض الكرام ذهب الى جولة وضع الحديث على
الشيء ما لا يتجلى به حكم من التوثيق والعقاب بوضع الناس في الطاعة وزجرهم عن
المعصية واستدلوا بما روي في بعض طرق الحديث في كذب على مسجد الفضل بن الحسن بن علي بن
معه من البار وظهر بعضهم حديثه في كذب على مسجد ابيه ساجد او يملكون وقال بعض الحديث
ابا قال من كذب على وحن كذا له ونقوى شدة عند لسأل الله السلامة من الحديث وروى
العقيل باسناد الى محمد بن سعيد كانه المصلي قال لا بأس اذا كان كلام حسن لم يضع له اسنادا ولا
المرحوم في المهم من بعض اهل الرواية ان ما وافق القياس الجلي خاير ان يروى الى النبي صلى الله عليه
بن حبان في مقدمه تاريخ الصحابة ما روى الى عبد الله بن سواد المروزي ان رجلا من اهل البصرة
روى عن ربه حديثه في حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي
حدثنا والواضعون بعضهم قد وضعوا في حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي

الا الصدوق

كلام بعض اصحاب كذا في السند ومنه نوع وضعه لم يقصد
في حديث ثابت في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
وضع كلاما من عند نفسه ويروي الى النبي صلى الله عليه وسلم من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي
او الاسرار لميات فيجعل حديثا من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي
ابن دسار كاتوا في الحديث في حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي من حديثي

حكاية عن العاصي انكر الغش الخ الخ في المحفل الخ ذكره عنه في المتن في
مواضع حكاية صاحب المحصول ولا يمدك وبها المعروف عن العاصي كما رواه الخطيب عنه في الكفاية
الذي والقول ان العاصي عن علي بن ابي طالب رواه الخطيب عن صاحب المحصول عن ابي بصير انه
الصحاح المستند في حكاية الخطيب انه كتب لانه من حكايات العاصي واداه من انما كان في
وعنه ما الى الزيادة لا قبل الا منفسر قال ان الصالح وهذا ظاهر منقول في العدد واحد
من فان يقل قل بيان خرج كذا اذا قالوا المتشبهين
وانتموا فالحق قد اجاب بانما انما يحب الوقت والستر
حتى ياتي بحجة قهر له كذا اولو الصحاح في حواله
في البخاري احتجاج عكره من ان مرزوق وغير ترجمه
واصح مسلم عن قد ضعفا بحسب سواد يخرج ما الكافي
فان وقد قال ابو الكاهن او احسن من كذا في الغزالي
وان الخطيب الاحتار علم ما افاضه العالم باسباب الاشياء من اسواله في الصالح
على مولاهم لا يخرج لا قبل الا منفسر او كذا تضعف احسن فكاره في قوله انما احمد
الاساس في جرح الرواية وروايتهم على ان كتب التي صفعها له احدث في البخاري او في جرح
والعدل وقل معوضون منها لبيان السبب بل يصحرون على جرح مولاهم فلا يصح
ولان ليس معي وحده كذا او احدث في ضعف وهذا احسن غير ثابت وهو كذا في شروطين
بيان السبب يفتي الى الخطيب كذا وسد باب الحكر في الخطيب الا كذا قال وحواله ان ذلك
وان لم يعمد في اسباب الجرح والحكم به فقد اعتمدنا في ان يتوقفنا عن قبول حديث من
فالوافيه مسلم وكذا ما على ان ذلك اوفى عندنا منهم ربه مودة نوح مثل التوقف من
انراحت عند التزمه منهم تحت عن حاله اوجب الثقة عدالة فلنا حادثة ولم سوف كالس
احسن هم صاحب الصحاح وغيرهم ما جرح منهم مثل هذا الجرح من عزم ما وكم وكذا ما في خلاص
جرح ولا نقل عن الخطيب احسن احدث انما يخرج لا قبل الا منفسر افاق ان البخاري
احسن على سبب جرح غير الطعن فيهم والجرح لهم كعكره من مولى ابن عباس في الساجين
ولا سمع من اي ارس وعاصم من علي بن عرويه مرزوق في البخاري في كذا وكذا
علم ما في اصح بسود بن سعيد رجا عنه عزم استشهد عن جرح حاكم الكرمي الطعن
عليهم فالحق وسلكه ابو داود ومسلم في الترمذي وغير واحد من بعد وثوق اخرج اي مطلق
وكذا لا بسود بن سعيد صدوق في نفسه كما قال ابو حاتم وصاح جزع ويعرف في شبيه
وعزم وقد ضعف البخاري والساجي فكاره البخاري حادثة من كذا في الساجي في ضعف
ولم يشهد الجرح فاكثر من نفسه الجرح من ذكره انه لا يفي رعايا من الساجي في كذا

نادوا

فادوا ما يمدح في حكاية عن العاصي انكر الغش الخ الخ في المحفل الخ ذكره عنه في المتن في
مواضع حكاية صاحب المحصول ولا يمدك وبها المعروف عن العاصي كما رواه الخطيب عنه في الكفاية
الذي والقول ان العاصي عن علي بن ابي طالب رواه الخطيب عن صاحب المحصول عن ابي بصير انه
الصحاح المستند في حكاية الخطيب انه كتب لانه من حكايات العاصي واداه من انما كان في
وعنه ما الى الزيادة لا قبل الا منفسر قال ان الصالح وهذا ظاهر منقول في العدد واحد
من فان يقل قل بيان خرج كذا اذا قالوا المتشبهين
وانتموا فالحق قد اجاب بانما انما يحب الوقت والستر
حتى ياتي بحجة قهر له كذا اولو الصحاح في حواله
في البخاري احتجاج عكره من ان مرزوق وغير ترجمه
واصح مسلم عن قد ضعفا بحسب سواد يخرج ما الكافي
فان وقد قال ابو الكاهن او احسن من كذا في الغزالي
وان الخطيب الاحتار علم ما افاضه العالم باسباب الاشياء من اسواله في الصالح
على مولاهم لا يخرج لا قبل الا منفسر او كذا تضعف احسن فكاره في قوله انما احمد
الاساس في جرح الرواية وروايتهم على ان كتب التي صفعها له احدث في البخاري او في جرح
والعدل وقل معوضون منها لبيان السبب بل يصحرون على جرح مولاهم فلا يصح
ولان ليس معي وحده كذا او احدث في ضعف وهذا احسن غير ثابت وهو كذا في شروطين
بيان السبب يفتي الى الخطيب كذا وسد باب الحكر في الخطيب الا كذا قال وحواله ان ذلك
وان لم يعمد في اسباب الجرح والحكم به فقد اعتمدنا في ان يتوقفنا عن قبول حديث من
فالوافيه مسلم وكذا ما على ان ذلك اوفى عندنا منهم ربه مودة نوح مثل التوقف من
انراحت عند التزمه منهم تحت عن حاله اوجب الثقة عدالة فلنا حادثة ولم سوف كالس
احسن هم صاحب الصحاح وغيرهم ما جرح منهم مثل هذا الجرح من عزم ما وكم وكذا ما في خلاص
جرح ولا نقل عن الخطيب احسن احدث انما يخرج لا قبل الا منفسر افاق ان البخاري
احسن على سبب جرح غير الطعن فيهم والجرح لهم كعكره من مولى ابن عباس في الساجين
ولا سمع من اي ارس وعاصم من علي بن عرويه مرزوق في البخاري في كذا وكذا
علم ما في اصح بسود بن سعيد رجا عنه عزم استشهد عن جرح حاكم الكرمي الطعن
عليهم فالحق وسلكه ابو داود ومسلم في الترمذي وغير واحد من بعد وثوق اخرج اي مطلق
وكذا لا بسود بن سعيد صدوق في نفسه كما قال ابو حاتم وصاح جزع ويعرف في شبيه
وعزم وقد ضعف البخاري والساجي فكاره البخاري حادثة من كذا في الساجي في ضعف
ولم يشهد الجرح فاكثر من نفسه الجرح من ذكره انه لا يفي رعايا من الساجي في كذا

واصح مسلم

- و قيل بل هو الاستحلال الكذب انما هو مدعي له ونسبها
 - من نفي او يقول قبيح من غير حطائه ما فعل
 - و اكثر من راق ٢٠٠٠ روى وادعاهم فظنوا وعلما

ثم ان حبان اعادوا روى عن ابي بصير في الصحيح ما عواش اخلفوا في روايه مبتدع لم يكفر
 في بدعيته على احوال فقبلت روى وادعاه مطلقا في سبب مدعيته وان كان متنازعا في ذلك كالحال
 في غير ما قيل كما استوفى الكافي في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الكافي يروى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 او لا يروى عنه غير ذلك كما ساقا والقول الثاني انه لم يكن من استخبر الكذب في نفي مدعيته
 القول الثاني في قوله اقبلت روى اهل الهجره الا الخطيب في الرواية في روى الشافعي
 بالزهد في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 اليه في ٢٠٠٠ روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الثالث انه ان كان عذرا الى مدعيته فيقبل فان لم يكن واعيه قبل وبعده وبعده احمد كذا
 الخطيب في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الى البديع لا يجوز الاحتجاج به عند امتناع طلبة العلم منهم فيه خلاف وكذا حكى بعض الحكماء
 انه لا خلاف في الاحتجاج به انه لا يثبت الادعاء وان اختلف بينهم في مدعيه الى مدعيه
 وسئل عنه ان احبان اعادوا روى في روى انه الادعاء في قبول روى الادعاء ايضا واقام
 ان يروى على حكاية لا خلاف عندنا في الصحيح الاول واما الثاني فانه في روى الادعاء في روى
 حعفر بن سليمان الصحيح في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ولم يكن مدعي الادعاء باخبار جابر روى وادعاه الى بدعيته سقط الاحتجاج باخبار روى
 الحكاه الخطيب عن جماعة من اهل السلف والمكانين روى روى روى روى روى روى روى
 جماعة معتزلة من المتأخرين والجمهور في الصحيحين كذا من احاديث ابي بصير عن غير الادعاء احتجاجا
 واستنباطا وكذا في حطان وروى عن الحسن بن علي بن محبوب عن ابي بصير عن ابي بصير
 يعقوب بن الاغرم ان كتاب مسلم مذكور في الصحيحين وقول في ترجمه محمد يعقوب بن الاغرم ان كتاب
 مسلم مذكور في الصحيحين كذا في الصحيحين عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وحكاية اصوليون في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الساسني في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الحفان في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

والحمد لله في الامام احمد ما من كذب تحت سببه
 اي في الحديث لم ينفه وان ثبت في الصحيحين
 واختلف الكذب في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وليس كذا في الصحيحين في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

يكتب في خبر اسقاط من كذا حديث قد تقدم من احمد كذا في حديث روى عن
 فانه يروى عنه ابا داود في كتابه في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ان حبان روى عنه في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 نقل روى عنه في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 له في ترجمه لرسالة ان مع كذا من اسواق حذفت من اهل النقل كذب ورواه عليه
 لم يعد لقبوله بل روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى
 فيه الرواية والشع في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 من اهل النقل في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وقال ليس بطعن في الحديث الا في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 روى في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ضعف المقدمة عليه وكذا في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 من حديثه قال في الصحيحين في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

- ومن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى
 - لا يثبت في روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى
 - واما روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى
 - احكام لا يثبت في روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى

كذب ان روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى
 عنه فكان بعد عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى
 والشيء في روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى
 لم يروى عنه حبان كذا في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لكن روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

اي سمي برده اقلت فلان سمين قال لا يكون سماعا من ركن الحديث ولكن من ركن السماع
عن العبد لله وامامه ما روي به من الكفاية يخرج على الصلاح في حاله ووضعه ووضعه
ود حاله ومقتضى ذلك ركنه ولا يكون ركنه وليس بالسمع ركنه
وصحيف جواراه من ركنه وطرحوا حديثه وارحم به طرح ولا سماعا وشيا وسكر الحديث ورواه
ناصفين وفيه مقال وصحيف وصحيف وسكر ليس بالمدين وليس بحجة وليس بحكم ليس
ممنوع ولا ضعف ما هو فيه طوطعوا فيه وسخا الكثرة وكلموا فيه ليدلوا على انهم لم يروا
ابن ابي حاتم ولا ابن الصلاح وبنو جوف في كلامهم من ان ابن ابي حاتم ليس له ركن في الحديث
في كلام اهل البيت

مسألة في صحة خبر احمد بن محمد بن حنبل
وسموا من مسلم بحالا في كنفه كذا يصح حلالا
ثم اوردوا حد البلوغ ومنع قدمه من ركنه كذا يثبت
احد ركنه العلم الحيان لم يروا ما حدوا بعد ذلك من ركنه
وروي عنه قبل ذلك من حديث جابر بن مطعم المتفق على صحته انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
المعرب بالطور وكان قد جاء اسارى بدين قبل ان يسلم وفي روايه للمخاريق ورواه اقرانها
وقر الايمان في قلبه ولا يثبت قبل رواية من سمع قبل البلوغ وروى عنه ومنع من ركنه
منها اي في مسئلة الصبي ومروا طامروا وعلمهم وقولهم كالسليبي اى كرواية الحسن بن الحسين
وعنه ما في ركنه ما حار صباه كعبه للدين الريا والسمعة من ركنه ليس بحاسن والسحاب
بن يزيد والمنصور بن محمد ورواهم وقيل انهم من ركنه فرق بين علمهم قبل البلوغ
وبعد ذلك كان اهل العلم يحضرون الصبيان في مجالس الحديث ويعتدرون بروايتهم كذا في
البلوغ

مسألة في صحة خبر احمد بن محمد بن حنبل
ورواه عنده وقيل له ركنه وليس منه متبعة
بل الصواب فيه انما هو احمد بن محمد بن حنبل
في كونه الحديث النافع عن ابي عبد الله الريا من ركنه واسمه الزبير بن عبد الله
سحب كتب الحديث في الحديث لا يفتح العقاب كذا ركنه انما هو العلم بالعلم
المراد والعراض وقيل في الحديث من ركنه القبول على لغة بعد الركن
وعدا ركنه حد الركنين وما روي في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث

مسألة في صحة خبر احمد بن محمد بن حنبل
ورواه عنده وقيل له ركنه وليس منه متبعة
بل الصواب فيه انما هو احمد بن محمد بن حنبل
في كونه الحديث النافع عن ابي عبد الله الريا من ركنه واسمه الزبير بن عبد الله
سحب كتب الحديث في الحديث لا يفتح العقاب كذا ركنه انما هو العلم بالعلم
المراد والعراض وقيل في الحديث من ركنه القبول على لغة بعد الركن
وعدا ركنه حد الركنين وما روي في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث

صفارا حتى يستكملوا عشر سنين وقال موسى بن هرون الخصال اهل البصرة يكتبون احسن
سنيين واهل الكوفة احسن واهل الشام لثلاثين وقولهم وينبغي تقييده اي طلب
الحديث وكتابته بالقبض وسماعه من حديث يصح فقولهم والسماع مرفوع عطفا على
قوله فكتبه قال ابن الصلاح وينبغي بعد ان صار للمخوط ابقاء سلسلة الاسانيد بغير
باسماع الصغير في اول زمان يصح فيه سماعه واما الاشتغال بكتابة الحديث وتحصيله
وضبطه وتقييده في حيث يتاهل لذلك ويستعد له فذلك يختلف باختلاف
الاشخاص وليس يخص في سبب مخصوص وقولهم وبه نزاع اي وفي الوقت الذي يصح
فيه السماع نزاع بين العلماء وهي اربعة اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور ان امله
حسن سنيين وحكاية القاضي عياض في السماع عن اهل السنة وقال ابن الصلاح هو الذي
استقر عليه عمل اهل الحديث المتأخرين بحجتهم في ذلك ما رواه البخاري في صحيحه والسنائي
وابن ماجه من حديث محمود بن الربيع قال عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم حجة يحتمل
في وجهي من ذلك وانا ابن خمس سنين يوجب عليه متى يصح سماع الصغير وقال ابن عبد البر
حفظ ذلك عنه وهو ابن اربع سنين او خمس سنين واثبت هاهنا الثاني في خمسة واربعه
لامادة اعوام واثبت مع حذف الحدود على احدي اللغتين وليس في حديث محمود سنة
متبعة اذ لا يلزم فيه ان يمر كل احد بمحمود بل قد ينقص عنه وقد يزيد ولا يلزم منه ان لا
يعمل مثل ذلك وسنة اقل من ذلك ولا يلزم من عقل المجبة ان عقل غيره ذلك مما يتبعه والقول الثاني
من الخلاف في صحة سماع الصغير اعتبار تميزه على الخصوص متى كان يفهم الخطاب ويورد الجواب
كان سماعه صحيحا وان كان ابن اقل من خمس وان لم يكن كذلك لم يصح وان زاد على خمس وهذا
هو القواب وسياتي القولان الاخران في الابيات التي يلي هذا

مسألة في صحة خبر احمد بن محمد بن حنبل
وقيل له ركنه وليس منه متبعة
بل الصواب فيه انما هو احمد بن محمد بن حنبل
في كونه الحديث النافع عن ابي عبد الله الريا من ركنه واسمه الزبير بن عبد الله
سحب كتب الحديث في الحديث لا يفتح العقاب كذا ركنه انما هو العلم بالعلم
المراد والعراض وقيل في الحديث من ركنه القبول على لغة بعد الركن
وعدا ركنه حد الركنين وما روي في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث

مسألة في صحة خبر احمد بن محمد بن حنبل
ورواه عنده وقيل له ركنه وليس منه متبعة
بل الصواب فيه انما هو احمد بن محمد بن حنبل
في كونه الحديث النافع عن ابي عبد الله الريا من ركنه واسمه الزبير بن عبد الله
سحب كتب الحديث في الحديث لا يفتح العقاب كذا ركنه انما هو العلم بالعلم
المراد والعراض وقيل في الحديث من ركنه القبول على لغة بعد الركن
وعدا ركنه حد الركنين وما روي في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث

بالمناولة ولا جازة حيث ذكره ابن الصلاح ولما ذكر أبو الحسن بن القطان تدليس الشيخ
قال وأما البخاري فذلك عنه باطل ودون هذه الجارة قول الراوي قال فلان وذكر
فلان من غير ذكر الجار والمجرور وهذا معنى قول **بلا جازة** وهو برأتين وهذه
أوضح الجارات كما قال ابن الصلاح ومع ذلك ففي محمولة على السماع بالشرط المذكور
والمعنعن وهو إذا علم اللقيط وسلم الراوي من التدليس كما اشترط هناك وإن لم
يذكر هنا تبعاً لابن الصلاح لاسيما من عرف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه
كما جاز بن محمد لا عور في روى كتب ابن جرير بلغظ قال ابن جرير فعملها الناس عنه
واحتجوا بها هذا هو المحفوظ المعروف وخصص الخطيب ذلك من عرف من عادته
مثل ذلك فاما من لا يعرف بذلك فلا يجعله على السماع على الشيخ **القسم الثاني**
م ثم القراءة التي نعتها **م** معظمت عرضاً سواء قرأتها
من حفظ أو كتاب أو سمعها **م** والشيخ حافظ لما عرضت
أولاً ولكن أصله تمسكه **م** بنفسه أو ثقة تمسكه
قلت كذا إن ثقة ممن سمع **م** يحفظه مع استماع فاقض
ثم القسم الثاني من أقسام الأخذ والتحمل القراءة على الشيخ وسميها أكثر
المحدثين عرضاً يعني أن القاري يعرض على الشيخ ذلك وقول **سواء قرأت بنفسك**
على الشيخ من حفظك أو من كتاب أو سمعت بقراءة غيره من كتاب أو من حفظه أيضاً
وسواء كان الشيخ حافظاً لما عرضت أو عرض غيرك عليه أو غير حافظ له ولكن يمكن
أصله هو وثقة غيره خلافاً لبعض الأصوليين فيما إذا لم تمسكه أصله نفسه على ما
سيأتي في التفريقات التي بعد هذه الترجمة وهكذا إن كان ثقة من السامعين يحفظ
ما يقرأ على الشيخ والحافظ لذلك مستمع لما يقرأ غير غافل عنه فذلك كان أيضاً ولم يذكر
ابن الصلاح هذه المسئلة الأخيرة والحكم فيها متجه والفرق بين أسأل الثقة لأصل
الشيخ وعن حفظ الثقة لما يقرأ قد مرست غير واحد من أهل الحديث وغيرهم أكثر من ذلك
سواء كان الحافظ لذلك هو الذي يقرأ أو غيره

م واجمعوا أخذاً بها ورواها **م** نقل الخلاف وبه ما اعتدوا
والثاني فيها هل يسأروا أو لا **م** أو دونه أو فوقه فنقول
عن ملك وصحبه ومعظم **م** كوفه والحجاز أهل الحجاز
مع البخاري فما سأل **م** وابن أبي ذئب مع الشعمان
قد رجعوا العرض وعلمه **م** وجل أهل الشرق نحوه جرح
أي واجمعوا على صحة الرواية بالعرض وروى ما حكى عن بعض من لا يجتد بخلافه

أنه كان لا يراها وهو أبو عاصم النبيل رواه الترمذي عن روى الخطيب عن
وكيع قال ما حدثت حديثاً قط حدثني عن محمد بن سلام أنه أدرك مكي بن أبي اسحق والناس
يعرفون عليه فلم يسمع منه لذلك ولا كذلك عبد الرحمن بن سلام الجعفي لم يكنف بذلك فقال
أخرجوه عني ومن قال بصحة ما من التابعين عطاء ونافع وغزوة والشعبي والزهرى ومكحول
والسنن ومنصور وإيوب ومن الأئمة بن جرير والتميمي وابن أبي ذئب وشعبة والأئمة
الأربعة وابن مهدي وشريك والليث وأبو عبيد والبخاري في خلق لا يحضرون كثرة واشتد
البخاري على ذلك بحيث ضام بن ثعلبة واختلقوا في القراءة على الشيخ هل سألوا القسمة
الأول وهو السماع من لفظه أو هو دونه أو فوقه على طه أقال فذهب ملك وأصحابه
ومعظم علماء الحجاز والكوفة والبخاري إلى التشويه بينهما وحكاها أبو بكر الصديق في
كتاب الدلائل عن الشافعي فقال وباب الحديث عند الشافعي رحمه الله في القراءة على
الحديث والقراءة منه سواء وذهب ابن أبي ذئب وأبو حنيفة للنعن بن ثابت إلى ترجيح
القراءة على الشيخ على السماع من لفظه وحكي ذلك عن ملك أيضاً حكاه عنه ابن فارس
وحكاها أيضاً عن ابن جرير والحسن بن عمار ومرواه الخطيب في الكفاية عن ملك أيضاً
والليث بن سعد وشعبة وابن أبي عمير وسعيد بن يحيى بن عبد الله بن بكير والعباس
بن الوليد بن يزيد وأبو الوليد وموسى بن داود الضبي الخلقاني وأبو عبيد القاسم بن سلام
وأبو حاتم وذهب جمهور أهل الشرق إلى ترجيح السماع من لفظ الشيخ على القراءة عليه وهو الصحيح

م وجوداً وأما قرأت أو قرأ **م** مع وأنا اسم فتمت عتري
بما مضى في أول مقيد **م** قراءة عليه فما حتى منشد
استدنا قراءة عليه **م** سمعت لكن بعضهم قد حذوا
وطلق الحديث والجار **م** منعه أحمد ذو المقار
والنساء والترمذي يحيى **م** وابن المبارك للمجد
وبعد الزهرى والقطان **م** وملك وبعده **م** فيان
ومعظم الكوفة والحجاز **م** مع البخاري إلى الجواز
وابن جرير وكنا الأوزاعي **م** مع ابن وهب وأمام الشافعي
وسئل وجل أهل الشرق **م** قد جوزوا أخيراً للفسوق
وقد عزاه صاحب النصارى **م** للنسائي من غير ما خلاف
والأكبرين وهو الذي استمر **م** تصطلحاً لأهله أهل الأثر

هذا بيان لعبارة إذا من سمع بالعرض واجوز العبارات فيه أن تقول قرأت على فلان
هذا إن كان هو الذي قرأ فإن سمع عليه بقراءة غيره قال قرأ على فلان وأنا اسم وهذا المراد

يقولون **وجود** وبالذال امر بأداة اجود وقول **ثم عبرى** وبلى هذا من العبارات
العبارات التي مصت في القتم الاول مقيله بما بين ان السماع عرض فقول حدثنا فلان بقراني
او قرأه عليه **وانا سمع** او انا بقراني او قرأه عليه او انبأنا او انبأنا فلان بقراني او قرأه عليه
او قال لنا فلان قرأه عليه او نحو ذلك حتى استعملوه في الاسناد فقالوا لئلا نفلان قرأه عليه
او بقراني ولم يستعملوا ما يجوز في القسم الاول اللفظ سمعت فلم يجوزوها في العرض فقد صرح بذلك
احمد بن صالح فقال لا يجوز ان يقول سمعت وقال القاضي ابو بكر للبا فلا في انه الصحيح قال وقال بعضهم
يجوز قال القاضي عياض وهو قول مردى عن ملك والنورى وابن عيينة والصحيح ما تقدم
وهو المراد بقول لا سمعت فاما اطلاق حدثنا وانا من غير تقييد بقوله بقراني او قرأه عليه
فقد اختلفوا فيه على مذاهب فذهب عبد الله بن المبارك وحميد بن يحيى التميمي واحمد بن حنبل
والنسائي فيما حكاه عنه ابن الصلاح عنه بتبع القاضي عياض الى منع اطلاقها وقال القاضي
ابوبكر انه الصحيح وحكاه الخطيب عن ابن جرير خلافا لما حكى عنه ابن الصلاح من النفرقة
قال الخطيب وهو مذهب خلق كثير من اصحاب الحديث وذهب ابو بكر بن شهاب الزهري
وملك والنورى وابو حنيفة وصاحبه سفيان بن عيينة وحميد بن سعيد القطان ومعظم
المجازين والكوفيين والخاربي الى جواز اطلاقها ومتن ذهب الى ان حدثنا وانا سوا
حميد بن سعيد القطان ويزيد بن هرون والنضر بن شمبل وابو عاصم النبيل وذهب بن جرير
وملك في احدي القولين عنه واحمد بن حنبل وعلب والطحاوي وصنف فيه جزا سمعاه
متصلا وغيرهم من اهل العلم وقد حكاه القاضي عياض عن الأكثرين وكذا قال ابن فارس
ذهب اليه أكثر علماءنا وذهب ابن جرير والاوزاعي والسافعي واصحابه وابن وهب
وجمهور اهل المشرق الى الفرق بين اللفظين مجوزا والطلاق انا ولم يجوزوا والطلاق حدثنا
وعزاه محمد بن الحسن التميمي للوهري في كتابه الانصاف للنسائي والاكثر اصحاب الحديث
وهو السابغ الغالب على اهل الحديث كما قال ابن الصلاح وكان اصطلاح للمميزين
النوعين فقول **وبعده** سفيان اشارة الى انه ابن عيينة لا النورى لأن النورى متقدم
الوفاء على ملك كما سيأتي في تاريخ الوفيات وابن عيينة متأخر وقول **وابن جرير** مبتدأ
معتوف **وبعض من قال بهذا** اعاد **قرأة الصحيح حتى عاد**
وكلمتين قائلاً اخبركا **اذا كان قال أو لا أحد شكاً**
قلت وذاري الذي استرطوا **اعادة الاسناد وهو سطرط**
اي ومن قال بالفرق بين اللفظين وهو ابو حاتم محمد بن يعقوب الهروي فيما حكاه
البرقاني عنه انه قرأ على بعض الشيخ عن الفريرى صحيح البخاري وكان يقول له في كل حديث
حدثكم الفريرى فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر انه انما سمع الكتاب من الفريرى قرأه عليه

وبعض

فاعاد قرأة الكتاب كله وقال له في جميعه اخبركم الفريرى قلت وكأنه كان يرى انه لابد
من ذكر السند في كل حديث وان كان الاسناد واحدا الى صاحب الكتاب وهو من مذاهب
اهل التشديد في الرواية والا لاكتفى بقوله له اخبركم الفريرى بجميع صحيح البخاري والصحيح
انه لا يحتاج الى اعادة السند في كل حديث على ما سيأتي في موضعه ان شاء الله تعالى **تفويضا**
واختلفوا ان امسك الاصل رضا والشيخ لا يحفظ ما قد عرضنا
فبعض نظار الاصول بسطله واكثر المحدثين يقتضيه
واختاره الشيخ فان لم يمتد فمكة فذلك السماع **ر د**
س اذا كان الشيخ الذي يقرأ عليه عرضا لا يحفظ ذكر المقر في عليه فان كان اصله
بيده فالسماع صحيح كما تقدم وان كان القاري يقرأ في اصله فهو صحيح ايضا خلافا لبعض
اهل التشديد في الرواية وان لم تكن القراءة من الاصل ولكن الاصل بمكة احد السامعين
السماع وهذا معنى قوله رضا في محضه ورضي فاختلوا في صحة السماع فحكى القاضي عياض
ان القاضي ابا بكر الباقلاني تردد فيه قال واكثر مثيله الى المنع قال واليه تحا الجوزي
بعض امام الحرمين قال واجازه بعضهم وصححه وهذا عمل كافة المشيخ واهل الحديث
وقال ابن الصلاح انه المختار اما اذا كان المسك للاصل والحالة هذه لا يعتمد عليه ولا يوثق
به فذلك السماع مردود غير معتد به **واختلفوا ان سكت الشيخ ولم** يقرأ لفظا قرأه المعظم
وهو الصحيح كافي وقد منع **بعض اولي الظاهر منه وقطع**
به ابو الفتح سليم الرازي ثم ابواسحق الشيرازي
كذا ابونضر وقال يعمل به والفاظ الاداة الاولى
ش اذا قرأ القاري على الشيخ وسكت الشيخ على ذلك غير منكر له مع اصغايه وفهمه ولم يقر
باللفظ بقوله نعم وما شبه ذلك فذهب جمهور الفقهاء والمحدثين والنظار كما قال القاضي عياض
الى صحة السماع وان ذلك غير شرط وقال انه الصحيح قال شرطه بعض الظاهريه وبه عمل جماعة
من مشايخ اهل المشرق قال ابن الصلاح وقطع به **المسل الفتح** سليم الرازي والشيخ ابواسحق
الشيرازي وابونضر بن الصباغ من السافيين قال ابن الصباغ وله ان يعمل بما قرئ عليه واذا اراد
روايته عنه فليسر له ان يقول حدثني ولا اخبرني بل قرأت عليه او قرئ عليه وهو يسمع هذا المراد
بقول والفاظ الاداة الاولى اي ويعبر في الاداة بالرتبة الاولى من الاداة في العرض وهو ما تقدم
من قول وجود وفيه قرأت او قرئ وما قاله ابن الصباغ من انه لا يطلق فيه حدثنا ولا انا هو
الذي صححه الغزالي وحكاه الامدي عن المتكلمين وصححه وحكى الامدي تجوينه عن الفقهاء
والمحدثين وصححه ابن الحاجب وحكاه عن الحاكم انه مذهب لائمة اربعة وان اشار الشيخ

براسه او اصبعه للاقرار به ولم يلفظ بغير صاحب الموصول بانه لا يقول في الاداء حدثني
ولا اخبرني ولا سمعت وفيه نظر **ص**
ص والحاكم اخبر الذي قد عهدا عليه اكثر الشيوخ في الاداء
حدثني في اللفظ حيث انفسردا واجمع ضميره اذا تعدد
والعرض ان سمع فقل اخبرنا او قارنا اخبرني واستحسننا
ونحوه عن ابن وهب زويا وليس بالواجب لكن روي

ص هذا بيان للفاظ الاداء التي ينبغي استعمالها بحسب تحمل الحديث قال الحاكم الذي
اختاره في الرواية وعهدت عليه اكثر شيوخه واممة عصره ان يقول في الذي
ياخذه من الحديث لفظا وليس معه احد حدثني فلان وما كان معه غيره حدثنا فلان
وهذا معنى قول واجمع ضميره اذا تعدد اقال الحاكم وما قرأ على الحديث بنفسه اخبرني
فلان وما قرئ على الحديث وهو حاضرنا فلان قال ابن الصلاح وهو حسن دلت وروي
الترمذي في العلل عن ابن وهب قال ما قلت حدثنا فهو ما سمعت مع الناس وما قلت
حدثني فهو ما سمعت وحدي وما قلت انا فهو ما قرئ على العالم وانا شاهد قلت اخبرني
فهو ما قرأت على العالم وفي كلام الحاكم وابن وهب ان القاري يقول او كما سمع اخبرني
سواء سمع معه غيره ام لا وقال ابن دقيق العيد في الاقتراح ان القاري اذا كان معه
غيره يقول انا فسوي بين مسئلتى الحديث والاخبار في ذلك ثم ان هذا التفصيل في الفاظ
الاداء ليس بواجب ولكنه مستحب حكاه الخطيب عن اهل العلم كانه يجوز لمن سمع
وحده ان يقول انا وحدثنا ولمن سمع غيره ان يقول اخبرني وحدثني ونحو ذلك

ص والشكر في الخذ اذا كان وحده او مع سواه فاعتبار الوحدة
محتمل لكن رأى القطان في الجمع فيما اؤتم الانسان
في شيخه ما قال والوحدة قد احتاد في اليقيني واعتمد

ص اذا شك الراوي هل كان وحده حاله الفصل فيقول في الاداء حدثني او كان معه غيره
فيقول حدثنا فيحتمل ان يقال يؤدي بلفظ من سمع وحده لان الاصل عدم غيره اما اذا
شك في تحمله هل هو من قبيل انا واخبرني فقد جمعها ابن الصلاح وعلى هذا فهو
مع قلة الشك هل هو من قبيل حدثنا او حدثني وانه يحتمل ان يقول الخبرني لان عدم غيره
هو الاصل وفيه نظر لان قيل اخبرني ان يكون هو الذي قرأ بنفسه على الشيخ على ما ذكره ابن الصلاح
وعلى هذا فهو متحقق سماع نفسه ويشك هل قرأ بنفسه ام لا والاصل انه لم يقرأ وقد حكى الخطيب
في الكناية عن البرقاني انه ربما شك في الحديث هل هو قراه او قرئ وهو يسمع فيقول فيه قارنا
على فلان وهو احسن فان افراد الضمير يقتضي قرأته بنفسه وجمعه يمكن حمله على قراءة بعض

من حضر لسماع الحديث بل لم يثبت ان الذي قرأه غيره فلا بأس ان يقول قارنا قاله احمد بن صالح
حين سئل عنه وقال التتيلي قارنا على ملك وانما قرئ على ملك وهو يسمع واما مسئلة الشك هل
هو من قبيل حدثنا او حدثني فقد روي يحيى بن سعيد القطان الاثنيان بضمير الجمع حدثنا في مسئلة
تشبهها وهو اذا شك في لفظ شيخه هل قال حدثني او حدثنا ومقتضاه هنا ان يقول حدثنا
وكان وجهه ان حدثني احمل مرتبه فيقتصر في حالة الشك على الناقص وقد اخبر البيهقي
بعد حكايته كلام القطان انه يرد فيقول حدثني وقول فيما اؤتم اي شك ومنه
حديث ابى سعيد الخدري اذا اؤتم احدكم في صلاته فلم يدبر زاد او نقص الحديث وقال
ثعلب اؤتم ترك وهذا اليمشي في هذا الحديث وحكي صاحب المحكم عن ابن الاعراب قال
قال اؤتم وؤهم وؤهم سوءا وانشد فان اخطأت او اؤهم شيئا فقد بهم المصافي بالجيب
وقال قوله شيئا منصوب على المصدر

ص وقال احمد بن ابي شعيب لفظا ورده للشيخ واداره ولا تعد
ومنع ابدال فيما استغنا الشيخ لكن حيث راو عروفا
بانه سوى فيه ما جازا في النقل بالمعنى ومع ذا فيرى
بان اذا روي في الطلب باللفظ لا ما وضعوا في الكتب

ص قال احمد بن ابي شعيب لفظ الشيخ في قوله حدثنا وحدثني وسمعت واخبرنا ولا تعد ومنع
ابن الصلاح ابدال الحديث ونحوه في الكتب المستغنى وان كان في اقامة احدها مقام آخر خلاف
لاحتمال ان يكون قابلا لك لا يرى التسوية بينهما فان عرفت ان قابلا لك سوى بينهما ففيه
الخلاف في جواز الرواية بالحق كما قال الخطيب قال ابن الصلاح الذي نراه الامتناع من اجراء
مشكوك فيما وضع في الكتب المستغنى وما ذكره الخطيب محمول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ
الحديث غير موضوع في كتاب مؤلف قال ابن دقيق العيد وهذا كلام فيه ضعف قال واقل ما فيه
انه يقتضي تجوز هذا فيما تنقل من المصنفات المتقدمة الى اجرائنا ومارحنا فانه ليس فيه
تعبير التصنيف المتقدم قال وليس هذا جازا على الاصل صلاح قلت لانتم انه يقتضي ذلك
بل اخر كلام ابن الصلاح يشعر انه اذا نقل حديث من كتاب وعرب اليه لا يجوز فيه الابدال
سواء نقلناه في تاليف لنا او لفظا وامه

ص واختلفوا في صحة السماع
الاسم من مع الخوئي
لانرو حدثنا ولخار قل
وابن المبارك كلاهما كتب
بان خير منه ان يفضلا
من ناسخ فقال باستناع
وابن عدي وعن القسبي
حصرت والرازي وهو للفظي
وخوز الخصال والشيخ ذهب
فحيث فهم صحيح ولا بطلا

كما جرى للدارقطني حيث عد **اما** اسمعيل عدة او سود

س اخلف اهل العلم من ينسخ في حالة السماع سواء في ذلك المشتمع والطالب السامع هل يصح السماع ام لا فذهب ابو اسحق الاسفرايني الاستاذ وابو **الحري** وابن احمد بن عدي وغير واحد من اثمة الى منع النسخة مطلقا وذهب امام ابو بكر بن احمد بن اسحق الصبغى الى انه لا يقول في الالاد احدا شأوا لا يقول حضرت وذهب موسى بن هرون الى ان النسخة مطلقة وقد كتبت ابو خاتم محمد بن ادريس الرازي الحارثي في حالة السماع عند عارم وعند عمرو بن قزوين وكتب ايضا عبد الله بن المبارك وهو يقرأ عليه شيئا آخر غير ما يقرأ عليه قال ابن الصلاح وخبر من هذا الاطلاق التفصيل فنقول لا يصح السماع اذا كان النسخ حيث تمتع معه فمع النسخ لما يقرأ حتى يكون الواصل الى سمعه كأنه صوت عقل ويصح بحيث اذا كان يمتنع معه الفهم لنفسه الدارقطني اخصر في حديثه بحسب اسمعيل الصغار فجلس ينسخ جزا كان معه اسمعيل على فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك وانت تنسخ فقال فهمي للاصلاح لان فيكم ثم قال تحفظ كم اولى الشيخ من حديث الى الان فقال لا فقال الدارقطني اولى ثمانية عشر حديثا فعادت الاحاديث فوجدت كما قال ثم قال الحديث الاول منها عن فلان عن فلان ومثله كذا والحديث الثاني عن فلان عن فلان ومثله كذا ولم يزل يذكر اسانيد الاحاديث ومتونها على ترتيبها في الاملا حتى انتهى على آخرها فحجب الناس **سنة**

س وذاك يجري في الكلام او اذا **هينم** حتى خفي البعض كذا **ان** بعد السامع ثم يحتمل **في** الظاهر الكلمتان او اقل

س وما ذكر في النسخ من التفصيل يجري في الكلام في وقت السماع من السامع او الشيخ وكذا اذا هينم القاري والهيئمة الصوت الخفي قاله الجوهرى وكذا اذا فرط في الاسراع بحيث يخفى بعض الكلم او كان السامع بعيدا عن القاري وما شابه ذلك ثم الظاهر انه يعني في كل ذلك عن القدر اليسير نحو الكلمة والكلمتين

س وينبغي للشيخ ان يجيز مع **اسماعه** جبر النقص ان يقع **قال** ابن عتاب ولا غنى عن **اجازة** مع السماع **تقريب**

س لما ذكرناه من ما عذب عن السامع الكلمة والكلمتان لجملة القاري والهيئمة او كلام ونحو ذلك ذكر ما يجبر ذلك وهو انه يجب للشيخ ان يجيز السامع من رواية الكتاب والجزء الذي سمعه وان شمله السماع لاحتمال وقوع ما تقدم فيجب بذلك ولا بد ان ينسخ الكاتب السماع ان يكتب اجازة الشيخ عقب كتابة السماع ويقال ان اول من كتب الاجازة في طبقات ابو الظاهر اسمعيل بن عبد المحسن الانماطى فجزاه الله خيرا في سنة ذلك لاهل الحديث فلقد نفع كثير ولقد انقطع بسبب ترك ذلك واهماله اتصال بعض الكتب في بعض البلاد بسبب كون

بعضهم

بعضهم كان له فوت ولم يذكر في طبقة السماع اجازة الشيخ لهم فانفق ان كان بعض المفوتين اخر من بقي من سمع بعض ذلك الكتاب فتحدث قراءة جميع الكتاب عليه كابي الحسن بن الصواف الشاطبي راوى غالب النساى عن ابن باقا والله اعلم وقال ابو عدي بن عتاب الاندلسى لا غنى في السماع عن الاجازة لانه قد يغلط القاري ويغفل الشيخ او يغلط الشيخ ان كان القاري ويغفل السامع فيجب له ما فاته بالاجازة

س وسئل ابن حنبل عن حرفا **ادغمه** فقال ارجوا يعنى **لكن** ابو نعيم الفضل منيع **في** الحرف يستفهمه فلا يسمع **الابان** يروى في كل الشارده **عن** مفسر ونحوه عن زائدة

س قال صالح بن احمد بن حنبل قلت لابي الشيخ يدغم الحرف يعرف انه كذا وكذا ولا يفهم عنه تروى من يروى ذلك عنه قال ارجوان لا يضيق هذا واما ابو نعيم الفضل فذكر ان كان يروى فيما سقط عنه من الحرف الواحد والاسم مما سمعه من سفيان والاعمش واستفهم من اصحابه ان يرويه عن اصحابه لا يروى غير ذلك ولما سقا فقولى تذكر الشارده اى تذكر الكلمة او الحرف شذ عن غيره فلم يفهمه عن شيخه وانما فهمه عن الشيخ غيره وهكذا جاء عن زائدة بن قدامة قال خلق بن تميم سمعت من الثوري عشرة آلاف حديث او نحوها فقلت مستفهم جليسى فقلت لراقله فقال لي الحديث منها الا بما تحفظ بقلبك وسمع اذ تكرر قال فالتفت لها

س وخلف ابن سالم قد قالنا **اذ** فاته حدث من حدة شأنا

من قول سفيان وفيه الكنى **بلفظ** مشتمل عن المولى اقفى

كما آل حماد بن مزيد اقفى **استفهم** الذى يليك حتى

روا عن الاعمش كما تفقد **للشخفى** فترما قد يبعث

البعض لا يسمعه فسئل **البعض** عنه لم كل ينقل

وكذا اذا ساهل وقولهم **يكفى** من الحديث شمه وهم

عن اذا اولى سئلا **عرفه** وما عنوا شمه

س قال الخطيب بلفظي عن خلف بن سالم المحمدي قال سمعت ابن عيينه يقول حدثنا عمر بن دينار بن عبد حدثنا فاذا قيل له قل حدثنا عمر وقال لا اقول لاني لم اسمع من قوله حدثنا المشتمل احرف لكثرة الزحام وهي ح د ت وعن ابن عيينه انه قال له ابو **المستمل** ان الناس كثير لا يحسنون قال نعم قال فاسمع وهذا هو الذى عليه العمل ان من سمع المستمل دون سماع لفظ المستمل جازله ان يرويه عن المستمل كالعرض سواء لان المستمل في حكم من تقرأ على الشيخ وتعرض حديثه عليه ولكن بشرط ان يسمع الشيخ المستمل لفظ المستمل كالقاري عليه ومع هذا فليس لمن لم يسمع لفظ المستمل ان يقول

سمعت فلانا يقول كما تقدم في العرض سواء ولكن الاحوط ان يبين حالة الاداء ان سماعه
لذلك اولى بعض الالفاظ من المستعمل كما فعله الامام ابو بكر بن خزيمة وغيره من الائمة
وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي ما لبث قط من المستعمل والالفاظ ولا ادرى
اي شيء يقول انما اكتب عن في الحديث واما قول حماد بن زيد لمن استغفبه كيف قلت
فقال استغفم الذي يليك وقول الاعشى كنا نجلس الى ابراهيم النخعي فلتسبح الخلقه
فما يحدث فلا يستعده من تخي عنه فيستل بعضهم بعضا عما قال ثم يرويه عنه وما سمعوه منه
فهذا وما شبهه تساهل من فعله وقد قال ابو زرعه بعد ان روى حكاية للاعشى
هذه رايت ابا الفهم لا يحب هذا ولا يرضى به لنفسه واما قول عبد الرحمن بن مهدي
شيء فقال حمزة بن محمد الكوفي انه معنى به اذا سئل عن اول شيء عرفه وليس عن التسهل
في السماع **ص** **وان يحدث من وراءه** **ص** عوفته بصوت اؤذي خبر
ص صح وعرفه لا نروى لنا **ص** ان بلالا وحديث ائمتنا
بصوت السماع من وراء حجاب اذا عرف صوت الحديث او اعتمد في معرفة صوته وحفظه
على خبر ثقه من اهل الخبرة بالحديث وقال شعبه اذا حدثك الحديث فلم ترو وجهه
فلا ترو عنه فلعنه شيطان قد تصور في صورته يقول حدثنا وانا قولي **ص** لنا ان بلالا
الاحمر اى الحجة لنا في صحة السماع من وراء حجاب حديث عبد الله بن عمر المتفق
عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسبوا
تاذين ابن ابي بكر فامرنا الا اعتمادا على صوته مع غيبة شخصه عن سبب
وكذلك امر المؤمنين عاتشه مرضاهم وغيرها من امهات المؤمنين كن تحدثن في وراء
حجاب ويقل عنهن من سمع ذلك واحتج به في الصحيح وهذا معنى قولي وحديث ائمتنا
ص **ولا يضر سماعا ان يمتعه** **ص** الشيخ ان يروى ما قد سمعته
ص **كذلك التخصيص او رجعت** **ص** ما لم يقل اخطأت او شككت
ص اذا سمع من شيخ حدثنا ثم قال له لا ترو عنه او ما اذنت لك في روايته عنى
وتخو ذلك فلا يضره ذلك ولا يمتعه ان يرويه عنه وكذلك اذا خصص قوما بالسماع
وسمع غيرهم من غير ان يعلم الحديث به كما صح به الاستاذ ابو اسحق
الاسفرايني وكذلك لو قال اني اخبركم ولا اخبر فلانا فلا يضر ذلك فلانا في صحة
سماعه وكذا ان قال رجعت عما حدثتكم به وتخو ذلك مما لا ينبغي ان يمتنع من حديثنا
ما لم يكن المنع مستندا الى انه اخطأ فيما حدثت به او شك في سماعه وتخو ذلك فليس
ان يرويه عنه والحالة هذه **الثالث الاجازة**
ص **ثم الاجازة تلي السماعا** **ص** وموجبة لتسعة انواعا

الحديث

الفي

ص **ارفعها بحيث لا تساوله** **ص** تعينه المجاز والمجاز له
ص **وتعنه المجاز والمجاز له** **ص** جواز اذ ذهب الباقي الى
ص **ففي الخلاف مطلقا وهو غلط** **ص** قل ولا خلاف في العمل **ص**
ص **ومرده الشيخ بان السافعي** **ص** قولين فيها ثم بعض تابعي
ص **مذهبه القاضي الحسين** **ص** **وصاحب الحاوي به قد قطعنا**
ص **قالا كسبة ولو جازت اذن** **ص** **بطلت رحلة طلاب الشئ**
ص **وعن ابي الشيخ مع الحري** **ص** **ابطالها كذلك للسحن**
ص **لكن على جوازها استقرار** **ص** **علمهم ولا كثرة طرأ**
ص **قالوا به كذا وجوب العمل** **ص** **بها وقيل لا يحكم المرسل**
ص **الثالث من الاخذ والتحمل الاجازة** **ص** وهو دون السماع وهو على تسعة
انواع النوع الاول اجازة معين لمعين كان يقول اجرت لكم او فلان الفلاني ويصفه
بما يميزه الكتاب الفلاني او ما استملت عليه فهرستي وتخو ذلك وهذا ارفع انواع
الاجازة المجردة عن المناولة وسيأتي حكم المناولة مع الاجازة قال القاضي عياض
فهذه عند بعضهم التي لم تختلف في جوارها ولا خالف فيه اهل الظاهر واما الخلاف
منهم في غير هذا الوجه وقال القاضي ابو الوليد البايجي لا خلاف في جواز الرواية بالاجازة
من سلف هذه الامة وخلفها وادعى فيها الاجماع ولم ينقل وذكر الخلاف في العمل بها
فقولي **ص** **ما راى البايجي وما حكاه البايجي من الاجماع** **ص** **في مطلق الاجازة غلط** **ص** **قال ابن**
الصلاح **ص** هذا باطل فقد خالف في جواز الرواية بالاجازة جماعات من اهل الحديث
والفقهاء والاصوليين وذكر احدى الروايتين عن السافعي وقطع بابطالها القاضي حسين
والماوردي وبه قطع في كتابه الحاوي وعراه الى مذهب السافعي وقال جميعا كما قال
شعبه لو جازت الاجازة لبطلت الرحلة ومتن قال باطلها ابراهيم الحارثي
وابو الشيخ عبد الله بن محمد الاصبهاني وابو نصر الوايلي التجزي وابو طاهر الدباس
من الحقيقة وابو بكر محمد بن ثابت المجتهد من السافعية وحكاها الامدي عن ابي
حنيفة وابو يوسف لكن الذي استقر عليه العمل وقال به جماهير اهل العلم من اهل
الحديث وغيرهم القول بتجوز الاجازة واجازة الرواية بها وحكاها الامدي عن اصحاب
السافعي واكثر المجتدين وكما تجوز الرواية بالاجازة كذلك يجب العمل بالمعروى بها
وقال بعض اهل الظاهر ومن تابعهم لا يجب العمل به كالحديث المرسل قال ابن الصلاح
وهذا باطل لانه ليس في الاجازة ما يقدح في اتصال المنقول بها وفي الثقة به وانه عمل
ص **والثاني ان تعين المجاز له** **ص** **دون المجاز وهو ايضا قبيح** **ص**

ص جمهورهم رواية وعملهم **و** الخلف أقوى فيه مما قد خلا
ص والنوع الثاني من أنواع الاجازة أن يعين الشخص المجاز له دون الكتاب المجاز
فيقول اجزيت لك جميع سموعاتي او جميع مروياتي وما أشبه ذلك والجمهور على تحوير
الرواية بها وعلى وجوب العمل بما روي بها بشرطه ولكن الخلاف في هذا النوع
أقوى من الخلاف في النوع المتقدم
ص والثالث التعميم في المجاز **ل**ه وقد مال إلى الجواز
ص مطلقا الخطيب وأبو منته **ث** ثم أبو العلاء أيضا بعده
ص وجاز للرجوع عند الطبري **و** الشيخ للإبطال مال فأخذنا
ص والنوع الثالث من أنواع الاجازة أن يعبر المجاز له فلا يعينه كما جرت
للمثلين أو لكل أحد أو لمن أدرك زمانه ونحو ذلك وقد فعله أبو عبد الله بن
منته فقال اجزيت لمن قال لا اله الا الله وجوزة أيضا الخطيب وحكي المجازي عمن أدركه
من الحفاظ كابن العلاء الحسين بن أحمد العطار القهستاني وغيره أنهم كانوا يحملون إلى
الجواز وحكي الخطيب عن القاضي أبي الطيب الطبري أنه جوز الاجازة لجميع المثليين من
كان منهم موجودا عند الاجازة قال ابن الصلاح ولم ينسج عن أحد ممن يقتدى به أنه حمل
هذه الاجازة مروي بها ولا عن الرزمية المستأجرة الذين سوغوها والاجازة في أصلها
ضعف وتزاد هذه التوشح والاستبرسال ضعفا كثيرا لا ينبغي احتمالها **ق**لبي من
اجازها أبو الفضل أحمد بن الحسين بن خيرو بن البغدادى وأبو الوليد بن رشد المالكى وأبو
ظاهر السلفى وغيرهم ورجحه أبو عمرو بن الحارث وصححه النووي من زيادته في
الروضة وقد جمع بعضهم من اجازة هذه الاجازة العامة في تصنيف له جمع فيه خلفا
كثيرا منهم على حروف الححم لكنهم وهو الحفاظ أبو جعفر محمد بن الحسين بن أبي البند
الكاتب البغدادي ومن حدث بها من الحفاظ أبو بكر بن خير الأسبلي ومن الحفاظ
المتأخرين الحفاظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمشقي بإجازته العامة من
المؤيد الصولي الطوسي وسع بها الحفاظ أبو الحاج المزني وأبو عبد الله الذهبي وأبو محمد
البرزالي على الركن الطائفي بإجازته العامة من أبي جعفر الصيدلاني وغيره وقرأ
بها الحفاظ أبو سعيد العلالي على أبي العباس بن نعمة بإجازته العامة من داود
محمدين الفاضل وقرأت بها عدة أجزاء على الوجيه عبد الرحمن العوفي بإجازته العامة
من عبد اللطيف بن القبيطي وأبي اسحق الكاشغري وابن رواج والتبسط والآخرين من
البغداديين والمصريين وفي النفس من ذلك شيء وأما اوقف عن الرواية بها وأهل الحديث
يقولون إذا قلت فقمش وإذا حدثت ففتش

ص وما يعبر مع وصفه **ك** كالأعلام يومئذ بالشعر
ص فانه إلى الجواز أقرب **ق**لبي عياض قال قلت احب
ص في ذلك خلافا بينهم ممن يرى **ا** اجازة لكونه متحيزا
ص والاجازة العامة اذا قيدت بوصف خاص فهو إلى الجواز أقرب قاله ابن الصلاح
ومثله القاضي عياض بقوله اجزيت لمن هو المان من طلبة العلم ببلد كذا أو لمن قرأ على
قبل هذا وقال فما أحسن اختلافوا في جوازهم ممن تصح عنده الاجازة ولا ريب مشقة
لأحد لأنه محصور موصوف كقوله لا أولاد فلان أو أخوه فلان
ص والرابع للجهل بمن أجزله **ا** أو ما أجزى كما جرت ازفله
ص بعض ما علق كذا ان سمي **ك** كما جاء أو شخصا وقد سمي
ص به سواء ثم لما يتضح **م** مراده من ذلك فهو لا يصح
ص أما المسنون مع اليقيني **ق**لبي يصح للجهل باليقيني
ص وينبغي الصحة أن يحكم **م** من غير عذر وتصح لغيره
ص والنوع الرابع من أنواع الاجازة الاجازة للجهل أو بالجهل فالأول كقوله اجزيت
لجماعة من الناس سموعاتي والثاني كقوله اجزيت لك بعض سموعات وقد رجعت مثال الجهل
فيها في مثال واحد وهو اجزيت ازفلة بعض سمعاني وازفلة بفتح الهمزة واسكان الراء
ونفتح الفاء الجماعة من الناس ومنه ان عائشة ارسلت إلى ازفلة من الناس وذلك في قصة
خطبة عائشة في فضل أبيها ومن أمثلة هذا النوع التي سمي شخصا وقد تسمى به غير واحد في ذلك
الوقت كاجزيت لمحمد بن خالد بن محمد الدمشقي مثلا أو سمي كتابا كاجزيت لك ان تروى عني كتاب
السنن وهو يروي عن السنن المعروفة بذلك ولم يتضح مراده في المصنف فان هذه الاماكن غير
صحة اما اذا تضح مراده بقرينة بان قيل له اجزيت لمحمد بن خالد بن علي بن محمود الدمشقي مثلا
بحيث لا يلتبس فقال اجزيت لمحمد بن خالد الدمشقي أو قيل له اجزيت لي روية كتاب السنن
لاي داود مثلا فقال اجزيت لك روية السنن فالظاهر صحة هذه الاجازة وان الجواب
مخرج على المسؤل عنه وكذا ان اسمي لشخص المسؤل منه المجاز له مع البيان المزيل للاشياء
ولكن الشيخ لا يعرف المسؤل له بل يحمل عينه فلا يصح ذلك والاجازة صحيحة كمالا
بشرط معرفة الشيخ بمن سعي من الشيخ واذا سئل الشيخ بجماعة مسمين مع البيان في استدلال
كاجزيت به العادة فاجاز لهم من غير معرفة بهم ولا يعرف عيدهم ولا تصح اسماؤهم
واحد أو أحد قال ابن الصلاح فينبغي ان يصح ذلك ايضا كما يصح سماع من سمي منه
على هذا الوصف

ص والحاسن التعليق في الاجازة **ع** عن يشاهده الذي اجازته

او غير معين والاولي اكثر جهلا واجاز الخلا
 معا ابو علي الامام الحسيني مع ابن عمر بن قيس وقال يخطي
 الجمل اذ يشاهد الظاهر بطلانها اذ في ذلك ظاهر
 قلت وجدت ابن ابي خيثمة اجاز كالتسمية المهمة
 وان يقل من شاذ يرويها ونحو الامري يغير كتبها
 اما اجرت فلان ان يرد فالظاهر الاقوى الجواز فاعتمد

والنوع الخامس من انواع الاجازة الاجازة المتعلقة بالمسئلة ولها يفرق بين الصلاح
 هذا النوع وادخله في النوع قبله وقال في جهالة وتعليق بشرط واحد قد يقع في بعض
 الاجازات المتعلقة بالجهالة فيها كما يستقف عليه هنا وذلك لان التعليق قد
 يكون مع ايراد المجاز او مع تعيينه وقد تعلق بمسئلة المجاز وقد يعلق بمسئلة غيره
 معينا وقد تكون التعليق لنفس الاجازة وقد يكون للرواية بالاجازة فاما تعليقها
 بمسئلة المجاز مبرها كقوله من شاء ان اجيز له فقد اجرت له او اجرت لمن شاء فهو
 كتعليقها بمسئلة غيره وسيا حكمه وقال ابن الصلاح بل هذه اكثر جهالة واسارا
 من حيث انها معلقة بمسئلة من لا يحصر عددهم بخلاف تعليقها بمسئلة معين
 واما تعليقها بمسئلة غير المجاز فان كان المعلق بمسئلته مبرها فلهذا باطله نطقا
 كقوله اجرت لمن شاء بعض الناس ان يروي عنى وان كان معينا كقوله من شاء فلان
 ان اجيزه فقد اجرت له او اجرت لمن شاء فلان ونحو ذلك فقد حكى الخطيب في جزاء
 في الاجازة للعدوم والمجهول عن ابي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء الحسيني والى الفضل
 محمد بن عبيد الله بن عمرو بن ابيهما اجاز ذلك واستدل لها بان هذه الجملة ترتفع
 عند وجود المسئلة وتعين المجاز له عندها قال ابن الصلاح والظاهر انه لا يصح
 وبذلك لا يقتضى القاضي ابو الطيب ظاهر بن عبد الله الطبري اذ سأل الخطيب عن ذلك وعلا
 بانه اجازة لمجهول كقوله اجرت لبعض الناس قال ابن الصلاح وقد يعلق ايضا بما فيه
 من التعليق بالشرط فان ما يفد بالجهالة يفد بالتعليق عند قوم قلت وقد وجدت
 عن جماعة من ائمة الحديث المتقدمين والمتأخرين استعمال هذا من المتقدمين الخاف
 ابو بكر احمد بن حنبل زهير بن حرب صاحب يحيى بن معين وصاحب التاريخ قال الامام
 ابو الحسن محمد بن ابي الحسين بن الوان الفيت بخط ابي بكر بن ابي خيثمة قد اجرت لابي زكريا
 يحيى بن مسلم ان يروي عنى ما احب من كتاب التاريخ الذي سمعه من ابو محمد القاسم بن الاسود
 ومحمد بن عبد الاعلى كما سمعاه منى واذنت له في ذلك ولمن احب من اصحابه فان احب ان يكون
 الاجازة لاحد بعد هذا فانما اجرت له ذلك بكتاى هذا وكتب احمد بن ابي خيثمة بيده في مثال

من سنة ست وسبعين ومائتين كذلك اجاز حنبل يعقوب بن شيبه وهذه نسختها
 فيما حكاه الخطيب يقول محمد بن احمد بن يعقوب بن شيبه قد اجرت لعمر بن احمد الخلال وابنه
 عبد الرحمن بن عمر وخثمة على بن الحسين جميع ما فاته من حديثي ما لم يدرك سماعه من المشد
 وغيره وقد اجرت ذلك بكتاى هذا لمن احب عمر فليرووه عنى ان شاءوا وكتبت لهم ذلك
 بخطي في صرصة اثنين وثلاثين وثلاثمائة قال الخطيب بعد حكاية هذا ورايت مثل هذه
 الاجازة لبعض المتقدمين الا ان اسمه ذهب من حفظي انتهى وكانه اراد ان يكون ابن ابي
 خيثمة والله اعلم واما اذا كان المعلق هو الراوي كقوله اجرت لمن شاء الرواية عنى ان
 يروي عنى فقال ابن الصلاح هذا اولي بالجواز من حيث ان مقتضى كل اجازة تفويض الرواية
 بها الى مسئلة المجاز له فكان هذا مع كونه بصيغة تصريحا مما تقتضيه الاطلاق وحكاية
 الحال لا تعليق في الحقيقة قال ولهذا اجاز بعض ائمة السافعين في البيع ان يقول بعك
 هذا ابكذا ان شئت فتقول قبلت قلت الفرق بينهما تعيين المتابع هنا بخلافه في الاجازة
 بانه مبرم نعم وزانه في الاجازة ان تقول اجرت لك ان يروي عنى ان شئت الرواية عنى
 واما المثال الذي ذكره في التعليق وان لم يضره فالجهالة مبسطة له وكذلك ما وجد بخط
 ابي الفتح الاذى اجرت رواية ذلك لجميع من احب ان يروي ذلك عنى واما تعليق الرواية
 مع التصريح بالمجاز له وتعيينه كقوله اجرت لك ان او كذا ان شئت روايته عنى او اجرت لك
 ان شئت ان تروى عنى او اجرت فلان ان شاء الرواية عنى ونحو ذلك فالظاهر الاقوى ان ذلك جائز
 اذ قد انتفت فيه الجهالة وخسفة التعليق ولم يبق سوى صبغته فقول ان يروي اى ان يرد
 الرواية يدرك عليه قوله في البيت قبله من شاذ يروي ويجوز ان يراد الاسرار معاى ان اراد الرواية
 او الاجازة والظاهر انه لا فرق وان لم يصرح ابن الصلاح بتعليق الاجازة في المعين فتعليقه
 وبعض مسئلته تقتضى الصحة فيه بموجبه

ص والسادس الاذن للعدوم تبع كقوله اجرت فلان مع
 اولاده ونسبه وعقبه حيث اتوا او خصص للعدوم به
 وهو اوفى واجل من الاول ابن ابي داود وهو مشلا
 بالوقف لكن ابا الطيب مر كلبها وهو الصحيح المعتمد
 كذا ابو نصر وجاز مطلقا عند الخطيب وبه قد سبقا
 مع ابن عمر وبيع الفراء وقد راي الحنبل على استنوا
 في الوقف في صحته منبعا ابا خيثمة وملا معا

والنوع السابع من انواع الاجازة الاجازة للعدوم وهي على قسمين الاول ان يعطى
 العدوم على الوجود لقوله اجرت فلان ولولده وعقبه ما ناسلوا واجرت لكونه يولد ذلك

ونحو ذلك وقد فعله ابو بكر عبد الله بن ابي داود
 اجرت لك ولا ولدك ولجل الخيلة يعني الذين تولدوا بعد ذلك والقسم الثاني ان يخصص المحدث
 بالاجازة من غير عطف على وجود كونه اجرت لمن يولد لفلان وهو اضعف من القسم الاول
 والاخر اقرب الى الجواز وقد شبهه بالوقوف على المحدث وقد اجازته اصحاب الشافعي في القسم
 الاول والثاني وحكى الخطيب عن القاضي ابو الطيب الطبري انه منع صحة الاجازة للمحدث
 مطلقا قال وقد كان قال في قدما انه يصح وحكى ابن الصلاح عن ابن نصر بن الصباغ انه بين بطلانها
 قال ابن الصلاح وذلك هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره لان الاجازة في حكم الاخبار جملة بالاجاز
 كما لا يصح الاخبار للمحدث لا تصح الاجازة له واجاز الخطيب الاجازة للمحدث مطلقا وحكاها
 عن ابي يعلى بن الفراء في الفصل بن عمرو **وقال القاضي عياض** اجزم معظم
 الشيوخ المتأخرين في ذلك وهدموا استمر عملهم بعد ذلك فاوغر بالانتهى وحكى الخطيب
 ان اصحاب ابي حنيفة ومالك قد اجازوا الوقف على المحدث وان لم يكن اصله موقفا
 حال الانتفاء من ان يقول وفقت هذا علي من يولد لفلان وان لم وقف على ذلك
 والسابع الاذن لغير اهل **للأخذ عنه كافر او طفل**
غير مميز وذو الاختيار **راي ابو الطيب والمجهر**
ولم اجد في كافر قلاسل **محضر المري ستر افعلا**
ولم اجد في الحمل ايضا نقلا **وهو من المحدثين او ولي نقلا**
وللخطيب لم اجد في فعله **قلت راي بعضهم قد سله**
مع ابو يونس فاجاز ولعل **ما اصح الاسماء انها ادب على**
وسعى الساعلي ما ذكره **هل يعمل للحل وهذا الظاهر**
والنوع السابع من انواع الاجازة **لم يمس باهل حين الاجازة للاولاد او المحدثين**
 عنه وذلك يشمل صور لم يمس بها ابن الصلاح منها الا الصبي ولهم يفرق بين نوعين من ذلك
 في آخر الكلام على الاجازة للمحدثين ويزدت عليه في النظم الاجازة له **للقاؤه**
 فاما الاجازة للصبي فلا تجوز اما ان يكون مميزا او لا فان كان مميزا فاجازة له **للقاؤه**
 كساعة وان تقدم خلاف ضعيف في صحة سماعه فانه لا يعتد به وان كان غير مميز
 فاحلف فيه فحكي الخطيب ان بعض اصحابنا قال لا تصح الاجازة لمن لا يصح السماع
 له قال وسالت القاضي ابا الطيب الطبري هل يجزى في صحتها سنة او خمس
 كما يعتبر ذلك في صحة سماعه فقال لا يعتبر ذلك ففكره الخطيب في ذلك بعض
 اصحابنا المتقدم فقال يصح ان يجزى للغائب ولا يصح سماعه قال الخطيب وعلى
 هذا راينا كافر شيخي يميزون للاطفال القريب عنهم من غير ان يسكنوا

اسانهم

اسانهم وحال تميزهم واحتج لذلك بان الاجازة انما هي اباحة المجيز للمجازلة ان يروى عنه
 والاجازة تصح للمعقل وغير المعقل قال ابن الصلاح كانهم مراوا الطفل اهلا لتعلم هذا النوع
 لتدري به بعد حصوله اهليته لنا الاستناد واما الاجازة للكافر فلم اجد فيها نقلا وقد تقدم
 ان سماعه صحيح ولم اجد عن احد من المتقدمين والمتأخرين الاجازة للكافر الا ان يخصا
 من مائة من الاطباء بدسوق ولم اسمع عليه فقال له محمد بن عبد السيد بن المديان سمع المحدث
 في حال يهوديته على ابي عبد الله محمد بن عبد المؤمن المزمري وكتب اسمه في طبقة السماع
 مع السامعين واجاز ابن عبد المؤمن لمن سمع وهو من جليلهم وكان السماع والاجازة بحضور
 الحافظ ابو الجراح يوسف بن عبد الرحمن المزمري وبعض يراي آية السماع وذلك في غير ما جرد منها
 خزانة عشرة فلو ان المزمري يرى جواز ذلك ما اقر عليه ثم هدد الله ابن عبد السيد المذكور
 للاسلام وحدثت وسمع منه اصحابنا من صرر الاجازة لغير اهل الا اذا اجازته للمجنون وهو
 صحيح وقد تقدم ذكرها في كلام الخطيب ومن صورها الاجازة للفاسق والمبتدع والظاهر
 جوازها واولى من الكافر واذا زال المانع من الاذاصح الا اذا كان السماع سوا واما الاجازة للحمل
 فلم اجد ايضا فيها نقلا غير ان الخطيب قال لم يزم اجازوا لمن لم يكن مولودا في الحال ولم يتعرض
 كونه اذا وقع يصح اولاد لا شك انه اولى بالصحة من المحدثين والخطيب يرى صحتها للمحدث كما
 تقدم وقد رايت بعض شيو خنا المتأخرين يسبل الاجازة للحمل بعد ذكر ابيه قبله وجماعة
 معهم فاجاز فيها وهو الحافظ ابو سعيد العلاني ورايت بعض اهل الحديث قد احتذروا
 عن الاجازة له بل عمن لم يسم في الاجازة وان كان موجودا فكتب اجرت للسمن فيه وهو
 الحديث الثقة ابو الشان محمد بن خلف المنجي ومن عمن الاجازة للحمل وغيره اعلم واحفظ واتقن
 الا انه قد يقال له ما اصح اسماء الاجازة حتى يعلم هل فيها حمل ام لا فقد تقدم ان الاجازة
 تصح ولو لم تصح الشيخ المجيز اسماء الجماعة المشوول لهم الاجازة الا ان الغالب ان اهل
 الحديث لا يجيزون الا بعد نظر المشوول لهم كما شاهدناه منهم **قلت** وينبغي
 بناء الحكم في الاجازة للحمل على الخلاف في ان الحمل هل يعلم ام لا فان قلنا انه لا يعلم فيكون
 كالاجازة للمحدث ويجزى فيه الخلاف فيه وان قلنا انه يعلم وهو لا يصح كما صحته
 الرافعي صححت الاجازة ومعنى قولهم ان الحمل يعلم اي يعامل بمعاملة المعلوم والافق قد قال
 امام الحرمين لا خلاف انه لا يعلم وقد جزم به الرافعي بعد هذا صفحة في تناقض
 ذكره وقول **وهذا الظاهر** اي في ان الحمل يعلم وفي بناء الاجازة للحمل على هذا الخلاف
 فيه ترجيح الامرين معا

والثامن الاذن بما سيجله **الشيخ والصحيح اننا نسطله**
وبعض عصرى عياض بدلة **وابن مغيث لم يجب من سألة**

وان يقل اجزائه ما صح له **او يصح فصيح علة**
 الدار قطني وسواه او حذف **يصح جاز الكل حيث ما عرف**
والنوع الثامن من انواع الاجازة ما سيجله المجيز ما لم يسمعه قبل ذلك
 ولم يسمعه ليرويه المجاز له بعد ان يسمعه المجيز قال القاضي عياض في الامام فعد المراد
 من تكلم فيه من المشايخ قال ورايت بعض المتأخرين والعصريين يصنعونه الا اني قرأت
 في فهرست ابن مريان عبد الملك بن زيادة الله الطيني قال كنت عند القاضي بقرطبة اى الوليد
 يوسف بن مغيث فجاءه انسان يسئله الاجازة له بجميع ما رواه الى تاريخها وما يرويه
 بخل فلم يجبه الى ذلك فغضب السائل فنظر الى يوسف فقلت له يا هذا نعطيك
 ما تأخذ هذا محال فقال يوسف **هذه اجازي** قال القاضي عياض وهذا هو الصحيح فان
 هذه الاجازة بما لا خبر عنده منه ويأذن له بالحدث بما لم يسمع به بعد ويصح ما لا يعلم
 هل يصح له الاذن فيه فمنعه الصواب وقال ابن الصلاح ينبغي ان هذا اعلى من الاجازة
 في حكم الاخبار بالمجاز جملة او هي اذن فان جعلت في حكم الاخبار لم يصح اذ كيف يجيز بما لا خبر
 عنده منه ويأذن له بالخبر ومن جعلت اذنا النبي على الاذن في الوكالة فيما لا يملكه الاذن
 بعد واجازة لكل بعض اصحاب الشافعي قال والصحيح بطلان هذه الاجازة وقال النووي
 انه الصواب وعلى هذا فتعين على من يروي عن شيخه بالاجازة ان يعلم ان ذلك يسمعه
 او سمعه قبل الاجازة له واما اذا قال اجزت له ما صح ويصح عنده من سمع عني فهي اجازة
 صحيحة وفعله الوجه الدار قطني وغيره وله ان يروي عنه ما صح عنه بعد الاجازة
 ان سمعه قبلها وكذلك لم يثل ويصح فان المراد بقوله ما صح اي حالة الرواية لاحالة
 الاجازة فقوله جاز الكل اى ما عرف حالة الاداء انه سماعه وقوله بذلك هو بذلك مجبة
 اى اعطاه لمن سأل

والنوع التاسع لا اذن بما اجيزا **شيوخه فقبل ان يسمعه**
ورقة والصحيح الاعتماد **عليه قد جرت له التقاد**
ابو يعمر وكذا ابن عقدة **والدار قطني ونصر بعده**
والثلاثة باجازه وقد **رايت من واليهم يسمعون**
وينبغي تأمل الاجازة **في شيخه شيخه اجازة**
بلفظ ما صح لديه لم يحفظ **ما صح شيخه منه فقط**
والنوع العاشر من انواع الاجازة اجازة المجاز لقوله اجزت لك مجازاى ونحو ذلك
 فسمع ذلك الحافظ ابو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن الانماطى احد شيوخ
 ابن الخوري وصنف جزا في منعه ذلك وذكر ان الاجازة ضعيفة فيقوى الضعف باجازه

جواز

اجازتين

اجازتين وحكاية الحافظ ابو علي البرد ايش عن بعض متخلى الحديث ولم يسمعه وقد ابرمه
 ابن الصلاح فصر عنه بعض من لا يعتد به من المتأخرين قال والصحيح والذي عليه
 بقوله العمل ان ذلك جائز ولا يشبه ذلك ما استنع من توكيل التوكيل بغير اذن الموكل وحكي
 الخطيب تجوزة عن الدار قطني وابي العباس بن عقدة وفعله الحاكم في تاريخه قال ابن
 طاهر ولا يعرف بين الفاضل بالاجازة خلافا في العمل باجازة الاجازة وقال ابو نعيم
 الاجازة على الاجازة قوية جائزة وقوله **ونصر** هو مبتدأ خبره والى ذلك اى بين تلك
 جائز ويجوز ان يكون نصرا معطوفا على الدار قطني فان فعل نصرا ذلك على جوارحه عنده
 وهو الفقيه نصر بن ابراهيم المقدسي قال محمد بن محمد بن طاهر سمعته ببني المقدسي
 يروي بالاجازة عن الاجازة وربما تابع بين تلك من اذكر ابو الفضل محمد بن ناصر الحافظ
 زابا الفتح بن ابي القوارس حدث بجزء من العمل لاحد باجازه من ابو علي بن الصواف
 اجازته من عبد الله بن احمد باجازه من ابيه **قلت** وقد رايت في كلام غير واحد
 من الائمة واهل الحديث الزيادة على ثلاث اجازات فربما اربع اجازات متوالية وخبر
 يروي الحافظ ابو محمد عبد الكريم الحلبي في تاريخه عن عبد الغني بن سعيد الازدي
 عن اجازته متوالية في عدة مواضع وينبغي لمن يروي بالاجازة ان يتأمل كيفية
 اجازة شيخه شيخه شيخه ومقتضاها حتى لا يروي بها ما لم يندرج تحتها فربما فيها
 يضم بما صح عنده المجاز او بما سمعه الخبر فقط او بما اخذت به من سمعته او غير ذلك
 فان كان اجازته بلفظ اجزت له ما صح عنه من سمع عني فليس المجاز الثاني ان يروي
 في مجاز الاول الا ما علم انه صح عنه انه سمع شيخه الاعلى ولا تكفى به صحة الاجازة
 كذلك ان قيدها باسمه لم يمتنع الى مجازاته وقد غلط غير واحد من الائمة وغير
 جيب هذا فمن ذلك ان الامام ابا عبد الله محمد بن محمد بن محمد الاندلسي المعروف بابن الينم
 من رحل وجاز في البلاد وسع ببلاد المغرب ومصر والشام والعراق وخراسان واخذ
 التلخيص وابن عساكر والشريفي وابن مشكوال وابن عبد الحق الاشعري وخلق ذكر
 ساهه الترمذي عن ابي طاهر التلخيصي عن احمد بن محمد بن احمد بن سعيد الحارثي عن
 محمد بن نبال المجبوري عن ابي العباس المجبوري عن الترمذي هكذا ذكر الحافظ ابو جعفر بن
 بريانه وجده بخط ابن القيم ووجه الغلط فيه ان فيه اجازتين احدهما
 ابن نبال اجاز الحارثي ولم يسمعه منه والثانية ان الحارثي اجاز التلخيصي ما سمعه
 ط فلم يدخل الترمذي في اجازته التلخيصي وذكر الترمذي ان التلخيصي وهم في ذلك
 ما ثم تذكر وجه عن هذا السند قال ومن هنا تكلم ابو جعفر بن البادش
 التلخيصي وعنه الناس التلخيصي فقد رجع عنه قال وتكلم الناس في ابن الينم

قال وما اذن الباعث الا ما ذكرته انتهى وقد بين السلفى صورة اجازة الحداد له
في فهرسته فيما اخبرني به محمد بن محمد بن يحيى القرشي انا عيسى بن يحيى السبتي انا
عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوى اخبرني ابو طاهر السلفى قال كان ابو الفرج الحلبي
يرويه اى كتاب الترمذى قال ولم يجزى ما اجيز له بل ما سمعه فقط قال كتب الى
اسماعيل بن يونس المحبولى بن مزيه انتهى قلت وكان الشيخ تقي الدين بن دقيق
العيد لا يجيز رواية سماعه كله بل يقيد به ما حدث به من سمع عاتة هكذا رايته بخط
في عدة اجازات ولم ار له اجازة تشمل سموعه وذلك انه كان شك في بعض سماعاته فلم يجز
ولم يجزه وهو سماعه على بن المقير فمن حدث عنه باجازته منه شئ ما حدث من سمع
فهو غير صحيح فيبقى النقص لهذا وامثاله

لفظ الاجازة وشروطها

والاجازة ابرس قد نكته وانما المعروف قد احدث له
قال ابو الحسن احمد بن فارس معنى الاجازة في كلام العرب ما خوذ من جواز المال
بثقة المال ومن الماشية والحديث يقال منه سمحت فلانا فاجازني اذا سقاك ما لا ريب
او ما يستل كذا لك طالب العلم يسال العالم ان يجيزه عليه فيجيزه اياه قال
فلم يجز علي هذا ان يقول اجزت فلانا سموعاى او سموعاى فيعذبه بخير
من غير حاجة الى ذكر لفظ الرواية او نحو ذلك ويحتاج الى ذكر من يجعل الاجازة بمعنى التبر
والاذن فلا باحة قال وذلك هو المعروف فيقول اجزت له روايه سموعاى مثالا قال ومن
اجزت له سموعاى فعلى سبيل المذوق الذى لا يخفى نظيره

وانما استحسن الاجازة من عالم به ومن اجازة
طالب علم والوليد اذا ذكر عن مالك شريكا وعن ابو عمير
ان الصحيح انها لا تقبل الماهر وما لا يشك
واللفظ ان تجزى بكتب اخن اودون لفظ فانوه وهو اذون

بيان لشرط صحة الاجازة عند بعضهم على الخلاف المذكور قال ابن
الصلاح انما استحسن الاجازة اذا كان المجيز عالما بما يجيز والمجاز له من اهل العلم
لانها توسيع وترخيص ما هل له اهل العلم ليس حاجتهم اليها قاله بالغ بعض
في ذلك جعله شرط فيها وحكاها الوليد بن بكر المالكى عن مالك وقال ابو عمير بن عبد
الصحيح انها لا تجوز الا لالماهر بالصناعة وفي شئ معين لا يشك لسانه ثم الاجازة قد
يلفظ الشيخ وقد يكون بالخط سواء اجازا ابتداء او كتب به على سؤال الاجازة كما جرت
فان كانت الاجازة بالخط فالاحسن والاولى ان يلفظ بلا اجازة ايضا فان اقم

الكاتب ولم يلفظ صحت اذا اقترنت الكتابة بقصد الاجازة لان الكتابه كتابة وهذه
دون الاجازة المفوظة في المرتبة فانه لم يقصد الاجازة فالظاهر عدم الصحة قال ابن الصلاح
وغير مستبعد تصحيح ذلك بمجرد هذه الكتابة في باب الرواية التي جعلت فيه القراءة
على الشيخ مع انه لم يلفظ بما قرئ عليه اخبارا منه بذلك

الواع المشاؤل

- ثم المناولات اما تقرون بالاذن اولا فالتى فيها اذن
- اعلاها اجازات واعلاها اذا اعطاه ملكا فاعارة كذا
- ان يحضر الطالب بالكتاب له عرضا وهذا العرض للمناولة
- والشيخ ذو معرفة فينظره ثم يناول الكتاب محضره
- يقول هذا من حديثي فانوه وقد حكوا عن مالك ونحوه
- بانها تعادل التسماعا بانها تعادل التسماعا
- اشحوق والتورى مع النعمان والشافعي والشيخ الشيباني
- وكبر البارك وغيرهما اولا بانها انقص قلت قد حكوا
- اجماعهم بانها صحيحة معتمدا وان تكن مرجوحة

مع القسم الرابع من اقسام الاخذ والتحمل المناولة وهي على النوعين الاول
المناولة المقرونة بالاجازة وهي على انواع الاجازة على الاطلاق ثم لهذه المناولة
العالية صور عراها ان يناوله شيئا من سماعه اصلا او فرعاً مقابلاً به ويقول
هذا من سماعى او روايتى عن فلان فاروه عنى ونحو ذلك وكذا الوهم يذكر شيخه
وكان اسم شيخه في الكتاب المناول وفيه بيان سماعه منه او اجازته منه
ونحو ذلك ويمسكه الشيخ له او يقول له خذته وانتسخه وقابل به ثم رده
الى ونحو ذلك ومنهم ان يناوله ثم يرجعه منه في الحال ويبقى حكم هذه
الصورة في الابيات التى تلى هذه ومنهم ان يحضر الطالب الكتاب اصل الشيخ
او فرعه المقابل به فيعرض عليه وسماء غير واحد من الائمة عرضا فيكون هذا عرض المناولة
وقد تقدم عرض السماع فاذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ قايده الشيخ وهو عارف بتسقط
ثم يناوله للطالب ويقول هو روايتى عن فلان او عن ذكر او نحو ذلك باروه عنى ونحو ذلك ولم
تعرض ابن الصلاح لكون الصيغة الاولى من صور المناولة اعلى ولكنه قدّمها في الذكر وقال
القاضى عياض ارفعها ان يرفع الشيخ كتابه فيقول للطالب هذه روايتى فاروها عنى ويدفعها
اليه او يقول له خذها فانسخها وقابل بها ثم ارفعها الى ابيته الطالب بنسخه صحيحه الى
آخر كلامه وهذه المناولة المقرونة بالاجازة حالة تحل السماع عند بعضهم كما حكاه الحاكم

عن ابن شهاب وربيعة الرأي ويحيى بن سعيد الانصاري ومك في اخر من اهل المدينة
ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر وخراسان وفي كلامه بعض غلط اذ خلط عرض
المناولة بعرض السماع وقال الحاكم في هذا العرض اما فقهاء الاسلام الذين اختلفوا في الحلال
والحرام فانهم لم يرووه سماعا وبه قال الشافعي والاوزاعي والهيوطي والمزني وابو حنيفة
وسفيان الثوري واحمد بن حنبل وابن المبارك ويحيى بن يحيى وابن راهويه قال
وعليه عهدنا ائمتنا واليه ذهبوا واليه نذهب وقال ابن الصلاح انه الصحيح وان هذا
مخط عن الحديث والاحبار وقولي قلت قد حكوا اجماع اهل النقل وانما
مردت نقل اتفاقهم هنا لا الشخ على الخلاف المتقدم في الاجازة ولم يحكم هنا الاكوتها
موازنة للسماع او لا فمردت نقل اتفاقهم على صحتها وقد حكاه القاضي عياض في الامام
بعد ان قال وهو رواية صحيحة عند معظم الامم والمحدثين وسمي جماعة ثم قال
وهو قول كافة اهل النقل والاداء والتحقيق من اهل النظر انتهى وقولي معتمدا

هو فتح الميم وهو محتمل برأي صحيحة اعتمادا
ص اما اذا ناول واستردا في الوقت صح والمجاز ادى
من نسخه قد وافقت مروية هذه ليست لها مزية
على الذي عيّن في الاجازة عند المحققين لكن مازاه
اهل الحديث آخر اوقدا اما الشخ لم ينظر ما
احضره الطالب لكن اعتمد من احضر الكتاب وهو معتمد
صح والابطل استيقانا وان نقل اجزته ان كانا
دامن حديثي فهو فعل حسن يفيد حيث وقع التبيين

من احد صور المناولة الذي تقدم الرعب ذكره وهو ان يناوله الشخ
الكتاب ويحيز له روايته ثم يرجعه منه في الحال فالمناولة صحيحة ولكنها دون
المتقدمة لعدم احتواء الطالب عليه وعيبته عنه وقولي والمجاز اي والمجازة
وهو مبتدأ جره ادى ومن تناول على هذه الصورة فله ان يودي من الاصل الذي
ناول له الشخ واسترده اذ اظهر به مع غلبة ظنه بسلامته من التغير او من
فرع مقابل به كذلك وهو المراد بقولي قد وافقت مروية اي الكتاب الذي تناول
اما بكونه الكتاب المتناول بنفسه مع غلبة السلامة او من نسخه توافقه بمقابلته
او اخبار ثقه بموافقتها ونحو ذلك وقولي وهذه اي هذه الصورة من صور المناولة
ليست لها مزية على الاجازة بكتاب معين قال القاضي عياض وعلى التحقيق فليس هذا
بشيء نرايد على معنى الاجازة للشيء المعين من النصايف المشهورة والاحاديث المعروفة

الجنة ولا فرق بين اجازته اياه ان يحدث عنه بكتاب الموطن وهو غائب ان
حاضر اذ المقصود تبين ما اجازته لكن قد روي عن واحد من اهل الحديث
يرون لهذا مزية على الاجازة قال ولا مزية له عندنا نحن من اهل النظر والتحقيق بخلاف
الوجه الاول فقولك عند المحققين ما رويته على ابن الصلاح من كلام القاضي عياض
وابن الصلاح انما حكى هذا عن غير واحد من الفقهاء والاصوليين لا عن اهل التحقيق كما
قال عياض والله اعلم ومن صور المناولة ان يحضر الطالب الكتاب للشخ فيقول هذا
روايته فناولته واجزى روايته فلا ينظر فيه الشخ ولا يتحقق انه
روايته ولكن اعتمد خبر الطالب والطالب ثقة يعتمد على مثله فاجابه
الى ذلك صحت المناولة والاجازة وان لم يكن الطالب موثوقا بخبره ومعرفته فانه
لا يجوز هذه المناولة ولا تصح ولا الاجازة فان ناوله واجازته ثم تبين بعد ذلك
تخبر ثقه يعتمد عليه ان ذلك كان من سماع الشخ او من روايته فهل يحكم
بصحة المناولة والاجازة السابقين لم ينص على هذه صرحا ابن الصلاح
وعوم كلامه يقتضي ان ذلك لا يصح ولم ارها ايضا في كلام غيره الا في عموم كلام
الخطيب الاتي والظاهر الصحة لانه تبين بعد ذلك صحة سماع الشخ لما ناوله
واجازته وزال ما كنا نخشى من عدم ثقة المخبر والله اعلم قال الخطيب ولو
قال حدثت بما في هذا الكتاب عنى ان كان من حديثي مع برآءاتي من الغلط والوهم
كان ذلك اجازة احسن اتمنى ويدخل في كلام الخطيب صورتان ما اذا كان من احضر
الكتاب ثقه معتمدا وما كان غير موثوق به فان كان ثقة جازت الرواية
بهذه المناولة والاجازة وان كان غير موثوق به ثم تبين بعد الاجازة خبر
من يوثق به ان ذلك الذي ناوله الشخ كان من روايته جازت روايته
بذلك واشتريت الى ذلك بقولي يفيد حيث وقع التبيين وهذا النصف الاخير
من الزوائد على ابن الصلاح

وان خلت من اذن المناولة قبل تصحح الاصل باطله
هذا النوع الثاني من نوع المناولة وهو اذا تجردت المناولة عن الاجازة
ناول الكتاب وقول هذا من حديثي او من سماعي ولا يقول له لاروه عنى ولا اجزى
لك روايته ونحو ذلك وقد اختلف فيها نحو الخطيب عن طائفة من اهل العلم انهم يحجوها واجازوا
الرواية بها وقال ابن الصلاح هذه اجازة تختلف لاجواز الرواية بها قال وعابها غير واحد
من الفقهاء والاصوليين على المحدثين الذين اجازوها وسوغوا الرواية بها وقال النور
في التريب والتيسير لاجواز الرواية بها على الصحيح الذي فله الفقهاء واصحاب الاصول

قلت ما اطلعت من انه قاله الفقه واصحاب الاصول مع كونه مخالفا لكلام ابن
الصلاح في حكايته لذلك عن غير واحد من مخالفي لما قاله جماعة من اهل الاصول منهم
صاحب الاصول فانه لم يشترط الاذن بل والمناولة بل اذا اشار الشيخ الى كتاب وقال هذا
سمعت من فلان جاز لمن سمعه ان يرويه عنه سوانا وله له امر لا خلافا لبعض المحدثين
وسواء قال له اروه عنى امر لا يمتنع كلام الشيخ الامدى اشترط الاذن في الرواية وقد
قال ابن الصلاح بعد هذا ان الرواية بها يترجح على الرواية بحج دلائل الشيخ لما فيه
من المناولة فانها لا تخلو من اشعار بالاذن في الرواية

ص كيف يقول من روى **بالمناولة والاجازة**
واختلفوا في من روى ما روى ولا فالكره ابن شهاب جعلا
اطلاقه حذو ثنا واخبرنا يسوع وهو لا يقرب من يكره
العرض كالسماع بل اجازته بعضهم في مطلق الاجازة
والمرزباني وابو نعيم اخبر والصحيح عند القوم
تقييده بما يبين الواقع اجازة تناو لا ههنا معا
اذن في اطلاق الاجازة يسوع في اباح لي ناو لي
وان اباح الشيخ للجواز اطلاقه لم يكره في الجواز

ص اختلفوا في عبارة الراوى لما تخلف بطريق المناولة فحكى عن جماعة منهم ابو بكر بن
شهاب الزهري ومالك بن انس جواز اطلاق حذو ثنا واخبرنا وهو لا يقرب من يكره
يروى عرض المناولة للمرونة بالاجازة سماعا من تقدمت حكايته عنهم وحكى عن قوم
آخرون جواز اطلاق حذو ثنا واخبرنا في الرواية بالاجازة مطلقا قال القاضي عياض
وحكى ذلك عن ابن جريح وجماعة من المتقدمين وحكى الوليد بن بكر انه مذاهب مالك
واهل المدينة وذهب الى جوازه امام الحرمين وخالفه غيره من اهل الاصول واطلق
ابو نعيم الاصمغاني وابو عبيد الله المرزباني في الاجازة اخبرنا من غير بيان وحكى
للخطيب ان المرزباني عيب بذلك فقوله والمرزباني وابو نعيم اخبرنا
اطلقا لفظ اخبر في الاجازة والصحيح المختار الذي عليه عمل الجمهور واختاره اهل
التحري والورع المنع من اطلاق حذو ثنا وانا ونحوها في المناولة ولا اجازة وتقييد
ذلك بعبارة تبين الواقع في كيفية التحمل وتسعيره فيقول انا وحدثنا فلان اجازة او مناو
او اجازة ومناولة او اذنا في اذنه او اذني او اطلق في روايته عنه او اجازة
او اجازتي او سمع لي ان اروي عنه او اباح لي او ناو لي وما شبه ذلك من الجارات
الميسنة لكيفية التحمل وان اباح الجيز للجواز اطلاق انا وحدثنا في الاجازة والمناولة

لم يحسن له ذلك كما يفعله بعض المشايخ في اجازتهم فيقولون عمن اجازوا له ان شاء
قال حذو ثنا وان شاء قل انا

ص وبعضهم اتى بلفظ مؤهم **ص** ما فهمني كتب لي قاسم
وقد اتى بخبر الراوى فيها ولم يخل من التزاع
ولفظ ان اختاره للخطابي وهو مع الاسناد ذو اقتراب
وبعضهم يحد في الاجازة انبا تالك صاحب الوجاهة
واختاره الحاكم فيما فهمه بالاذن بعد عرضه ما فهمه
واختاروا الليثي مصطلحا انبا نا اجازة مصدرا
وبعض من تاخر استعمل عن اجازة وهي قريبة لمسن
سماعه من شيخه فيه يشك وحرف عن بينهما فمشتكى
وفي البخاري قال لي جعلا حذو منهم للعرض والمناولة

ص هذه الفاظ استعملها بعض اهل العلم في الرواية بالاجازة فاستعمل بعضهم
فيها ما فهمني فلان او انا ما فهمه اذا كان قد سافر به بالاجازة لفظا واستعمل بعضهم
في الاجازة بالكتابة كتب لي او لي فلان او انا كتابة او في كتابه وهذه الالفاظ وان
استعملها طائفة من المتأخرين فلا يسلم من استعمالها من الابهام وطرف من التدليس
اما المتأخرين فتوهم ما فهمته بالتحديث واما الكتابة فتوهم انه كتب الله بذلك
لحديث بعينه كما كان يفعله المتقدمون ومنها لفظ حذو ثنا وقد ورد عن الراوى
انه خصص الاجازة بقوله خبرنا بشئ يدالبا والقراءة عليه بقوله انا وقولي ولم يخل
من التزاع اى ان معنى خبر واخبر واحد من حيث اللغة ومن حيث الاصطلاح
المعارف بين اهل الحديث ومنها ان فنقول في الرواية بالسماع عن الاجازة ان فلانا
حدثه واخبره وحكى عن الخطابي انه اختاره او حكاه وهو بعيد من الاسعار بالاجازة
وحكاه القاضي عياض عن اختياره الى حاتم الرازي قال وانكر هذا بعضهم وحقه ان ينكر
فلا معنى له تفهم منه المراد ولا اعتيد هذا الوضع في المسئلة لغة ولا عرفا ولا اصطلاحا
قال ابن الصلاح وهو فيما اذا سمع منه الاسناد فحسب واجاز له ما رواه قريب فان فيها
اشعارا بوجود اصل الاخبار وان اجل الخبر به ولم يذكر تفصيلا ومنها انبا نا
وهي عند المتقدمين بمنزلة انا وحكى القاضي عياض عن شعبة انه قال في الاجازة به
سرة انبا نا وروى عنه ايضا اخبرنا قلت وكلاهما بعيد عن شعبة فانه كان ممن
لا يرى الاجازة كما تقدم نقله عنه قال ابن الصلاح وهو فيما اذا سمع منه الاسناد في حديث
واجاز له ما رواه قريب بان فيها اشعارا بوجود اصل الاخبار وان اجل الخبر به ولم يذكر

تفصيلا الى واضطلم قوم من المتأخرين على اطلاقها في الاجازة واختاره صاحب الوجاهة وهو الوليد بن بكى وقال الحاكم الذي اختاره وعهدت عليه اكبر مشايخي وائمة عصره ان يقول فيها عرض على الحديث فاجازته روايته سفاها انبأني فلان وكان اليه فيقول في الاجازة اسما اجازته وفي هذا التصريح بالاجازة مع رعاية اصطلاح المتأخرين ومنه **الفظة عن وكثير ما تأتي بها المتأخرون في موضع الاجازة** قال ابن الصلاح وذلك قريب فيما اذا كان سمع منه باجازته من شيخه ان لم يكن سماعا فانه ساك وحرف عن مشترك بين السماع والاحازة صادق عليهما وقول فترك دخلت الفا في الخبر على راي الكسائي ومنها قال لي فلان وكثيرا ما يعتز بها البخاري فقال محمد فقال ابو عمرو محمد بن ابي جعفر احمد بن حمدان للسري كلما قال البخاري قال لي فلان فهو عرض ومناوله وقد تقدم انها محمولة على السماع فانها كما خبرنا وانهم كثيرا ما يتعلمونها في الذكرة وان بعضهم جعلها من اقسام التعليق وان ابن سنده جعلها ما اجازته

كتاب الناس

- 1. ثم الكتابة بخط الشيخ او باذنه عنه لغائب ولو
- 2. باضرفان اجاز معكاشا
- 3. اشبه ما ناول او جردها
- 4. صح على الصحيح والمسهور
- 5. قال به ابوب مع مفسور
- 6. والليث والسمعان قد اجازته
- 7. وعدة اقوى من الاجازة
- 8. وبعضهم صحة ذاك منعها
- 9. وصاحب المداوي به قد قطعها

القسم الخامس من اقسام تحمل الحديث الكتابية وهي ان يكتب الشيخ شيئا من حديثه بخط او يامر غيره فكتب عنه باذنه سواء كتبه او كتب عنه الى غائب عنه او حاضر عنه وهي ايضا ينقسم الى نوعين احدهما الكتابة المقترنة بالاجازة في الصحة والقوة والنوع الثاني الكتابة المجردة عن الاجازة واليها اشرت بقولي او جردها اي من الاجازة فانها صحيحة بحوز الرواية بها على الصحيح المشهور بين اهل الحديث وهو عندهم معدود في **المسند الموصول** وهو قول كبير من المتقدمين والمتأخرين منهم ابوب السخياي ومنصور والليث بن سعد وغير واحد من السافيين منهم ابو المظفر السخاوي وجعلها اقوى من الاجازة واليه صار جماعة من الاصوليين منهم صاحب المصنوع وفي الصحيح احاديث من هذا النوع منها عند محمد بن حاتم بن سعد بن ابوقا ص قال كتبت الى جابر بن سمرة مع غلامي نافع ان اخبرني بشي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكتب الى سمرة

رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم جمعة عشية نورج الاسلم فذكر الحديث وقال البخاري في كتاب الايمان والندوة كتب الى محمد بن بشار ومنع صحة ذاك قوم آخرون وبه قطع المادري في المداوي وقال الليث الامدي لا يرويه الا بقتليط من الشيخ كقوله فاروه عنى او اجرت كد روايته وذهب ابن القطان الى انقطاع الرواية بالكتابة قاله عقب حديث جابر بن سمرة المذكور ورد ذلك عليه ابو عبد الله بن المواق

- 1. ويكتفى ان يعرف المكتوب له
- 2. خط الذي كاتبه وانطه
- 3. قوم للاشبهاء لكن ردوا
- 4. لندرة اللبس وحيث ادى
- 5. فاليت مع منصور بخارا
- 6. اخبرنا حديثا جوازا
- 7. وصحح النقييد بالكتابة
- 8. وهو الذي يلحق بالنزاهة

س يكتفى في الرواية بالكتابة ان يعرف المكتوب له خط الكاتب وان لم يقع البيضة عليه ومنهم من قال الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد على ذلك قال ابن الصلاح وهذا غير مرضي لان ذلك نادر والظاهر ان خط الانسان لا يشبهه بغيره ولا يقع فيه البأس واختلفوا في اللفظ الذي يودي به من يحمل بالكتابة فذهب غير واحد منهم الى ان سعد ومنصور الى جواز الاطلاق حدثنا واخبرنا والصحيح اللان من اهل اهل التعري والنزاهة ان يقيده ذلك بالكتابة فيقول حدثنا او انا كتابته او مكتوبة او كتب الى ونحو ذلك وقال الحاكم الذي اختاره وعهدت عليه اكثر مشايخي وائمة عصره ان يقول فماتت اليه الحديث من مدينة ولم يسافر به بالاجازة كتب الي فلان

الخنازة

السادس في اقسام الحديث

- 1. وهل لمن اعلمه الشيخ بما يرويه ان يرويه له
- 2. ممنعه الطوسي وذو الخنازة
- 3. وعدة كابن جرير صاروا
- 4. الى الجواز وابن بكر نصروه
- 5. وصاحب السامل جزا ذكره
- 6. بل زاد بعضهم بان لو منعه لم يمنع كما اذا قد سمعه
- 7. ورد كما مر غا عن محمد
- 8. لكن اذا صح عليه العمل

القسم السادس من اقسام الحديث وتحمله اعلام الشيخ للطالب ان هذا الحديث او الكتاب سماعه من فلان او روايته من غير ان ياذن له في روايته عنه وقد اختلف في جواز روايته له بمجرد ذلك فذهب غير واحد من الحديثين وغيرهم الى المنع من ذلك وبه قطع ابو حامد الطوسي من السافيين ولم يذكر غير ذلك فيما حكاه ابن الصلاح عنه والظاهر انه اراد بابو حامد هذا الغرض فانه كذلك في المتن فقي فقال اذا اقتصر على قوله هذا اسموعى من فلان فلا يجوز الرواية عنه لانه لم ياذن

في الرواية فلعلة لا يجوز الرواية لخلل يعرفه فيه وان سمعه اشتهر كلامه وفي
الشافعيين غير واحد يعرف بابي حامد الطوسي لكن لم يذكر له مصنفات
ذكر فيها هذه المسألة وما قاله ابو حامد من المنع هو المختار كما قال ابن الصلاح
وقد تقدم ان مقتضى كلام الشيخ الامدي اشتراط الاذن فيه وذكر كثير من منهم ابن
جرير وعبيد الله العمري واصحابه المدنيون وطوائف من المحدثين والفتاوى
والاصوليين والظاهر من الجواز واختاره ونصره الوليد بن بكر البغلي بفتح الغين
المجيه في كتاب الوجازة له وبه قطع ابو نصر بن الصباع صاحب السائل وحكاة
القاضي عياض عن الكثير واختاره ابو محمد بن خلاد الرازي وهو مذاهب عبد الملك
بن جبيب من المالكية وهو الذي ذكره صاحب المحصول واتباعه بل زاد بعضهم على هذا
وهو القاضي ابو محمد بن خلاد الرازي فقل حتى لو قال له هذه رواية لكن لا تروها عني
ولا اجزئه لك لم ينصه ذلك قال القاضي عياض وما قاله صحيح لا يقتضي النظر سواء لان منعه
ان لا يحدث بما حدثه لاسيما ولا ريب في الحديث لا يوثق لانه قد حدثه فليس شيء لا يرجع
فيه ورده ابن الصلاح بان قال انما هذا كالتأنيدي اذا ذكر في غير مجلس الحكم شهدت
بشيء فليس لمن سمعه ان يشهد على شهادته اذ لم ياذن له ولم يشهد على شهادته قال
وذلك مما تساوت فيه الرواية والشهادة لان المعنى المحب بينهما فانه وان افرقنا في غيره
وقال القاضي عياض قياس من فاس الاذن في الحديث في هذا الوجه وعدمه على الاذن
في الشهادة وعدمه غير صحيح لان الشهادة على الشهادة لا تصح الامع الاشهاد والاذن
في كل حال الا اذا سمع اذنها عند الحكم فيه اختلاف في الحديث عن السماع والقرابة
لا يحتاج فيه الى اذن باتفاق فلهذا يكسر عليهم حججهم بالشهادة في مكثنا هنا ولا فرق
وايضاً فالشهادة مفترقة من الرواية في اكثر الوجوه ثم عددنا شيئاً ما يفرق ان فيه
وقوله **ورداً في القول بالجواز** كونه استرخاء الساهد لمن يحمله شهادته فلا يكفي
اعلامه بل لابد ان ياذن له ان يشهد على شهادته الا اذا سمعه يروي عند الحكم كما تقدم
فهو نظير ما اذا سمعه حدث بالحديث فحينئذ لا يحتاج الى اذنه في ان يروي به
عنه ولا ينصه منعه اذا منعه وهذا كله في الرواية باعلام الشيخ اما العمل بالخبر
الشيخ انه سماعه فانه يجب عليه اذا سمع استأذنه كما جزم به ابن الصلاح وحكاة القاضي
عياض عن محقق اصحاب الاصول انهم لا يختلفون في وجوب العمل به

السابع الوصية بالكتاب
من **وتعنيهم اجازة للموصي له** **بالجزم من راو قضي حمله**
يروي به او ليس اراده **ورداً ما لم يرد الوجادة**

القسم الرابع من اقسام الاخذ والتحمل الوصية بالكتب بان يوصي الراوي
بكتاب يروي به عند موته او سفره لتخصر فصل له ان يروي به عنه بتلك الوصية
فروي الراوي من رواية حماد بن زيد عن ايوب قال قلت لمحمد بن سيرين ان فلاناً
اوصى لي بكتبه اناخذت بها عنه قال نعم ثم قال لي بعد ذلك لا امرن ولا انصالح قال حماد
وكان ابو قلابه قال لا تفعلوا كيتي الى ايوب ان كان حياً ولا فاقه قوها وعلله القاضي عياض
بان في دفعها له نوعان الاذن وشبههما من العرض والمناولة قال وهو قريب من الضرب
الذي قبله قال ابن الصلاح وهذا بعيد جداً وهو انازلة عالم او متاقل على انه اراد
الرواية على سبيل الوجادة وقال انه لا يصح تشبيهه بقسم الاعلام وقسم المناولة

القسم الثاني الوجادة

- ثم الوجادة وتلك مصدر **ووجدته مؤلفاً ليسظهر**
- تعاين المعنى وذلك ان تجد **بخط من عاصرت او قبل عهد**
- ما لم يجد فكتبه ولم يجز **فصل بخطه وجد واجز**
- ان لم يوثق بالخط قل وجد **عنه او اذكر قيل او ظننت**

القسم الثاني من اقسام اخذ الحديث ونقله الوجادة بكسر الواو وهي مصدر مولد
لوجدت قال المعافان زكريا النيسابوري ان المولد من فرغوا قولهم وجاده فيما اخذ من العلم
من صحيفته من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة من تفريق العرب بين مصادر وجد للتميز
بين المعاني المختلفة قال ابن الصلاح يعني قولهم وجد ضالته وجدنا ومطلوبة وجودا وفي
الغضب موجدته وفي الغني وجداد وفي الحب وجد **قلت** ولوجد مصدر ان اخراجه لم يذكرها
وهاجدة في الغضب وفي الغني واجدان بكسر الغين حكاهما ابن الاعراب قال ابن سيده وهذا على بدل
الغزة من الواو وليس معنى من المعاني التي ذكرها مقتصر على مصدر واحد الا في الحب فان مصدره
وخذ بالفتح لا غير كما قال ابن سيده وكذا هو مصدر وجد بمعنى حزن قاله الجوهري وغيره
واتفاق المطلوب فله مصدران وجود ووجدان حكاهما صاحب المصنفات وانما في الضالة
فله اجلان ايضا كما تقدم واما بمعنى الغضب فله مصدر موجد وحده ووجد بالفتح ووجدان
حكاهما ابن سيده واما بمعنى الغني فله ايضا مصادر اربعة وجد مثلث الواو وجد حكاهما
الجوهري وابن سيده وقرئ بالثلاث في قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجد كم
وقوله **وذلك اى والوجادة** ان تجد بخط من عاصرته لقيته اولم تلقه اولم تعاصره
بل كان قبلك احاديث يرويها او غير ذلك مالم يسمع منه ولم يجزه لك فلك ان تقول وجدت
بخط فلان انا فلان ويسوق الاشاد والمتر او ما وجدته بخطه ونحو ذلك هذا اذا وثق
بانه خطه فانه لم يبق بانه خطه فليحترق عن حرم الجواز مرة بقوله بلغني عن فلان او وجدت عنه

او وجدت بخط فلان انه خط فلان او قال لي فلان انه خط فلان او ظننت انه خط فلان
او ذكر كاسه انه فلان بن فلان ونحو ذلك من العبارات المصححة بالمستند ساكونه خطه
قلت هكذا مثل ابن الصلاح الوجاهه بما اذا لم يكن له اجازة ممن وجد ذلك بخطه
وقد استعمل غير واحد من اهل الحديث الوجاهه بما اذا لم يكن له اجازة مع اجازة
وهو ما صح كقولهم وجدت بخط فلان فاجازته لي وكذلك لم يرد كره القاضي عياض
في الامناع في مثال الوجاهه وانما اراد الشيخ ان يتكلم على الوجاهه الخالية عن الاجازة
هل هي مستند صحيح في الرواية او العمل والله اعلم
م وكله منقطع والاول قد شيب وصلاما وقد تسهلوا
فيه بعن قال وهذا دونه **بقي** ان اوفر ان نفية
حدثه به وبعض اذى **حدثنا** اخبرنا ور **ا**
وقل في العمل ان المعظم لم يره وبالوجوب جزمنا
بعض المجتهد وهو اصوب **وابن ادريس** الجواز نسبوا
وكل ما ذكر من الرواية بالوجاهه منقطع سواء وثق بانه خط من وجده
عنه ام لا ولكن الاول وهو ما اذا وثق بانه خطه اخذت من اتصال بقوله
وجدت بخط فلان وقد تسهل من اي يلفظه عن فلان في موضع الوجاهه قال
ابن الصلاح وذلك قد ليس فيجب اذا كان بحيث يوهى سماعه منه على ما سبق
في نوع التدليس فقولهم ان نفسه اي نفس من وجد ذلك بخطه حدثه به وجازف
بعضهم فاطلق في الوجاهه حدثنا واخبرنا ولا من بعده معد المستند انتهى
هذا الحكم في الرواية بالوجاهه وانما العمل بها فقال القاضي عياض اختلف
ائمة الحديث والفقه والاصول فيه مع اتفاقهم على منع النقل والرواية به
فعلم الحديث والفقه من المالكية وغيرهم لا يرون العمل به قال وحكي في جواز العمل به
وقالت به طائفة من نظار اصحابه قال قال وهو الذي نصره الحويني واختاره غيره من ارباب
التحقيق قال ابن الصلاح قطع بعض المجتهد من اصحابه في اصول الفقه بوجوب العمل
به عند حصول الفقه به وقال لوعرض ما ذكرناه على جملة المحدثين لا يره قال ابن الصلاح
وما قطع به هو الذي استخه غيره في الاعصار المتأخره وقال النووي هذا هو الصحيح
م وان يكن بعينه خطه فقل **قال** ونحوها وان لم يحصل
بالنسخة الوثوق قل بلغني **والجزم** يدرج حله للقطر
اذا ردت نقل من كتاب مصنف فان كانت النسخة بخط المصنف ووثقت بانه
خطه فقل وجدت بخط فلان كما تقدم وان كان بخط المصنف فاقولت بصحة النسخة

واستعمل ذلك في قوله فلان في الامناع في الرواية

بان قابلهما

بان قابلهما المصنف او ثقتهم عنهم بالاصل او بغير مقابل على ما تقدم فقل فلان او ذكر فلان
ونحو ذلك من الفاظ الجزم وان لم يثق بصحة النسخة فقل بلغني فلان او وجدت في نسخة
من الكتاب الفلاني ونحو ذلك ما لا يقتضي الجزم قال ابن الصلاح فان كان المطالع عالما فطنا
بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الاشقاط والسقط وما احيل عن جهته من غير ما رجونا
ان يجوز له اطلاق اللفظ الجازم فما يحكيه من ذلك قال والى هذا فيما احسب اشروح
كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس والعلم عند الله تعالى
كتاب الحديث وضبطه
م واختلف المتأخرون في كتابة الحديث والاجماع
على الجواز بعدهم بالجزم **لقوله** اكتبوا وكتب الشامي
اختلف الصحابة والتابعون في كتابة الحديث فكرهه ابن عمر وابن مسعود
وزيد بن ثابت وابو موسى وابو جندب المذني واخرون من الصحابة والتابعين
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عن شي الا القرآن ومن كتب عن شي غير القرآن
فليحبه اخرجته مسلم من حديث ابي سعيد وجوزوه او فعله جماعة من الصحابة
نهم عمر وعلي وابنه الحسن وعبد الله بن عمرو بن العاص وانس وجابر وابن عباس وابن عمر
ايضا والحسن وعطاء وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز وحكاه القاضي عياض عن اكثر
الصحابة والتابعين قال ثم اجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف وما يدل على
الجواز قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح اكتبوا لابي شاه وروى ابو داود من
حديث عبد الله بن عمر قال كنت اكتب كل شيء اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكر الحديث وفيه انه ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له اكتب وفي صحيح
بخاري من حديث ابي هريرة قال ليس بعد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
اكرهه ما عنه مني الا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب ولا اكتب وهذا ان
الحديثان هما المراد بقولي وكتب الشامي اريد عبد الله بن عمرو والشامي وهذا الاستدلال
من الزوائد على ابن الصلاح مما لم يره من كلامه وقد ذكر ابن عبد البر في كتاب
بيان اداب العلم ان ابا هريرة كان يكتب قال والرواية الاولى اصح وقد اختلف في
الجواب عن حديث ابي سعيد والجمع بينه وبين احاديث الاذن في الكتابة فقل
ان النبي منسوخ بها وكان النبي في اول الامر لم يوافق اختلاطه بالقران فلما من ذلك
اذن فيه وجمع بعضهم بينهما بان النبي في حق من وثق بحفظه وحفا كاله على خطه
اذا كتب ولا اذن في حق من لا يوثق بحفظه كابي شاه المذنب وحمل بعضهم النبي
على كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لانهم كانوا يسمعون تأويل الآية

فيها كتبه معه فهو عن ذلك مخوف لا يشبهه والله اعلم
 وينبغي ان يحاط ما يشبهه وشكلا يشكلا لا ما يشبههم
 وقل كنه لذي ابتداء والكلام ليس الاسم
 وليك في الاصل وفي العاشق تقطيعه للوقوف فهو انفع
 ينبغي لطالب العلم ضبط كتابه بالنقط والشكل لموده كما سمعه فقد
 روي عن الاوزاعي قال العجمي نزل الكتاب وقال ابن خلدون هكذا الحديث والصواب
 الاعجام والنقط ان يبين الثامن واليا واليا قال والشكل يقيده الاعراب ثم اختلفوا
 هل ينضم على ضبط المشكل او بضبطه هو وغيره فقال علي بن ابراهيم البغدادي في كتاب
 سمات الخط ورفقه ان اهل العلم يكرهون الاعجام والاعراب الا في الملتبس وقال القاضي عياض
 النقط والشكل متعين فما شكل وشبهه وقال ابن خلدون قال اصحابنا اما النقط فلا بد منه لانه
 لا تضبط الاشياء المشككة الا به وقالوا انما يكمل ما شكل والحاجة الى الشكل مع عدم الاشكال
 قال وقال آخرون الاول ان شكل الجميع قال القاضي عياض وهذا هو الصواب لاسيما المبتدئ وغير المتبحر
 في العلم فانه لا يميز ما شكل ما لا شكل ولا صواب وجه الاعراب للكلمة من خطائه وقوله كنه
 مخوف بلا مضافة اي وقيل ينبغي شكل كنه وقوله لذي ابتداء ليس بقيده بمعنى انه شكل المبتدئ
 فقط وانما هو كالتعليل لمن يقول شكل الكل لا جمل المبتدئ فهو شكل عليه وربما ظن
 ان الشيء غير شكل لوصوحيه وهو في الحقيقة محل نظر يحتاج الى الضبط ووقع بين
 العلم خلاف في ما ائله مرتبه على اعراب يحدث كحدث ذكاة الخمين ذكاة امه فاستدل
 به الجمهور كالنافية والمالكية وغيرهم على انه لا يجب ذكاة الخمين بناء على ان قوله ذكاة امه
 مرفوع وهو المشهور في الرواية وريح الخفيفون الفتح على التشبيه اي يدكي مثل ذكاة
 امه ونحو ذلك في الاحاديث التي يترتب الاحتجاج بها على الاعراب كما انه ينبغي الاعتناء
 بضبط ما يلبس من الاسماء قال ابو اسحق التميمي اولي الاشياء بالضبط اسماء الناس
 لانه لا يدخله القياس ولا قبله ولا بعده شيء يدرك عليه وذكر ابو علي العباسي ان عبدا
 بن ادريس قال لما جدني شعبة يحدثني ابي الحوراء السعدي عن الحسن بن علي كنت تحت
 حور عين لئلا اعلم يعني فقراه ابو الجوزي بالجيم والراي واما صورة ضبط المشكل
 فقال القاضي عياض جرى دسم المسأخ فاهل الضبط في الحروف المشككة والكلمات
 المشبهة اذا ضبطت وصححت في الكتاب ان يرسم ذلك الحرف المشكل مفردة في حاشية الكتاب
 قبالة الحرف باهالة او نقطه وعلل ذلك بان الانفراد يرفع اشكال الالتباس بضبط ما
 فوقه وتحت من السطور لاسيما مع دقة الكتاب وضيق الاسطر وذكر ابن الصلاح
 نحوه ولم يتعرض لتقطيع حروف الكلمة المشككة التي تكتب في هامش الكتاب وقد رأت

غير واحد من اهل الضبط بنعله وهو حسن وفائده ان يظهر شكل الحرف بكتابته مفردة في بعض
 الحروف كالنون والياء والمثناة من تحت تحلافا اذا كتبت الكلمة كلها والحرف المذكور في اولها
 واوسطها واسم اعلم قال ابن دقيق العيد في الاقتراح ومن عادة المفسرين ان يبالغوا في اوضح
 المشكل في حروف الكلمة في الحاشية وبضبطها حرا حرا
 ويكره الخط الدقيق الا لضيق ورق او حال فلا
 وسوء التعليق والمستوكا شر الزهارة اذا ما هذرت
 يكره الخط الدقيق لانه لا يتفهم به من نظره ضعف وربما ضعف نظر كاتبه
 بعد ذلك فلا يتفهم به كما قال احمد بن حنبل لابن اخيه حنبل بن اسحق وراه خطا رقيقا لا تفعل
 اخرج ما يكون اليه مخونك وهذا اذا كان لغيره رفاقا كان ثم عذر كضيق الورق او الورق الذي
 يكتب فيه او كان رجلا لا يطلب العلم بربده حمل كتبه معه فتكون حقيقته للجل فلا يكره ذلك ولا يجب
 له تحقيق الخط وتجوده دون المسوق والتعليق وقد ذكر ابن قتيبة ان عمر بن الخطاب قال
 شر الكتابة المشق وشر القراءة الهذلية واجود الخط ابينة والمشق شره الكتابة
 قال الجمهور وذكر ابن قتيبة ايضا عن ابراهيم بن العباس قال وزن الخط ووزن القراءة
 اجود القراءة ابينها واجود الخط ابينة وقوله وشره هو بالثين المعجمة اي وشرط الخط
 وقوله هذلة هو بالذال المعجمة والهدر منه السرعة في القراءة قاله الجمهور
 وينقط الممل الحاشي مثلا او كتب ذاك الحرف تحت مثلا
 او فوقة قلامة اقوال والبعض نقط التين صفا قالوا
 وبعضهم يحذف فوق الممل وبعضهم كالهزء تحت يجعل
 هذا بيان لكيفية ضبط الحرف الممل قال القاضي عياض وكما فاسره نقط ما ينقط
 للبيان كذلك فاسره ببيان الممل ثم ذكر علامات يضبط بها الحرف الممل قال ابن الصلاح
 وسئل الناس في ضبطها فختلف قنهم من قلب النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاء
 كلها من المبهات فنقط تحت الراء والصاد والفاء والعين ونحوها من المهملات واختلفوا في
 كيفية نقط الثين المهملة من تحت فقل هو كصورة النقط من فوق وذكر بعضهم ان شكلها
 مختلف فيجعل النقط فوق المعجمة كالاثافي وتحت المهملة كبسوطه صفا وهو المراد
 بقوله والبعض نقط الثين صفا قالوا وقوله الحاشي هو اشتناء لبعض الحروف المهملة ما ينقط
 تحته وهو الحاء ولم يستثنها ابن الصلاح تبعه القاضي عياض ولا بد من اشتناء الحاء واللام
 لوفعل ذلك لاشبهت بالميم فلا يدخل هذا الحرف في عموم هذه العلامة المهملة
 والعلامة الثانية للحرف الممل ان تكتب ذاك الحرف المهملة بعينه مفردة تحت الحرف الذي يسار
 الى ايماله فيجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة وكذا تحت الدال والصاد والطاء والعين قال القاضي

عياض وهو عمل بعض اهل المشرق والاندلس واليهذا اشرت بقولي اكتب ذاك الحرف تحت
وهو جبر ليتداخذ وف تقديره او علامته كتب ذلك الحرف والعلامة الثالثة ان تجعل
فوق الحرف الممثل صورة هلال كقلامه الظفر مفتحة على قفاها قال ابن الصلاح ان هذه
العلامات الثلاث متباينة معروفة والعلامة الرابعة ان تجعل فوق الممثل خط صغير قال ابن
الصلاح وذلك موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يظن له كثير من قلت وسمعت بعض
اهل الحديث يفتح الراسن رضوان فقلت له في ذلك فقال ليس لهم رضوان بالكسر فقلت انما سميت بالمصدر
وهو بالكسر فقال وجدته بخط فلان بالفتح وسمي من لا يحضر في ذكره الا ان سمى انى وجدت
بعد ذلك في بعض الكتب القديمة هذا الاسم فوجه فاملت الكتاب فاذا هو بخط
فوق الحرف الممثل خط صغير فعرفت انه علامة الاهمال بالفتح وان الذي قاله بالفتح من ههنا
انى لكن ذكر القاضي عياض عن بعض اهل المشرق انه يعلم فوق الحرف الممثل بخط صغير
شبه النبرة وذكر الجوهري وابن سيده ان النبرة الهز فاسم لصل والعلامة الخامسة
ان تجعل تحت الحرف الممثل مثل الهز حكاه ابن الصلاح عن بعض الكتب القديمة وذكر
القاضي عياض ان منهم من يقتصر على مثل النبرة تحت الحرف الممثل

ص وان انى بريمز او ميرا **مراده** واحتران لا يرمز

س جرت عادة اهل الحديث اذا سمعوا الكتاب من طرق ان يبينوا اختلاف الروايات
ان اختلفت على ما سياتى بيانه ويبينوا عند ذكر كل رواية منها اسم راويها اما باسم
كاملا واولى وادفع للالباس واما برفيز يدل عليه كحرف او حرفين من اسمه كما فعل
اليوناني في نسخة من صحيح البخارى فان بين مراده بتلك للعلامات في اول كتابه واه
كما فعل اليوناني فلا بأس به والا فهو مكره لما وقع فيه غيره من الخيرة في فهم مراده
ص وتبغى الدارة فضلا وارتضى **اغفلها الخطيب حتى يعرضها**

س ينبغي ان يجعل بين كل حديثين دائرة صورة تفصل بين الحديثين وتبين
وقد روى ابن خلدون رواية ابن ابى الزناد ان كتاب ابيه كان هكذا وحكى ذلك ايضا
عن النجدي والحري وابن جرير واستحب الخطيب ان تكون الدوائر غفلا فاذا عارضت
حديث يشرع من جهة يشرع ينقط في الدائرة التي ينقطه او بخط في وسطه
خطا قال وقد كان بعض اهل العلم لا يعتد من سماعه الا ما كان كذلك او في معناه

ص وكرهوا فصل مضاف اسم الله **منه سطر** ان يتناف ما تلاه

س ويكره ان يفصل في الخط بين ما اضيف الى اسم الله تعالى وبين اسم الله في مثل
عبد الله بن فلان او عبد الرحمن بن فلان وغير ذلك من الاسماء فيكتب عبد اى اخر سطر
ويكتب في السطر الاخر اسم الله وبقيّة النسب هكذا ذكر ابن الصلاح انه مكره وفي

الخطيب منعه فانه روى في الجامع عن ابي عبد الله بن بطه انه قال هذا كله غلط قبيح
فيجب على الكاتب ان يترواه وتامله وتحفظ منه قال الخطيب وهذا الذي ذكره
ابو عبد الله صحيح فيجب اجتنابه فعلى هذا يحمل الكراهة في النظم وفي كلام ابن
الصلاح على الحوم وجعله صاحب اقتراح ايضا من الادب لامن باب الوجوب
قال الخطيب وما كرهه ايضا ان يكتب قال رسول في آخر السطر ويكتب في اول السطر
الذي يليه **صلى الله عليه وسلم** فينبغي التحفظ من ذلك قلت ولا يختص بالمنع
او الكراهة باسماء الله تعالى بل الحكم كذلك في اسماء النبي **صلى الله عليه وسلم** والصحابة
ايضا **صلى الله عليه وسلم** لو قبل سائر النبي **صلى الله عليه وسلم** كافر او قاتل ابن صفية في النار
يزيد الزبير بن العوام ونحو ذلك فلا يجوز ان يكتب سائر او قاتل في سطر وما بعد
ذلك في سطر اخر وينبغي ان يجنب ايضا ما استشنع ولو وقع ذلك في غير المضاف والمضاف اليه
كقوله في حديث سائر النبي الذي لم يسم له النبي **صلى الله عليه وسلم** وهو مثل فقال عمر اجراه
الله ما اكروا يؤخر به فلا ينبغي ان يكتب مثال في آخر سطر وعمر وما بعده في اول السطر الذي
يليه اما اذا لم يكن في شيء من ذلك بعد اسم الله تعالى واسم نبيه او اسم الصحابي بما نضافه ما يكون
الاسم آخر الكتاب او اخر الحديث ونحو ذلك او يكون بعده شيء ملائم غير منافي له فلا بأس بالنقل
نحو قوله في آخر البخارى سبحان الله العظيم فانه اذا فصل بين المضاف والمضاف اليه كان اول
السطر الله العظيم ولا منافاه في ذلك ومع هذا يجمعها في سطر واحد اوله **الحمد لله**

ص واكتب شاء الله والتسليما **مع الصلاة للنبي تعظيما**

ص وان يكن اسقط في الاصل فقد **خولت في سقط الصلاة العهد**

ص وعلة قيل بالرواية **مع نظيره بحار وواجبا**

ص والعنبرى وابن الدى بيتنا **لها الامجال وعاد اعوزنا**

ص واجتنب الرمز لها والحد فا **منها صلاة او سلاما تكفى**

ص ينبغي ان يحافظ على كتب الشاء على الله تعالى عند ذكر اسمه نحو عز وجل وتبارك
وتعالى ونحو ذلك وكذا كتاب الصلاة والتسليم على النبي **صلى الله عليه وسلم** عند
ذكره ولا تسم من تكرر ذكره فاجره عظيم وقد قل في قوله **صلى الله عليه وسلم**
اول السطر اكثرهم على صلاة الله اهل الحديث وذلك كثره ما يتكرر ذكره في الرواية
فيصكون عليه فان كان الشاء والصلاة والتسليم ثابتا في اصل سماعه او اصل الشيخ
فواضح وان لم يكن في الاصل فلا تنقيد به ايضا بل تلفظ به ويكتبه وذلك لانه شاء ودعاء
يثبت لا كلام يرويه واما ما وجد في خط **الحمد لله** بن حنبل من اغفال الصلاة والتسليم فقال
الخطيب قد خالفه غيره من الائمة المنتقة من قال ابن الصلاح لعل سببه انه كان يروى التقييد

في ذلك بالرواية وعز عليه اتصالها في جميع من فوقه من الرواية قال الخطيب ويلغى انه
كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا لا خطأ وقد مال ابن دقيق العيد الى ما نقله
احمد فقال في الاقتراح والى عمل اليه ان تتبع الاصول والروايات وقال اذا ذكر الصلاة
لفظا من غير ان تكون في الاصل فينبغي ان تصحبها قرينة تدل على ذلك من كونه يرفع راسه عن
النظر في الكتاب وينوي بقلبه انه هو المصلي لاحكامها عن غيره وقال عبد الله بن سنان
سمعت عباسا العنبري وعلى بن المديني يقولان ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
في كل حديث سمعناه وربما عجلنا فنسب الكتاب في كل حديث حتى نرجع اليه قال النووي
وكذا الترمذي والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الاخبار ويكره ان يذكر للصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم في الخط فان يقتصر من ذلك على حرفين ويحذف ذلك كن تكتب
صلى الله عليه وسلم يشهد بذلك الى الصلاة والتسليم ويكره حذف واحد من الصلاة
او التسليم والاقتصار على احدهما كما يفعل الخطيب فان في خطه الاقتصار على الصلاة
فقط شاهدته بخطه كذلك في كتاب الموضح وليس عروضا فقد قال حمزة الكناني كنت
اكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا اكتب ولا اكتب فرائد النبي صلى الله عليه وسلم
في المنام فقال الى ما كنت لا تهم الصلاة على قال يا كاتبة بعد ذلك صلى الله عليه وآله ثبت وسلم

الكتاب

- ثم عليه العرض بالأصل ولو
- فرفع مقابل وخير الوضع مع
- وقيل بل مع نفسه واشترطا
- وليس شرط السماع حين يطلب

على الطالب مقابلة كتابه بكتاب شيخه الذي يرويه عنه سماعا او اجازة
او باصل اصل شيخه المقابل به اصل شيخه او برفع مقابل باصل السماع المقابلة
المشروطة وقال القاضي عياض مقابلة النسخة باصل السماع متعينة لا بد منها وقد
قال عروه لابنه هشام عرضت كتابك قال لا قال لم تكتب وقال الاوراعي ويحيى بن ابي كريمة
سئل الذي يكتب ولا يعارض وسئل الذي يدخل احلا ولا يستنحي وعن الاخفش قال اذا سمع
الكتاب ولم يعارض لم يسخ ولم يعارض خرج اجماعا كما افضل المعارض ان يعارض
كتاب نفسه مع نسخة بكتابه في حال خدبته به وقال ابو الفصائل الجارودي اصدق المعارض
مع نفسه والقول الاول وقال بعضهم لا تصح مقابلة مع احد غير نفسه ولا يقلد
غيره حكاه القاضي عياض عن بعض اهل التحقيق قال ابن الصلاح وهذا مذاهب
متروكة ويستحب للطلب ان ينظر في نسخة حالة السماع ومن ليس معه نسخة

نظر في نسخة من معه نسخة وسئل يحيى بن معين عمن لم ينظر في الكتاب والمحدث
يقول اهل يجوز ان يحدث بذلك عنه فقال ما عندي فلا يجوز ولكن عامة الشيوخ
هكذا سمعهم قال ابن الصلاح وهذا من مذاهب اهل التشديد في الرواية
والصحيح ان ذلك لا يشترط وان يصح السماع وان لم ينظر اصلا في الكتاب حالة القراءة
وانه لا يشترط ان يقابل نفسه بل يكتفي بمقابلة نسخة باصل الراوي وان لم ذلك حالة
القراءة وان كانت المقابلة على يد غيره اذا كان ثقة مؤثقا بصيرا

- وجوز الاستاذ ان يروي عن
- يترى والشيخ من اصل وكثير
- شرطه ثم اعترض ما ذكرنا

اخلفوا في جواز رواية الراوي من كتابه الذي لم يعارض فقال القاضي عياض
لا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل باصل شيخه او نسخة تحقق وثوقا بمقابلتها
بالاصل ويكون مقابله لذلك مع الثقة المأمون على ما ينظر فيه فاذا جاء حرف مشكك نظر
معصني يتحقق ذلك ذهب الاستاذ ابو اسحاق الاسفراسي الى الجواز وسئل ابو بكر الاسفراسي
هل للرجل ان يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض باصله قال نعم ولكن لا بد ان يبين انه
لم يعارض واليه ذهب ابو بكر البرقاني وعجازه الخطيب بشرط ان يكون نسخة نقلت
من الاصل وان يبين عند الرواية انه لم يعارض قال ابن الصلاح ولا بد من شرط
ثالث وهو ان يكون ناسخ النسخة من الاصل غير سقيم نقل بل صحيح النقل قليل السقط
ثم انه ينبغي ان يراعى في كتاب شيخه بالضبط الى من فوقه مثل ما ذكرنا يراعى من
ولا يكون تخمين اذ امر اسماعيل شيخ كتاب قراءة عليه من اي نسخة اتفقت والنهي عن الوقوع
في الشئ بتلكه مبالاة قاله الجواهري

مخرج الساقط

- ويكتب الساقط وهو الحق
- حاشية الى اليمين يلحق
- باليمين اخر سطر وليكن
- لفق السطور اعلى حسن
- وخرج السقط من حيث سقط
- منعطفاه وقيل اصل بخط
- وبعد الكتب او درجعا
- او كرا كلمة لم تسقط ما
- وفيه ليس ولا غير الاصل
- خرج بوسط كلمة المحل
- ولعياض التخرج صيب
- او صحن
- خوف ليس واني

اهل الحديث والكتابة يسمون ما سقط من اصل الكتاب فالحق بالحاشية او بين
السطور الحق يفتح اللام والحاء المهملة معا وما اشتقاقه فيجتمعا انه من اللحاق والحق
والحق بالحق شي يلحق بالاول قال والحق ايضا من الثمر الذي باق بعد الاول وقال صاحب

الحكم الحق كل شيء الحق شيء الحق به من الحيوان والنبات وحمل الخيل وأنشد
ويحق الحق من اعزها ، وعمل انه من الزيادة ويدل عليه كلام صاحب الحكم فانه قال
والحق الشيء الزائد قال ابن عيينه كانه لسطر الحق وقد وقع في شعر شيب لاجد بن
حبيل باسكان الحاء اشده الشريف ابو علي محمد بن احمد بن ابي موسى الهاشمي لاجد بن حبيل
من طلب العلم والحديث فلا **تضجر من خمسة تقاسيها**
دراهم للعلوم يجمعها وعند نشر الحديث للحديث فيها
بضجة الضرب في ذواته وكثرة الحق في خواشيها
نقل الوأبه وبزته من أثر الجبر ليس ينقيها
وكانه خفف حركة الحاء ضرورة الشعر واما كيفية كتابة ما سقط من الكتاب فلا ينبغي
ان يكتب بين السطور لانه يضيعها ويغسل بالقر أحضر ما ان كانت السطور ضيقه
متلاصقة والاولى ان يكتب في الحاشية ثم الساقط لا تخلوا اما ان يكون سقط من
وسط السطر أو من آخره فان كان من وسط السطر فخرج به الى جهة اليمين وسأني
صفة التخرج له لاحتمال ان يطرأ في بقية السطر سقط آخر فيخرج له الى جهة اليسار
فلو خرج للاول الى اليسار ثم ظهر في السطر سقط آخر فان خرج له الى اليسار ايضا اشبه
موضع هذا السقط بموضع هذا السقط وان خرج للثاني الى اليمين تقابل طرفا التخرجين
ومرهما التقينا لعرب السقطتين فيظن ان ذلك ضرب على ما بينهما على ما سأتاني في صفة
القرب وان كان الذي سقط محله بعد تمام السطر فقال القاضي عياض لا وجه الا ان يخرج
الى جهة الشمال لعرب التخرج من الحق وسرعة لحاق الناظريه وانه امن نقص حديث
بعده فلا وجه الى تخرجه الى اليمين وتبعه ابن الصلاح على ذلك نعم ان ضاق ما بعد آخر
السطر لعرب الكتابة من طرف الورق لضيقة او لضيقة بالجليد بان يكون السقط
في الصفحة الاولى فلا بأس حينئذ بالتخرج الى جهة اليمين وقد رأت في خط غير واحد
من اهل العلم ثم الاولى ان يكتب الساقط صاعدا لفوق الاعلا الورقة من اي جهة كان
تخرج الساقط اليمين والشمال لاحتمال حدوث سقط آخر فيكتب الى اسفل فلو كتب الاول
الى اسفل لم يجد للسقط الثاني موضعا يقابله بالحاشية خاليا وهذا معنى قوله
وليكن لفوق والاولى ان يبتدئ السطور من اعلا الى اسفل فان كان التخرج في جهة اليمين
انقضت الكتابة الى جهة باطن الورقة وان كان في جهة الشمال انتهت الكتابة الى طرف
الورقة وذلك لان الساقط مر بما زاد على السطر والسطرين واكثر فلو كتب الساقط
من اسفل لما فرغ السطر ولم يتم الساقط فلا محله موضعا يكمله الا بانقل الى
موضع آخر تخرج او اتصال وهذا فيما اذا كتب الساقط لفوق فان كانت الكتابة الى

اسفل

اسفل بان يكون ذلك في السقط الثاني او خالفه او لا وخرج الى اسفل فينعلن الحال ويكون
انها الكتابة من جانب اليمين الى طرف الورقة وفي الجانب اليسار الى باطن الورقة
وهذا معنى قوله والسطور اعلى من التكرار لسطور اعلى وقوله فحسن هو فعل ما
يضم التين اي فحسن هذا الفعل من فعله واما طريقه التخرج للساقط
فقال القاضي عياض احسن وجوهها ما استمر عليه العمل عندنا من قباية خط
موضع النقص صاعدا الى تحت السطر الذي فوقه ثم تنعط الى جهة التخرج
في الحاشية اعطا فاشير اليه وقال ابن الصلاح ان المختار هذه الكيفية وقال ابن
خلاد اجوده ان يخرج من موضعه حتى يلقوه طرف الطرف المتبدي من الكلمة الساقطة
في الحاشية اعطا فاشير اليه وهذا معنى قوله وقيل صل بخط قال القاضي عياض وهذا فيه
بيان لكنه تنحيز للكتاب وتشديد له لاسيما ان كثرت الحافات والنقص وقال ابن الصلاح
ايضا هذا غير مرضي قلت فان لم يكن الحق قبالة موضع السقوط بان لا يكون ما تقابل خاليا
ولت الحق في موضع آخر فيتم حينئذ حر الخط الاول الحق او يكتب قبالة موضع السقوط
نقده كذا وكذا في الموضع الفلاني ونحو ذلك لئلا يلبس وقد رأت في خط غير واحد من
يعتد اتصال الخط اذا بعد الحق عن مقابل موضع النقص وهو جيد حسن ثم اذا انتهت
قباية الساقط كتب بعده صح قال القاضي عياض وبعضهم يكتب آخره بعد التصحيح
رجع وقال ابن خلاد ان الاجود ان يكتب في الطرف الثاني حرف واحد مما اتصل به الدفتر
ليدل ان الكلام قد انتظم وهذا معنى قوله او كبر الكلمة لم سقط اي التي لم سقط
في الاصل بل سقط ما قبلها شيء وهذا ما حكاه القاضي عياض عن اختيار بعض اهل
الصنعة من اهل المغرب ايضا قال وليس عندي باختيار حسن فربما كلمة قد تخرج في الكلام
كثرة مرتين وكلاهما معني صحيح فاذا كثرت الحروف لم يمان ان يوافق ما يتكرر حقيقة
ويشكل امره فيوجب او ثباتا وزيادة اشكال قال ابن الصلاح وليس ذلك مرضي قال
القاضي عياض وبعضهم يكتب شيء الحق قال والصواب التصحيح وهذا كله في التخرج
الساقط اما ما يكتب في حاشية الكتاب من غير الاصل من شرح او تنبيه على غلط
واختلاف رواية او نسخ او نحو ذلك فالاولى ان يخرج له على نفس الكلمة التي من اجلها
نسب الحاشية لانه المكتوب وقال القاضي عياض لا محتمل ان يخرج اليه فان ذلك يدخل
البر ويحب من الاصل قال ولا يخرج الا ما هو من نفس الاصل لكن ربما جعل على الطرف
الضيق او التصحيح ليدل عليه في باقي بيان التضييب والتصحيح بعده وقال ابن الصلاح
تخرج اولي واذا نزل من وسط الكلمة كما تقدم وهو التضييب

التصحيح والتضييب

وكتبوا مع على المعترض **لشكران نقلا ومعنى ارتضى**
 ومرصوا فضيوا صادقا **فوق الذي صح ورواؤا وقد**
 وضبو في القطع والارشال **وبعضهم في الأعصر الخواري**
 يكتب صادقا عند عطف الاسماء **نوهم تصبيبا كذا كذا اذا ما**
 يختصر التصحيح بعض يوهي **وانما يميزه من نفسه**
 ش التصحيح هو كتابه صح على الحرف الذي ساد الى صحته والتمريض والتصويب ه
 كتابه صورته هكذا فوق الحرف الذي يشار الى تمريضه ووجدت عن ابي القاسم
 الافيلي واسمه ابراهيم بن محمد بن زكريا قال كان شيخنا من اهل الادب وفي الا
 للقاضي عياض شيخنا من اهل العرب يتعاملون ان الحرف اذا كتب عليه صح ان ذلك
 علامة لصحة الحرف فوضع حرف كامل على حرف صحيح واذا كان عليه صاد ممدود
 دون حاء كان علامة ان الحرف سقيم اذا وضع عليه حرف غير تام ليدل نقص
 الحرف على الخلل الحرف قال ويسمى ذلك الحرف ايضا ضبه اي ان الحرف مقفل به
 لا يتحرف لقراءه كما ان الضبة مقفل بها قال ابن الصلاح **لانها اشبهت الضبة التي**
يجعل على كسر او خلل فاستعير لها اسمها قلت هذا بعيد لان ضبه الذي
 جعلت الحرف وهذه ليست جارية وانما هي علامة لكون الرواية هكذا ولم يتج
 وجهها من علامة لصحة ومرد هال الشلايظن الراوي انها من غلط فيصلم
 وقد يأتي بعد ذلك من يظهر له وجه ذلك وقد غتر بعض المتجاسرين ما
 ابقاوه وقد نبه على ما ذكره القاضي عياض وبتعه عليه ابن الصلاح ايضا
 ولا يصح لعل ما هو عرضه للشك او الخلاف وقد صح رواية ومعنى لعل ان
 عنه وان قد ضبط وصح على الوجه **واما ما صح من طرق الرواية**
 فاسد من جهة المعنى او اللفظ او الخط بان يكون قد جاز في العربية او ساد او ممدود
 او ناقصا او ما اشبه ذلك فخرت عادة اهل النقيس كما قال القاضي عياض ان يمد
 على اوله مثل الصاد ولا يلزم بالكلية لعلها لا يظن ضربا قال ويسمونه
 ويسمونه تمريضا قال ابن الصلاح ومن مواضع التصويب ان تقع في الاستاذات
 او انقطاع فمن عادتهم تصيب موضع الارشال والانقطاع قال ويوجد في بعض الأصول
 في الاستاذ الذي يجمع فيه جماعة معطوفة اسماءهم بعضها على بعض علامة تشبه الضبة فيها
 اسماءهم فنوه من الاخرة له انها ضبة وليست بضبه وكانها علامة وصل فيما بينهما اثبت
 للعطف خوفا من ان تجعل عن مكان الواو والعلم عند الله تعالى قال ثم ان بعضهم ربما اخ
 علامة التصحيح فجاءت صورتها تشبه صورتها التصويب والفتنة من خيرة ما

الكشط والمحو والضرب

وما يزيد في الكتاب يبعد **كشطا ومحوا وبضرب أجود**
 وصلة بالحروف خطأ أولا **مع عطفه او كتب لاشتر الى**
 او نصف دارة ولا صفرا **في كل جانب وعلى نظرا**
 سطر اذا كثرت سطوره **او لا وان حرف اي تكريره**
 فابق ما اول سطر من **اخر سطر ثم باق سطر ما**
 او استجد قولان لا ينف **او يوصف او نحوها فالغيب**
 لما تقدمت النقاط نائب تعقيبها بابطال الزائد فاذا وقع في الكتاب شيء زائد ليس منه
 فانه ينبغي انما بالكشط وهو المحو وانما المحو بان تكون الكتابة في لوح او ورق او ورق صقيل
 جدا في حال طواه المكتوب وقد روي عن كعون انه كان ربما كتب الشيء ثم لعقه
 وانما بالضرب عليه قال ابن الصلاح والضرب خبز من الحك والمحور وروينا عن ابي
 محمد بن خلاد الرازي مزي قال قال اصحابنا للحك ثمه قال واجود الضرب ان لا يطرس
 الحرف المضروب عليه بل يخط من فوقه خطا جيدا يستأيد على ابطاله ويقر من تحته
 ما خط عليه وقد ابينت عن ابي عن القاضي عياض قال سمعت ابا جعفر سفيان بن العاص
 الاسدي يحكي عن بعض شيوخه انه كان يقول كانا الشيوخ يكرهون حضور التمكن
 مجلس السماع حتى لا يسترئ لان ما يستر منه ربما يصح في رواية اخرى وقد يسمع الكتاب
 مرة اخرى على شيخ آخر يكون ما يستر من رواية هذا صاحب كتاب في رواية الآخر فيحتاج
 الى الحاقه بعد ان يستر وهو اذا خط عليه وانفق من رواية الاول وصح عند الآخر الكشي
 بعلامة الآخر عليه بمحطة اخرى **وقد اختلف في كيفية الضرب على خمسة اقوال**
 الاول ما تقدم نقله عن الرازي مزي وحكاها القاضي عياض عن الاكثرون قال لكن يكون
 الخط مختلطا بالكلمات المضروب عليها وهو الذي يسمى الضرب والنشوق والقول الثاني
 ان لا يخط الضرب باوائل الكلمات بل يكون فوقها منفصلا عنها لكنه يعطف طرفي الخط
 على اول الميطل واخره حكاها القاضي عياض عن بعضهم واليه الاشارة بقولي اولاع عطفه
 اس اولانصله بالحروف بل عطفه عليها من الطرفين والقول الثالث ان يكتب في اوائل الزائد
 لا وفي آخره الى قال القاضي عياض ومثل هذا يصح فيما صح في بعض الروايات وسقط
 من بعض من حديث او كلام قال وقد مكنت في مثل هذا بعلامة من ثبتت له فقط
 او بايها لا والى فقط والى هذا القول الاشارة بقولي او كتب لا لمر الى وهو مصدر
 واخره منصوب على نزع الخافض اي يبعد الزائد بالكشط او المحو والضرب
 او يكتب كذا لئلا يبطال في هذا القول هكذا والقول الرابع ان يحرق في اول الكلام

الزائد بنصف دارة وعلى آخره بنصف دارة واليه الإشارة بقول **او نصف دارة** اي
اوله وآخره والقائمة منصوبة عطفا على محل المضاف اليه **سلك** ذلك على هذا القول
والقول الخامس ان يكتب في اول الزيادة دائرة صغيرة وكذلك في آخرها دائرة
صغيرة يحكاها القاض عياض عن بعض الاشياخ المحسنين كلهم قال فيهما صفرا
كما يسميها اهل احباب ومعناها خلو موضعها من عدد كذا كذا هنا شعر خلو ما بينهما
عن صحة واليه الإشارة بقول **والاصفر سلك** **وقول** **وعلم سطر اسطر**
الآخر هو مبني على الاقوال الاخيرة انه يعلم اول الزائد وآخره من غير ضرب اي فاذا
كثرت سطور الزائد فاجعل علامة الابطال في اول كل سطر وآخره للبيان ان شئت
او لا يكرر العلامة بل اكتف بها اول الزائد وآخره وان كثرت السطور يحكاها القاض
عياض عن بعضهم انه ربما اكتفى بالتحديق على اول الكلام وآخره وربما كتب عليه
لا في اوله والى في آخره واليه الإشارة بقول **اولا وهذا كله فيما اذا كان الزائد غير مكرر**
فان كان حرفا تكررت كتابته فالذي رآه القاض عياض انه ان كان تكراره في اول سطر
ان يضرب على الثاني لئلا يطمس اول السطر وان كانت احدى الكلمتين في آخر سطر وآخر
في اول الذي يليه فيضرب على الاولى وان كانت الكلمتان معا في آخر السطر فيضرب
على الاولى صونا لاول السطر واخرها ومراعاة اول السطر اولي فانه كان التكرار لها
في وسط السطر ففيه قولان يحكاها ابن خلاد وغيره في اصل المسئلة من غير مراعاة
لاوائل السطور واخرها احدهما ان اولها بالابطال الثاني لان الاول كتب على صواب
فالخطا اولي بالابطال فالقول الثاني اولها بالابطال اجودها صوره وادلها على قرات
وهذا معنى **قول** **او استجد** اي استجد للابقا اجودها وقد اطلق ابن خلاد للملا
من غير مراعاة لاول السطور واخرها ومن غير مراعاة للفصل بين المضاف والمضاف اليه
ونحو ذلك قال القاض عياض وهذا اعتد اذا تساوت الكلمات في المتارل فاما ان كان مثل
المضاف والمضاف اليه فتكرر احدهما فينبغي ان لا يفصل في الخط ويضرب بعد على التكرار
من ذلك كان اول وآخر وكذلك الصفة مع الموصوف وسنة هذا مراعاة هذا مضطر
للفهم مراعاة المعاني اولي من مراعاة تحيين الصورة في الخط واستحسن ابن الصلاح
من القاض عياض هذا التفصيل كله

العمل في اختلاف الروايات

م **وليكن** او لا على رواية **كاتبه** ويجوز العناية
بغيرها يكتب **راوينا** او **روينا** او يكتبها معتنيا
بجمرة وحيث زاد الاصل **حوقه** بجمرة ويجزى

سر اذا كان

اذا كان الكتاب مرويا بروايتين او اكثر وقع الاختلاف في بعضها فينبغي لمن اراد ان يجمع
بين روايتين فاكتر في نسخة واحدة ان سنى الكتاب او لا على رواية واحدة ثم ما كان من رواية
لغيره للمخالف في الحاشية او غيرهما مع كتابة اسم روايتها معها والاشارة اليه بالرمز ان كانت زيادة
وان كان الاختلاف بالنقص اعلم على الزائد انه ليس في رواية فلان باسمه او الرمز اليه
وان شاء كتب زيادة الرواية الاخرى بحرة وما نقص منها حق عليه بالحشر فقد حكاها
القاض عياض عن كثير من الاشياخ واهل الضبط كابن درهمي وابن الحسن النابسي
وغيرها **وقول** **ويجوز** اي ويوضح مراده بالرمز او بالحرة في اول الكتاب او اخره على ما سبق
ولا يعتمد على حفظه في ذلك وذكره فيهما في الصواب كما قال القاض عياض ان لا تنسا اهل
في ذلك ولا يهمل وقد يقع كتابه الى غيره فيقع في حيزه من رموزه كما قال ابن الصلاح

الاشارة بالرمز

م واختصر في كتبهم حديثنا **على ثنا او ثنا وقيل دثنا**
واختصر واخبرنا على انا **او ارفنا** واليه يفتي اينا

ج حوت عادة اهل الحديث باختصار بعض الفاظ الاداء في الخط دون الشطرنج في ذلك
حديثنا والمشهور عند من حذف سطرها الاول ونقسمون منه على صورة ثنا وربما اقتصر
على الضمير فقط فقالوا انا وربما اقتصر على حذف الحافض فكتبوا دثنا وقال ابن الصلاح انه رآه
في خط الحاكم وابو عبد الرحمن الشلمي واليه يفتي ومن ذلك اخبرنا والمشهور في اقتصارها حذف
اصول الكلمة والاقتصار على الالف والضمير وربما لم يحذف بعضهم الالف فقال بعضهم يحذف
لها والاولى وكتب انا وقد فعله اليه يفتي في طائفة من المحدثين قال ابن الصلاح وليس يحسن
م قلت وروى قال اسنادا يبرر **فأفأ** وقال الشيخ حذفها عمدا
م حظا ولا بد من النطق كذا **قيل** له وينبغي الشطرنج بكذا

م وما جرت به عادة اهل الحديث حذف قال في ثنا الاسناد في الخط والاشارة
اليها بالرمز فرايت في بعض الكتب المعتمدة الاشارة اليها بقاء في بعضهم بجمعها مع اداة
التحديث فيكتب ثنا يزيد قال حديثنا وقد تروى بعض من رآى هذا هكذا انها الروايات التي
تأتي بعد حكاة التحويل وليس كذلك وبعضهم يفردها فيكتب ثنا وهذا اصطلاح
متردك وقال ابن الصلاح جرت العادة بحذفها خطا قال ولا بد من ذكره حال القراءة لفظا
قال واذا تكررت كلمة قال كما في قوله في كتاب البخاري حديثنا صالح بن حيان قال عامر
الشعبي حذفوا احداها في الخط وعلى القاري ان يلفظ بها جميعا وقد قيل ابن الصلاح في فتاويه
عن قول القاري قال فقال هذا خطأ من فاعله قال والظاهر انه لا يبطل السماع به لان حذف
القول جائز اختصارا وقد جاء به القرآن العظيم وكذا قال النووي في التفسير والتيسير

تركها خطأ والظاهر صحة السماع وقوله كذا قيل له اي كذا لفظ قيل له فيما اذا كان في انشاء
الاشارة فري على فلان اخبرك فلان قال ابن الصلاح فيبغي للنادي ان يقول فيه قل له
اخبرك فلان قال ووقع في بعض ذلك فري على فلان حدثنا فلان فهذا ذكر فيه قال اشبه
وقد كان بعض من لقيته من ائمة العربية ينكر اشتراط المحدثين للفظ فقال في
اشياء كثيرة وهو العلامة شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن المرحل
وما ادرى ما وجه انكاره لذلك لان الاصل الفضل بين كلامي المتكلمين للتمييز
بينهما وحيث لم يفضّل فهو مضمحل والاضمار خلاف الاصل

وكتبوا عند انتقال من سجد
رأى الرهاوي بان لا تقبل

بل جاحول وقال قد سب
جرت عادة اهل الحديث وكتبته انه اذا كان الحديث اسنادا فانك
وجوهوا بين الاسانيد في اثنين واحد انهم اذا انقلوا من سند الى اسناد آخر كتبوا
بينها جاحول مفردة هـ واختر ابن الصلاح والذي عليه عمل اهل الحديث انه ينطق القارى
بها كذلك مفردة هـ واختر ابن الصلاح وذهب الحافظ ابو محمد عبد القادر بن عبد الله
الرهاوي الى ان القارى لا يلفظ ظاهرا وانما جاحول حائل اى تحول بين الاسنادين وانكر
كونها من قراهم الحديث وغير ذلك لما سأل ابن الصلاح عن ذلك قال ابن الصلاح وذاكرت
فيها بعض اهل العلم من اهل الغريب وحكى له عن بعض من لقيت من اهل الحديث انها حاكمها
اساره الى قولنا الحديث فقال لي اهل الغريب وما عرفت بينهم اخلافا في جعلونها حاكمها ويقول
احدهم اذا وصل اليها الحديث قال ابن الصلاح وحكى بعض من جمعتني واياه الرجل جاحول
عمن وصفه بالفضل من اصحابنا بين انهما من التحويل اى من اسناد الى اسناد آخر وقال ابن
الصلاح وجدت خط الاسناد الحافظ الى عثمان الصابوني والحافظ ابي مسلم عمر بن علي اللين
الجارى وللقيه الحديث اى سعيد الخليلي في كتابها يابدا لاعتها مع صححه قال وهذا يشعر
بكونها مرسل الى صح وحسن اثبات صح هذا لئلا يتوهم ان حديث هذا الاسناد سقط
ولئلا يركب الاسناد الثاني على الاول فيجعل الاسناد واحدا

كتاب التسميع

وَيَكْتُبُ أَسْمَ الشَّيْخِ بَعْدَ الْفَتْحِ
مَوْزَعًا وَخَبَرًا بِالظُّرِّ

ان حَضَرَ الْخُطْبَا لَا اسْتَمْتَعْتُ
قَالَ الْخُطِيبُ فِي كِتَابِهِ الْجَامِعُ يَكْتُبُ الطَّالِبُ بَعْدَ التَّسْبِيحِ وَالْحَمْدِ لِلَّهِ

والبحر الشئ به ان يشعر
فقد اى حفص واسمعي
اذ خط ما الا ان

س ای و من کان اسمہ فی طبقہ السماع فاراد ان یستعیر الکتاب من مالک لیسْتَنْخِذَ
او نقل سماعه منه فلیخره ایاه استخبا جان کان التسمی بخط مالک الکتاب فتم جماعه

هذا

قال

حكم في ذلك الى اسمعيل بن اسحق القاضي وهو امام اصحاب مالک فاطرق ملياً ثم قال المدعي عليه ان كان سماعه في كتابك بخط يدك فيلزمك ان تغيره وان كان بخط غيره فانت اعلم قال ابن الصلاح ويرجع حاصل اقوالهم الى ان سماع غيره اذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه اعارته اياه قال وقد كان لابن لي وجهته ثم وجهته بان ذلك بمنزلة شهادة له عند فيلزمه ادائها بما حوته وان كان فيه بدل ماله كما يلزم فتحمل الشهادة ادائها وان كان فيه بدل نفسه بالسعي الى مجلس الحكم لادائها ثم اذا عارضة فليحذر المعاركة من التطويل بالعارية والابطال به عليه الا بفرد الحاجة فقد روي عن الزهري انه قال اياك وغلول الكتب قتل وما غلول الكتب قال حبسها عن اصحابها وروينا عن الفضيل بن عياض قال ليس من فعال العلماء ان تأخذ سماع رجل وكتاب فيحبسه عنه اشي ثم اذا نسخ الكتاب فلا يثبت سماعه عليه ولا ينقل الا بعد العرض والمقابلة وكذلك لا ينبغي اثبات سماع على كتاب الا بعد المقابلة الا ان يثبت في النقل والاثبات ان النسخة غير مقابلة

صفة رواية الحديث وآداب

من حفظه من كتابه وان عزم
وعز الى حنيفة المنع كذا
رأى سماعه ولم يذكره فسن
مع ابو يوسف ثم الشافعي
والاكثرون بالجواز الواسع

من اختلفوا في الاحتجاج بمن لا يحفظ حديثه وانما يحدث من كتابه معتمداً عليه فذهب الجمهور الى جواز الرواية لذلك وثبت الحجة به اذا كان قد ضبط سماعه وقابل كتابه على الوجه الذي سبق ذكره في المقابلة وروى عن ابي حنيفة ومالك انه لا حجة الا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره واليه ذهب ابو بكر الصيدالي المزوري من الشافعية والصواب كما قال ابن الصلاح الاول واذا وجد سماعه في كتاب وهو غير ذكر له فحكمي عن ابي حنيفة انه لا يجوز له روايته واليه ذهب بعض اصحاب الشافعي وخالف ابا حنيفة في ذلك صاحباه محمد بن الحسن والقاضي ابو يوسف فذهبوا الى الجواز واليه ذهب الشافعي واكثر اصحابه وقال ابن الصلاح ينبغي ان يبنى على الخلاف في جواز اعتماد الراوي على كتابه في ضبط سماعه فان ضبط اصل السماع كما حصل في جواز اعتماد الراوي حتى يجوز له ان يروي ما فيه وان كان لا يذكره احد حديثه حديثاً حدثنا ذلك لكن هذا لو وجد شرطه وهو ان يكون السماع بخطه او بخط من يثق

والكتاب

والكتاب مضمون وهذا اذا سكنت نفسه الى صحته فان شك فيه لم يحز الاعتماد عليه
وان يغيب وغلبت سلامته
كذلك الضمير والاشي
ما سخطا والمكذ في الضمير
اكثر وأولى منه في البصير

اذا كان اعتماد الراوي على كتابه دون حفظه وغاب عنه الكتاب باعاده او ضياع او سرقة ونحو ذلك فذهب بعض اهل التشديد في الرواية الى انه لا يجوز الرواية منه لغيبته عنه وجواز التغيير فيه والصواب الذي عليه الجمهور انه اذا كان الغالب على الظن من امر سلامته من التغيير والتبديل جازت له الرواية منه لاسيما اذا كان من لا يخفى عليه في الغالب اذا غيب ذلك او شيء منه لان باب الرواية مبني على غالب الظن وقول كذا كذا الضمير اي كذا كذا بحري الخلاف في الضمير والاشي الذي لا يحفظان حديثهما فاذا ضبط سماعهما ثقة وحفظ كتابهما عن التغيير بحيث يغلب على الظن سلامته صححت روايتهما قال الخطيب والسماع من البصير الا في الضمير الذي لم يحفظا من الحديث ما سماعه منه لكنه كتب لها بمثابة واحدة قد منعه من غيره واحد من العلماء ورخص فيهم بعضهم وقال ابن الصلاح في الضمير لم يحفظ حديثه من غير حديثه واستعملوا بالمأمورين في ضبط سماعه وحفظ كتابه ثم عند روايته في القراءة منه عليه واحتاط في ذلك على حسب حاله بحيث يحصل به الظن بالسلامة من التغيير صححت روايته غير انه اولى بالخلاف من سئل في البصير

الرواية من الأصل

وكذا ومن اصل والمقابل
ما به اسم شيخه واخذ
أيوب والبرسان قد اجازته
ورخص الشيخ مع الاجازة

اذا اراد الراوي ان يحدث ببعض سماعه فليرويه من اصل الذي سمع منه او من نسخة مقابلة على اصله بمقابلة ثقة وهل له ان يحدث من اصل شيخه الذي لم يسمع فيه هو او من نسخة كتبت عن شيخه فتسكن نفسه الى صحتها فذكر الخطيب ان عامة اصحاب الحديث منعوا من روايته من ذلك وجاز عن ايوب ومحمد بن بكر البرساني الترخيص فيه وحكى عن ابي نصر بن الصبان انه قطع بانه لا يجوز ان يروي من نسخة يسمع منها على شيخه وليس منها سماعه ولا قبلت بنسخة سماعه وذلك لانه قد يكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه وقول ورخص الشيخ اي ابن الصلاح فقال اللهم لا ان تكون له اجازة عن شيخه عامة لم روايته او نحوه كذا فيجوز له حينئذ الرواية منها اذ ليس فيه

أكثر من رواية تلك الزيادات بالاجازة بلفظ انا او حدثنا من غير بيان للاجازة فيها والامر
في ذلك قريب يقع مثله في محل التسامح قال فان كان الذي في النسخة سماع شيخ
شيخه او هي مسموعة على شيخ شيخه او مروية عن شيخ شيخه فينبغي له
حينئذ في روايته منها ان يكون له اجازة شاملة من شيخه وليتخذه اجازة شاملة
من شيخه قال وهذا تيسر حسن **هـ** انا الله له

م وان يحافظ حفظه كتابه **هـ** وليس منه فرا أو صوابه
الحفظ مع يقين والاحسن **هـ** الجمع كالحلاف ممن يتقن
ش اذا وجد الحافظ الحديث في كتابه خلاف ما يحفظه فان كان انما حفظ
من كتابه فليرجع الى كتابه وهذا معنى قوله وليس منه اي وليس حفظه من كتابه
فان كان حفظه من قم الحديث او من القراءة على الحديث وهو غير شاك في حفظه
فليعتمد حفظه والاحسن ان يجمع بينهما فيقول احفظي كذا وفي كتابي كذا فهكذا فعل
شعبه وغير واحد من الحفاظ وقوله كالحلاف ممن يتقن اي كسبله ما اذا
حفظ شيئا وخالفه فيه بعض الحفاظ المتقين فانه يحسن فيه ايضا بيان الامر فيقول
حفظي كذا وكذا وقال فيه كذا وكذا او نحو ذلك وقد فعل ذلك سفيان الثوري وغيره

قلان

الرواية بالمعنى
م وليروى بالفاظ من لا يعمل **هـ** من قولها وغيره فالمعظم
اجاز بالمعنى وقيل لا الخبر **هـ** والشيخ في التصنيف قطعاً فحظ
وليس للرواية معنى او كما قال وغيره ككذلك **هـ**

ش لا يجوز لمن لا يعمل به لول الفاظ ومقاصدها وما يحيل معانيها ان يروى ما سمعه
بالمعنى دون اللفظ بلا خلاف بل ينقيد بلفظ الشيخ فان كان عالماً بذلك جازت له الرواية
بالمعنى عند اكثر اهل الحديث والفقه والاصول ومنع اهل الحديث والفقه مطلقاً وقوله وغيره
ليست الرواية للفظ بل للاستيفان اي واما غيره وهو الذي يعمل به لول الفاظ وقوله
وقيل لا الخبر اي وقيل لا يجوز الرواية بالمعنى في الخبر وهو حديث رسول الله صلى الله عليه
وجوز في غيره والقول الاول هو الصحيح وقد مر من غير واحد من الصحابة التصريح بذلك
ويدل على ذلك روايتهم للقصة الواحدة بالفاظ مختلفة وقد ورد في المسئلة حديث مرفوع
رواه ابن منبته في معرفة الصحابة من حديث عبد الله بن سليمان بن ابيهم الليثي قال قلت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم سمع منك الحديث لا استطع ان اؤديه كما سمع منك يريد حرقاً او شقراً
فقال اذا لم تحمله احراماً ولم تحرموا خلالاً واصبغ المعنى فلا بأس فذكر ذلك الحسن فقال
لولا هذا ما حدثنا قال ابن الصلاح ثم ان هذا الخلاف لا يراه جارياً ولا اجراه الناس فيها

فما تضمنته

فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله
فه لفظاً آخر بمعناه فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط
الفاظ والمجوز عليها من المخرج والنصب وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق
والكتب ولانه ان ملك تغيير اللفظ فليس بمك تغيير تصنيف غيره والله اعلم وقد
تعقب كلامه ديق العبد فقال انه كلام فيه ضعف قال واقل ما فيه ان يقتضي تجويز
هذا فيما تنقل من المصنفات الى اجزائها وتجاوزها فانه ليس فيه تغيير التصنيف
المتقدم قال وليس هذا تمييزاً اجارياً على الاصطلاح فان الاصطلاح على ان لا يغير
الفاظ الاشياء الى الكتب المصنفة سواء رويها فيها ونقلناها منها وقوله حذر
اي منع من قوله تعالى وما كان عطاء ربك محطوطاً اي ممنوعاً وينبغي لمن روى بالمعنى ان يقول
او كما قال او نحو هذا وما اشبه ذلك فقد ورد لك عن ابن مسعود وابي الدرداء واشهر
وهم من اعلم الناس بمعاني الكلام وقوله ككذلك اي ككسلة ما اذا اشك القاري او الشيخ
في لفظه او اكثر فقرها على الشك فانه يحسن ان يقول او كما قال قال ابن الصلاح وهو الصواب
في مثله لان قوله او كما قال يتضمن اجازة من الراوي واذا نافي روايه صوابها عنه اذا بان ثم
لا يشترط افراد ذلك بلفظ الاجازة لما بيناه قريباً

الاقتصار على بعض الحديث

م وحذف بعض المتن فامنع او اجز **هـ** او ان اتم او لعالم ومز
ذاب الصحيح ان يكن ما اختصره **هـ** منقلاً عن الذي قد ذكره
وما الذي تمه ان يفعله **هـ** فان ابي جاز ان لا يحمله
اما اذا قطع في الأبواب **هـ** فهو الجواز ذكوا اقترايب
ش اخلف العلماء في جواز الاقتصار على بعض الحديث وحذف بعضه على احوال احدها
المنع مطلقاً والثاني الجواز مطلقاً وينبغي تفيد الاطلاق بما اذا لم تكن المحذوف متعللاً
بالمعنى به تعلقاً يحل بالمعنى حذفه كالاستئنا والحال ونحو ذلك كما سيأتي في القول
الرابع فان كان كذلك لم يحسن بلا خلاف وبه جزم ابو بكر الصيرفي وغيره وهو واضح والثالث
انه ان لم يكن رواه على التمام مرة اخرى هو وغيره لم يحسن وان كان رواه على التمام مرة
اخرى هو وغيره جاز واليه الاسان بقوله او ان اتم اي او اجزه ان اتم مرة مأمنه
او من غيره والقول الرابع وهو الصحيح كما قال ابن الصلاح انه يجوز ذلك من العالم العارف
اذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به بحيث لا تحلل البيان ولا تختلف الدلالة فيما
نقله بترك ما تركه قال فهذا ينبغي ان يجوز وان لم يحسن النقل بالمعنى لان ذلك بمقتضى خبرين
مفصلين والى تصحيح هذا القول الاشارة بقوله ومن ذاب الصحيح وليس للمتهم ان

ان يحذف بعض الحديث كما ذكر الخطيب ان من روى حديثا على التمام وخاف ان يرواه
 مرة اخرى على النقصان ان يثبت بانه زاد في اوله مرة ما لم يكن سمعه او انه سمي في الثاني باق
 الحديث لقلة ضبطه وكثرة غلطه فواجب عليه ان ينفى هذا المظنة عن نفسه وقال
 سليم الرازي من روى بعض الخبر ثم اراد ان يقلل تمامه وكان من يثبت بانه زاد
 في حديثه كان كذلك عندنا في ترك الزيادة وكتابتها واليه الماشان
 بقولي فان اباي اي فان خالف ورواه ناقصا من غير ان ياكله بعد ذلك
 قال ابن الصلاح انه يجوز ذلك من كان حاله فليس له من الابدان ان يروي الحديث غير تمام اذا كان
 تعين عليه في تمامه لانه اذا رواه او انا فضا اخرج باقية على غير الاحتجاج به ودارين
 ان لا يرويه اصلا فيضيعه راسا وبين ان يرويه منها فيه فيضيع ثمرته لسقوط المحجة فيه
 واما تقطيع المصنف الحديث الواحد وتفرقة في الابواب حسب الاحتجاج به على مسئلة
 مسئلة فهو الجواز اقرب وقد فقه الائمة مسلك واحد والخاري وابوداد والنسائي
 وغيرهم من الائمة وحكي الخلل عن احمد انه ينبغي ان لا يفعل قال ابن الصلاح ولا
 يخلو من كراهية

التسمية بقراءة اللحن والمصحف

ص **وليجوز اللحن والمصحف** على حديثه بان يحترقا
 فيدخل في قوله من كذا با **حق الخوعلى من طلبا**
والأخذ من افواههم لا الكتب ادفع للتصحيح فاسمع وادب
 ش اي وليحذر الشيخ ان يروي حديثه بقراءة لحن او مصحف فقد روي
 عن الاصمعي ان اخو ما اخاف على طالب العلم اذا لم يعرف النحو ان يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه
 من كذب على فليقبوا مقعده من النار لانه لم يكن يلحن فمما روي عنه ولحن فيه كذب
 عليه على باقي اللحن وقد كان جهادا اما في ذلك وقد روي ان سيبويه شكاه الى الخليل
 ابن احمد قال سألته عن حديث هشام بن عروة عن ابيه في رجل رجع فانتهم في وقال
 قل لي اخطأت انما هو رجع اي بفتح العين فقال له الخليل صدق اتلقى بهذا الكلام ابا اسام
 قال ابن الصلاح فحق على طالب الحديث ان يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به عن شين اللحن
 والعريف وتعرف تمامه روى الخطيب عن شعبه قال من طلب الحديث ولم يصبر العربية كمل جهلا
 عليه برئ وليس له رأس وروى الخطيب ايضا عن حماد بن سلمة قال مثل الذي يطلب الحديث
 ولا يعرف النحو مثل الجار عليه بخلا لا شعير فيها فيعلم الخويل من اللحن واما السلامة
 من التصحيف فسيبيلها الأخذ من افواه اهل العلم والضبط عنهم لا من بطون الكتب فقل ما سلم
 من التصحيف من أخذ العلم من الصحيف من غير مد رب السائح

اصلاح

اصلاح اللحن والخطا

ص **وان اتى في الاصل لحن او خطا** فقل يروى كيف جا غلطا
 ومذهب المصنفين يصلح **ويقرأ الصواب وهو الارح**
في اللحن لا يختلف المعنى به **وصوبوا الا بقاء مع تضبيبه**
ويذكر الصواب جانبا كذا **عن اكثر الشيوخ نقلا اخذا**
والبداء بالصواب اولى واسد **واصلح الاصلاح من شئ ورد**
 ش اذا وقع في الاصل لحن او تحريف فقل يروى على الخطا كما وقع حكى ذلك عن ابن سيرين
 وعبد الله بن يجرم وقل يصلح ويقرأ على الصواب واليه ذهب الاوزاعي وابن المبارك
 والمصنفون من العلماء من المحسنين لاسيما في اللحن الذي لا يختلف المعنى به واصلاح
 مثله كذا لم يزل على تجوز الرواية بالمعنى وهو قول اكثر من وقد ذكر ابن ابي خيثمة
 في كتاب الاعراب له انه سئل الشعبي والفسرين محمد وعطاء ومحمد بن علي بن الحسين
 الرجل يحدث بالحديث فيلحن احدث كما سمعت او اعرب فقالوا لا بل اعرب واختر
 الشيخ عبد الدين بن عبد السلام في هذه المسئلة ترك الخطا والصواب ايضا حكاة
 عنه ابن دقيق العيد في الاقويح فقال سمعت ابا سمعت محمد بن عبد السلام وكان احد
 سلاطين العلماء كان يروى في هذه المسئلة ما رواه لاحد ان هذا اللفظ المحتمل للبروز
 على الصواب والاعلى الخطا اما على الصواب بانه لم يسمع من الشيخ كذلك واما على الخطا
 فلان سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقله كذلك وهذا معني ما قاله او فرب
 منه وقول في اللحن هو متعلق بتولى وهو الارح اي الارح في هذه الصورة لا مطلقا
 قال ابن الصلاح واما اصلاح ذلك وتعيده في كتابه واصله فالصواب تركه وتقدير
 ما وقع في الاصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه وبيان للصواب خارجا في الحاشية
 وحكاة لقاضي عياض عن عبد الله بن اسياخ قال ابو الحسن بن فارس وهذا حسن
 ما سمعت في هذا الباب ثم اذا قرأ الراوي او القارئ عليه شيئا من ذلك فان شاء قدم ما وقع
 في الاصل والرواية ثم من الصواب وان شاء قدم ما هو الصواب ثم قال وقع في الرواية كذا
 وكذا وهذا اولى من الاول كما يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل قاله ابن
 الصلاح قال واصل ما يفتد عليه في الاصل صلاح ان يكون ما يصلح به الفاسد قد ورد
 في الحديث اخر فان ذكره امن من ان يكون منقولا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل
 ص **وليات في الاصل ما لا يكثر** **كأن وحرف حيث لا يغير**
والسقط يدري ان يروى في **به يروى بعد يعني شئنا**
 ش اذا كان الساقط من الاصل شيئا يسيرا يعلما انه سقط في الكتابة وهو معروف

كلفظ ابن في النسب وكلف الاجتنب المعنى به فلا بأس بالمخاطبة في الاصل من غير
 تشبيه على سقوطه وقد سأل ابوداود النخعي عن حبل فقال وجدت في كتابي حجاج
 عن جرح عن ابى الزبير بن جابر ان اصله ابن جرح فقال اجوان يكون هذا الالباس
 به وقيل للملك ارايت حديث النبي صلى الله عليه وسلم تذا فيه الواو والالف والمعنى
 واحد فقال اجوان يكون خفيقا الشئ واذا كان الساقط يعلم انه سقط من بعض
 من قاض من رواه الحديث وان من فوقه من الروايات به فانه يزداد في الاصل ويوق
 قبله بلفظ معنى كما فعل الخطيب اذ روى عن ابى عمر بن مهران عن الحارث بن اسد الى
 عروة عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يدي الى راسه فارجله قال الخطيب كان في اصل ابن مهران عن عمرة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يدي الى راسه فالخطيب ذكر عائشة اقل لم يكن منه بشئ
 وعلينا ان الحارثي كذلك رواه وانما سقط من كتاب شيخنا وقلنا فيه معنى عن عائشة لان
 ابن مهدي لم يقل لنا ذلك قال وهكذا ارايت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا
 ثم روى عن وكيع قال انا سمعت في الحديث معنى
 ص وصحوا استدرك ما درس في كتابه من غيره ان يعرف
 صحته من بعض من اوسد كما اذا ثبت من يثبت
 وحسن البيان كالمستشكل كلمة في اصله فليست بال
 ش اذا درس من كتابه بعض المتن او الاسناد يتطبع او يزل او يحوذ كذا فانه يجوز له
 استدراكه من كتاب غيره اذا عرف صحته ووثق بصاحب الكتاب بان يكون قد اخذ
 عن شيخه وهو ثقة او نحو ذلك على الصحيح ومن فعل كذا نعيم بن حماد وذهب
 بعض المحدثين الى المنع من ذلك قال الخطيب ولو بين ذلك كان اولى وهذا الحكم فما اذا
 شك الحديث في شيء فاستثبت من ثقة غير من حفظه او كتابه كما روى ذلك عن ابى
 عوانه واحمد بن حنبل وغيرهما ويحسن ان يبين من ثبت كما فعل يزيد بن هارون قال
 انا عاصم بالكوفة فلما كتبه فسمعت سعيه يحدث به فعرفته به عن عاصم عن عبد
 الله بن سرجش ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر قال اللهم اني
 اعوذ بك من غنا الشرف الحديث وفي غير المسند عن يزيد قال انا عاصم وثبتني شعبه
 فان بين اصل النبوت ولم يبين من ثبت فلا بأس به فعلة ابوداود في سننه عقب
 حديث الحكم بن حزن الكوفي فقال ثبتني في شيء منه بعض اصحابنا وقول كالمستشكل اي كما
 للحكم كذا مسئلة ما اذا وجد في اصله كلمة من غريب العربية او غيرها غير ثقته وانك
 عليه فاجاز ان يثالث عنها اهل العلم بها ويروى بها على ما يخبرونه به روى مثله كذا عن احمد

واصح

اختلاف الفاظ الشيوخ

واصح وغيرها
 ص حيث من اكثر من شيخ سمع
 بلفظ واحد وسمى الكل صح
 بيانه مع قال اوسع قال لا
 اقترنا في اللفظ او لم يثقل
 باصل شيخ من شيوخه فقل
 ش اذا سمع الراوي الحديث من شيخين فذكر بلفظ مختلف والمعنى واحد جاز له ان يرويه
 عن شيخه او شيوخه مع تسمية كل وسوق لفظ رواية واحد فقط عند من يجيز
 الرواية بالمعنى وهم الاكثرون بالشرط المتقدم والاحسن الراجح ان يبين لفظ الرواية
 لمن يرويه وهذا اللفظ فلان ونحو ذلك الخروج من الخلاف ثم هو مخير من ان يفرد
 فعل القول فيخصه بمن له اللفظ فيقول خبرنا فلان وفلان واللفظ له قال وبين ان يأتي
 بالفعل لهما فيقول قالانا فلان والى هذا الاشارة ولا يقول مع قال اوسع قالوا واشيخ
 لم يقل احدنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو سعيد الاشج كلاهما عن ابى خالد قال ابو بكر
 حدثنا ابو خالد الاخر قال ابن الصلاح فاعادته ثانيا ذكر احدهما خاصة اشعارا بان اللفظ
 المذكور قلنا ويحتمل انه اراد اعائه بيان التصرح فيه بالحديث وان الاشج لم يصرح
 في روايته بالحديث فانه اعلم وقول وما ببعض داودا وقال الالف في اخر حرف الروي
 للاطلاق اي وما الى فيه الراوي ببعض احد الشيوخ وبعض لفظ الاخر ولم يبين لفظ
 احدهما من الآخر بل قال وقامر كما في اللفظ او والمعنى واحد ونحو ذلك فمهما كان صحيحا عند من
 يجوز الرواية بالمعنى واليه الاشارة يقول صح لهم اي المجزى الرواية بالمعنى قال ابن الصلاح وهذا مما عاب
 به البخاري وغيره اي ترك البيان وقول والكتب ان تقابل الى اخره اي اذا قبل كتاب من الكتب
 المستفاد سمع على شيخين فذكر باصل احدهما شيخه او اجد شيوخه دون تعيينهم فهل له
 ان يجمع شيوخه في روايته لذكر الكتاب مع بيان ان اللفظ للشيخ الذي قابله باصله قال ابن
 الصلاح يحتمل ان يجوز كالاول لان ما اوردته قد سمعته بنسخه من ذكرانه بلفظه ويحتمل انه
 انه لا يجوز لانه لا علم عنده بكيفية رواية الآخر حتى يخبر عنها بخلاف ما سبق فانه اطلق
 فيه على موافقة المعنى

الزيادة في نسب الشيخ

ص والشيخ ان يات ببعض نسب
 لا يفصل نحو هو او يعني
 اما اذا الشيخ اسم النسا
 الاكثرون لجواز ان يتم
 من فوقه فلا يزداد واجتنب
 اوجي فان وانسب المعنى
 في اول الجز فقط قد هب
 ما بعدة والفصل اولي واستمر

هذه الاطلاقات

ش إذا سمع من شيخ حديثا فاقصص شيخه في نسب شيخه أو من فوقه على بعضه فليس له أن يزيد في النسب على ما ذكره من غير فصل بين الله من الزيادة على شيخه كقوله هو ابن فلان الفلاني أو بعض ابن فلان أو نحو ذلك أو روى الخطيب عن أحمد أنه كان إذا جاء اسم الرجل غير منسوب قال يعني ابن فلان وروينا في كتاب اللغات للبرقي بأسناده إلى ابن المدني قال حدثك الرجل فقال بنا فلان ولم ينسبه وأجبت أن ينسبه فقال حدثنا فلان أن فلان من فلان حدثه وأما إذا أتى الشيخ نسب شيخه في أول كتاب أو جزء أو فصر في عقبه الكتاب أو الجوز على اسم الشيخ فإنه لمن سمع من الشيخ أن يفرق ما بعد الحديث الأول مع انما نسب شيخه فيه كما حكاها الخطيب عن أكثر أهل العلم وحكي عن شيخه أبي بكر أحمد بن علي الأصمها في أحد الحفاظ أنه كان يقول في مثل هذا أن فلان وعن بعضهم أن الأول أن يقول فيه يعني ابن فلان وبعضهم يقول هو ابن فلان قال وهذا الذي استحبته لأن قوما من الرواة كانوا يقولون فما اجيز لهم أنا فلان أن فلانا حدثهم بشيئ ولعله فما اجيز لشيئوهم كما تقدم نقله عن الخطابي

من الروايات من الشيخ التي أساندها واحد

- من الشيخ التي أساندها قط
- منه في كل متن أحوط
- والأقلب البداهة ويذكر
- ما بعده مع وبه ولا أكثر
- جوز أن يفرق بعضها بالسند
- لأخذ كذا أو الإفصاح أسد
- ومن بعد سند الكتاب مع
- آخره احتياط وخلفا ما رفع

ش الترخ التي أساندها واحد أسناد واحد كشيء همام بن منبه عن أبي هريرة رواية عبد الرزاق من معر عنه ونحوها الأحوط أن يحدد ذكر الأسناد عند كل حديث منها ومن أهل الحديث من تفصيله وتوجد ذلك في كثير الأصول القديمة وأوجب بعضهم ذلك وأشرت إلى الخلاف بقولي في آخر الأبيات وخلفا ما رفع والأغلب الأكثر أن يبدأ بالأسناد في أولها وفي كل مجلس من سماعها ويذكر الباقي عليه بقوله في أول كل حديث بعد الحديث الأول وبه أو بالأسناد ونحو ذلك ثم إن من سمع هكذا ذكر السند في أوله وأدراج ما بعده عليه هل أنه يفرق ما بعد الحديث الأول بالسند المذكور في أوله ذهب الأكثرون إلى الجواز منهم وكيع وابن معين والاسماعيلي لأن المعطوف حكم المعطوف عليه وهو بمنزلة بتطبيع المتن الواحد في أبواب بأسناد المذكور في أوله وذهب إبراهيم الأسمراني وبعض أهل الحديث إلى المنع الإجماعي بيان كيفية التحمل وعلى القول بالجواز فالأحسن الجواز كما يفعل كثير من المؤلفين منهم من لم يكره ما يحرم من رافع ساجد الرزاق أنا معمر بن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة وذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أدنى مقعد أحكم في الجنة الحديث وما فعله بعضهم من إعادة السند في آخر الكتاب أو الجوز

من تقدم به المتن على السند

- وسيق متن أو بعض سند
- لا يمنع الرصد ولا أن يمتد
- وأول كذا سند فتجبه
- وقال خلف النعل معنى بتجبه
- في ذلك بعض المتن قد مت على
- بعض ففيه الخلاف نقلا

ش إذا قدم الراوي الحديث على السند كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا إنابه فلان ويذكر سنده أو قدم بعض الأسناد مع المتن على عقبه السند كان يقول عمرو بن دينار عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا إنابه فلان ويسوق سنده العرو فهو أسناد متصل لا يمنع ذلك الحكم باتصاله ولا يمنع ذلك من روى كذا كذا يحمله من شيخه كذا كذا إنابتى بالأسناد جميعه أو لا ثم يترك المتن من أهل الحديث قال ابن الصلاح وينبغي أن يكون فيه خلاف نحو الخلاف في تقدم بعض المتن على بعض فقد حكى الخطيب المنع من ذلك على القول بأن الرواية على المعنى لا تجوز والجواز على القول بأن الرواية على المعنى تجوز ولا فرق بينهما في ذلك

إذا قال الشيخ مثله أو نحوه

- وقوله مع حذف متن مثله
- أو نحوه يريد متنا قبله
- فالأظهر المنع من أن يحمله
- بسند الثاني وقيل له
- أن عرق الراوي بالتخلف
- والنقطة والتميز للنقطة
- والمنع في نحو فقط قد حكما
- وذا على النقل بمعنى نسيا
- واختيار أن يقول مثل متن
- قل ومنه كذا ويبنى

ش إذا روى الشيخ حديثا بأسناد وذكر من الحديث ثم أتبعه بأسناد آخر وحذف متنه وأحال به على المتن الأول بقوله مثله أو نحوه فهل من سمع منه ذلك أن يقتصر على السند الثاني ويسوق لفظ حديث السند الأول فيه ثلاثة أقوال أظهرها منعه ذلك وهو قول شعبة فروى عنه أنه قال فلان عن فلان مثله لا يجزئ وروينا عنه أيضا أنه قال قول الراوي نحوه شك والثاني جواز ذلك إذا عرف أن الراوي لذلك ضابط متخلف يذهب إلى تميز اللفاظ وعد الحروف أن يعرف ذلك منه لم يحركه الخطيب عن بعض أهل العلم وروينا عن سفيان الثوري قال فلان عن فلان مثله مجزئ وإذا قل نحوه فهو حديث والثالث أنه يجوز في قوله مثله ولا يجوز في قوله نحوه وهو قول يحيى بن معين وعليه يذهب كلامه للأكبر أبو عبد الله حيث يقول لا يحل له أن يقول مثله إلا بعد أن يعلم أنها على لفظ واحد وحل أن يقول نحوه إذا كان على مثل معانيه قال الخطيب وهذا على مذهب من لم يجز الرواية على المعنى فاما على مذهب من يجوزها فلا فرق بين مثله ونحوه قال الخطيب وكان غير واحد

كما جوزه بعض النقاد

من اهل العلم اذا روى مثل هذا بورد الاسناد ويقول مثل حدث قبله منه كذا وكذا وسوقه
قال وكذلك اذا كان الحديث قد قال نحوه قال وهذا الذي اختاره
من قوله اذ بعض متن لم يسق وذكر الحديث فالمنع احق
وقال ان يعرف كلاهما الخبر يرحى الجواز والبيان المعتبر
لما طوى واغترقوا افكارهم
وقال ان يحرق الاجازة
ثم اذا اتى الشيخ الراوى ببعض الحديث وحذف بقية واسأله بقوله وذكر الحديث
او نحو ذلك لقوله وذكره وكقوله الحديث ولم تكن تقدم كمال الحديث كالصورة الاولى فليس
لمن يسق كذا ان لم يتم الحديث بل يقتصر على ما سمع منه الامع البيان كما سياتى وهذا اولى بالمنع
من المسئلة التي قبلها لان المسئلة التي قبلها قد ساق فيها جميع المتن فقل ذلك باسناد آخر وفي
هذه الصورة لم يسق الا هذا القدر من الحديث والمنع اجاب باسناد ابو اسحق الاسفرائنى
وقال ابو بكر الاستماع الى اذ عرف الحديث والفائدة ذلك الحديث فارحون يجوز ذلك والبيان اولى
بان يقول كما قال وطريق من اراد تمامه ان تقتصر ما ذكره الشيخ منه ثم يقول قال وذكر الحديث
ثم يقول وتامه كذا وكذا ويسوقه وقد قال ابن الصلاح بعد حكاية كلامه لا سمع على اذ جازنا
ذلك والتحقيق فيه انه بطريق الاجازة فيما لم يذكره الشيخ قال لكنها اجازة أكيدة قوية من
جهات عديدة فجاز له اجمع كون اوله سماغا ادراج الباقي عليه من غير افراده بلفظ الاجازة

من اسأل الرسول بالنبى وعكس
وان رسول نبى ابدا
وقدر جازة ابن حنبل والضوءى صوبه وهو جلى
ثم اذا وقع في الرواية عن النبى صلى الله عليه وسلم فقل السامع ان يقول عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهكذا عكسه كأن يقول في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول عن
قال ابن الصلاح الظاهر انه لا يجوز وان جازت الرواية بالمعنى فان شرط ذلك ان لا يخلو المعنى والمعنى
في هذا اختلف وكان احمد اذا كان في الكتاب النبى فقال الحديث رسول الله ضرب وكتب رسول الله
قال الخطيب وهذا غير لازم وانما اشبهت اتباع اللفظ والا فذهب الترخيص في ذلك وقد سأل
انه صالح يكون في الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل النبى قال ارحوا ان لا يكون به
باس وقال حماد بن سلمة لعفان وبهين لما جعلنا نغفر ان النبى من رسول الله اما انما فلا نفقسان
ابدا قلت وقول ابن الصلاح ان المعنى في هذا يختلف لا يمنع جواز ذلك لانه لو اختلف معنى النبى
والرسول فانه لا يختلف المعنى في نسبة ذلك القول لما دلل به على وصف وصفه اذا كان تعرف به ولما
ما استدلل به بعضهم على المنع حديث البراء بن عازب في الصحيح في الدعاء عند النوم وفيه وبنيك
الذى ارسلت فقال استند كرهين وبرسولك الذى ارسلت فقالا وبنيك الذى ارسلت فليست فيه

الانفلا

لان الفاظ الاذكار توقيفته وربما كان في اللفظ سر لا يحصل بغيره ولعله المراد ان يجمع بين
اللفظين في موضع واحد وقيل النوى الضواب والله اعلم جوازه لانه لا يختلف به هنا معني
من السامع على نوع من الوهن او عن رجلين
ثم على السامع بالذكرة بيانه كنوع وهن خاصه
ثم اذا سمع من الشيخ من حفظه في حالة المذاكرة فعليه بيان ذلك بقوله حدثنا من ذكره او في المذاكرة
ونحو ذلك لانهم يشاهدون في المذاكرة والحفظ خزان ولهذا كان احمد ممنوع من رواية ما يحفظ الا من
كتاباه وقد منع عبد الرحمن بن عدي وابن المبارك وابو زرعة الرازى ان يحمل عنهم في المذاكرة شئ
هكذا قال ابن الصلاح ان عليه بيان ما فيه بعض الوهن وجعل من امثلة ما سمعه من المذاكرة فنتجته
في ذلك في كلام الخطيب انه ليس يحتم فانه قال واستحب ان يقول حدثنا في المذاكرة وقول كنوع
وكن خاصه اي كما اذا كان في سماعه نوع من الوهن فان عليه بيانه كان تمنع من غير اصل او كان
هو او سمعه يتحدث في وقت القراءة عليه او يفتخ او ينحصر او كان سماع سمعه او سماعه هو
نراه مصحفا او كان او كتابة التتميع بخط من فيه نظر ونحو ذلك فان في اغفال ذلك وترك البيان
نوعا من التدليس

من والحق عن شخصين واحد جرح لا يحسن الداف لكن يعجز
ومسلم عنه كما لم يوفق والحد وحين وثقا فهو اخف
ثم اذا كان الحديث عن رجلين احدهما جرح كحديث الاسير بن عيسى عنه يرويه عنه مثلاً
ما ت البشاي وأبان بن ابي عيسى ونحو ذلك لا يحسن اسقاط الجرح وهو ابان والاقتصار
على ما ت لجواز ان يكون فيه شئ عن ابان لم يذكره ثابت وحمل لفظ احدهما على الآخر قال
نحو ذلك احمد والخطيب وقال ابن الصلاح انه لا يمنع ذلك امتناع تحريم لان الظاهر اتفاق
الروايين وما ذكر من الاحتمال نادى بعيد قال الخطيب وكان مسلم بن الحجاج في مثل
هذا ما اسقط الجرح من الاسناد وذكر الشقة ثم يقول واخر كناية عن الجرح قال
وهذا القول لا فائدة فيه قال ابن الصلاح وهكذا ينبغي اذا كان الحديث عن تعين ان لا
سقط احدهما منه لتطرق مثل الاحتمال المذكور اليه وان كان محدثا اسقاط فيه اقل
ثم لا يمنع ذلك

من فان يكن عن كل واحد قطعه
مع البيان كحديث الافك
وحذف واحد من الاسناد
في صورتين امع للازدياد
ثم اذا لم يكن سمع جميع الحديث من شيخ واحد فاكتر بل سمع قطعه من الحديث من شيخ وقطعة
منه من شيخ آخر فمما زاد فانه يجوز ان يخلط الحديث ويرويه عنها او عنهم جميعا مع بيان ان عن كل

شيخ بعض الحديث من غير تحيز لما سمعه من كل شيخ من الآخر كذا في الاثر في الصحيح من روايه
الزهري حيث قال حدثني عروة وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله
بن عتبة عن عائشة قال وكل قد حدثني طائفة من حديثها ودخل حديث بعضهم في بعض
وانا اوعى حديث بعضهم فذكر الحديث فان اتفق في حديث غير هذا ان كان بعض الرواة
في مثل هذه الصورة ضعيفا فذكر مقتصر لطرح جميع الحديث لانه ما من قطعة من الحديث
الا وجاز ان يكون عن ذلك الراوي المبرور وقولي وحذف هو مفعول مقدم اي امنع
حذف واحد من الاسناد فيما نحن فيه من صورتين في صورة ما اذا كان الراويان او الرواة
كلهم ثقات وفي صورة ما اذا كان فيهم ضعيف لانك اذا حذف واحد من الاسناد وانقصت
جميع الحديث فقد زدت على يقينه الرواة ما ليس من حديثهم وان حذف بعض الحديث
لم يعلم ان ما حذفه هو رواية من حذف اسمها فيجب ذكر جميع الرواة في الصورتين

ادوات الحديث

- وصحح النية في الحديث • واحرص على تشوكل الحديث
- لم توشأ وغتسل واستعمل • طيبا وتشرعا وزهدا معشقا
- صوتا على الحديث واجلس يادين • وهيبه بصدره وجلوسه هيب
- لم يخلص النية طالب فقه • ولا تحدث عجلا وان تقم
- او في الطريق ثم حيث احتج لك • في سبب ادوة وابن خلد وسلك
- بانه يحسن للحمية • عامما ولا بأس لاربعين
- وردد الشيخ نضر البارع • خصص لا كمالك والشافعي

ش من صدق السماع الحديث او الافادة فيه فليقدم تصحيح النية واخلاصها فانما
الاعمال بالنيات وقد قال سفيان الثوري قلت جيب بن ثابت حدثنا قال حتى نجي اليه وقل
الي الاحوص سلام بن سليم حدثنا فقال ليست لي نية فقالوا له انك تؤجر فقال
تمتوني الخير الكثير وليتني • نجوت كفا لا اعلي ولا ليا •

ورينا عن حماد بن زيد انه قال استغفر الله ان لذكر الاسناد في القلب خيلا ولسر الكوفة
ش الحديث والعلم وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه وقد كان عمره سالف الناس
على حديثه وقال سفيان الثوري بعلموا هذا العلم فاذا علمتموه فتخطوه فاذا حفظتموه فاعلموا
فاذا علمتم به فانشروه • ويستحب له ان يستعمل عند اعادة الحديث ما رويته عن ملك
رضي الله عنه انه كان اذا اراد ان يحدث قرضا وجلس على صدره فاشبهه وسرجه يحته ويمكن في
جلوسه بوقار وهيبه وحديث فقل له في ذلك فقال احب ان اعظم حديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا احديث الاعلى طهارة متمكنا وكان يكره ان يحدث في الطريق وهو قائم او مستعجل

في

اي

وقال احب ان اتقن ما احدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروايته ايضا انه كان يغتسل
لذلك ويتخذ ويصطب فان رفع احد صوته في مجلسه زجره وقال قال الله تعالى يا ايها الذين
امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي فمن رفع صوته عند حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
تكاثر رفع صوته فوق صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقولي وهب لم يخلص النية
اي وهب ان الطالب لم يخلص نيته فلا تمتنع من حديثه بل علم كل بعينه قال طهيم اياه نية وروينا
عن جيب بن ابي ثابت ومعين بن راشد انها قالوا لطلبنا الحديث وما لنا فيه نية ثم رزق الله عز وجل
النية بعده وروينا عن معمر بن راشد انه قال لا الرجل لطلب العلم لغير الله فيا في عليه العلم حتى يكون
به عز وجل قال الخطيب والذي يستحبه ان تروي الحجة لكل احد سأل الحديث ولا يمنع احد
من الطلبة وقولي اوان ان نعم اي في حال قيامك فانه معطوف على الحال التي قبله وقولي لم يجب
احتج لك في سبب ادوة فان الوقت الذي يستحب فيه التصدي للاستماع والتحدث فان كان
قد احتج اليما عنده فقد اختلف كلام الخطيب وابن الصلاح في الوجوب والاستحباب فلهذا
اسب فيه نصيحه الامر الصالح لهما في قول ادوة قال الخطيب في قول الخامس فان احتج اليه في رواية
الحديث قل ان بعلمه فحب عليه ان يحدث ولا تمتنع لان سكر العلم عند الحاجة اليه لازم والمنع
من ذلك عاصم قال ابن الصلاح والذي يقول انه من احتج اليما عنده استحبه التصدي لروايته
ونشره في اي سبب كان وروينا عن ابي محمد بن خلاد الرامهرقي في كتابه الحديث الفاضل قال الذي
يصح عند من طريق والنظر في الحديث اذا بلغه التاقل جسد به ان يحدث هو ان يستوفي
الحسن منها انتباه الكهولة وفيها يجتمع الاسد فالولس يستنكر ان يحدث عند سفيان الاربعين
لانها حد الاستواء ومنتهى الكمال في رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن اربعين وفي
الاربعين يتباهى عن عمر الانسان وقوته وتوفر عقله ونحوه رايه وعقبه القاض عياض
في كتاب الاماع فقال واستحسانه هذا التوم له حجة بما قال وكمن من السلف المتقدمين ومن بعدهم
من الحديثين من لم ينته الى هذا الشر ولا استوفى هذا العلم ومات قبله وقد نشر من العلم والحديث
ما لا يحصى هذا عن عبد العزيز بن قزوين ولم يكل الاربعين وسعيد بن خبير لم يبلغ الخمسين وكذلك
ابراهيم الخفي وهذا امكلا بن انس قد جلس للناس من ثقف وعشرين سنة وقل ابن سبع عشرة
سنة والناس متوافرون وشيوخه احياء ربيعة وابن شهاب وابن هرير ونافع ومحمد بن المنكدر
وغیرهم وقد سمع منه ابن شهاب حديث الفريضة ثم قال وكذلك محمد بن ادریس الشافعي
فداخذ عنه العلم في سن الحداثة وانتصب لذلك في آخرين من الائمة المتقدمين والمتأخرين
اشي كلام القاض عياض وقد روي عن محمد بن بشير بن بشار انه حدث وهو ابن ثمان عشرة سنة
وروي عن ابي بكر الاعين قال كتبنا عن محمد بن اسمعيل البخاري على باب محمد بن يوسف الغزي وما
لا محمد بن شعرة وروينا عن الخطيب قال وقد حدثك انا واولي عشرين سنة كتب عن شيخنا ابو

القاسم الازهرى شارى سنة اثني عشر واربعمائة اشهر وقد حدث شيخنا الحافظ ابو العباس
احمد بن مظفر وسنة ثمانين سنة سمع منه الحافظ ابو عبد الله الذهبي سنة ثمان وتسعين
وستمائة وحدث عنه في معجمه حديث من الافراد للدارقطني وقال عقبه املاءه على ابن
مظفر وهو امرؤ وقد حدث شيخنا ابو السامح بن خزيمة المصنف للمبجى وله عترة سنة
سمع منه الشيخ العلامة شيخ الاسلام تقي الدين السبكي احاديث من فضائل القرآن لابي
عبيد **قلت** وقد سمع مني صاحبنا العلامة ابو محمود محمد بن ابراهيم المقدسى وله عترة سنة ست
عشر واربعين وسمع على شيخنا الحافظ عماد الدين ابن كثير حديثا من امالي ابن سحر وله اكل لثتين
سنة سنة اربع وخمسين بدمشق وهذا ونحوه من رواية الاكابر عن الاصاغر وقد عمل
ابن الصلاح كلاما من خلال على عمل صحيح فقال ما ذكره ابن خلاد غير مستنكر وهو محمول
على انه قاله فمن يتصدد للتحدث ابتداء من نفسه من غير نزاعة في العلم تعجلت له قبل
الذي ذكره فقد انما ينبغي له ذلك بعد استيفاء التتبع المذكور فانه مظنة الاحتياج
الى ما عنده قال واما الذين ذكرهم عياض من حديث قبل ذلك فالظاهر ان ذلك لبراعه منهم
في العلم تقدمت ظهر لهم معها الاحتياج اليهم محدثا قبل ذلك اولاهم سئلوا ذلك اما تصرع
الشؤال واما بقرينة الحال اشئ كلامه واليه لاشارة بقولي والشيخ بغير البارع خضع
اي خضع كلام ابن خلاد بغير البارع في العلم

مر وينبغي امثال اذ يخشى الهرم **مر** وبالثمانين ابن خلاد جزم
فايكن ثابت عقل لم يبل **مر** كاتر ومالك ومن فعل
والبحر والخيبر وفئة **مر** كالطبري حدث ثمانية المائة

ش لما ذكر السن الذي ينبغي فيه التحديث ذكر بعده السن الذي ينبغي عنده الامساك
عن التحديث قال القاضي عياض الحديث في ترك الشيخ التحديث والتغير وحقوق الخلق وكذا
قال ابن الصلاح هو السن الذي يخشى عليه فيه من الهرم ويخاف عليه فيه ان يخلط ويردى
ما ليس من حديثه قال والناس في بلوغ هذه السن يتفاوتون بحسب اختلاف احوالهم
وروي عن محمد بن خلاد قال فاذا اتاهي العمر بالمحدث فاجتنب الى ان تمسك في الثمانين
فانه حد الهرم قال والتسبيح والذاكر والتلاوة او الى ما ساء الثمانين فان عقله ثابتا ورأيه
محتملا يعرف حديثه ويقوم به ويحتمل ان يحدث احتسابا رجوت له خيرا كالحصري وموت
وعبدان قال ولما ان يفهم ابن خليفه وصيغة باسما سمع منه اشئ كلامه **مر** وقد حدث
جماعة من الصحابة من بعدهم بعد مجاوزة الثمانين فمن الصحابة اشئ من مالك وعبد الله بن ابي
وسهل بن سعد في آخرين ومن التابعين شرح القاضي ومجاهد والسجعي في آخرين ومن ابناءهم
ملك ابن اشئ والليث بن سعد وسعد بن عيينة في آخرين منهم ومن بعدهم وقد ذكر القاضي

انك

ان ملك بن اشئ قال انما يحرق الكذابون **مر** وقد حدث جماعة بعد ان جاوزوا المائة فمن
الصحابة حكيم بن حزام ومن التابعين شريك بن عبد الله الميموني ومن بعدهم الحسن بن عرفة
وابن القاسم بن محمد البغوي وابو اسحق بن ابراهيم بن الهيثمي حدث وهو ابن مائة وثلاث
سنة والقاضي ابو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري والحافظ ابو طاهر احمد بن محمد السلفي وغيرهم
ولم يخبر احد منهم وقرأ القاري نو ما على الهيثمي بعد ان جاوز المائة واراد احتاره بذكره
مر ان الثمان حقة من فوقه **مر** كالمبجى حلة بدوقه

فقال له الهيثمي قل انك لو راود فان القلب لا روى له ففرج الناس بصحة عقله وجودة
حيته قال الجوهري والذوق القرن قال القاضي عياض واثمارة من كره لاصحاب الثمانين اكره
لان الغالب على من بلغ هذه السن اخلاص الجسم والذكر وضعف الحال ونقص الفهم وحلول
الحزن وخافة ان يبدل به التغير والاختلال فلا يظن له الا بعد ان جازت عليه اشياء

مر وينبغي امثال الاعمى ان يحرق **مر** وان من سئل لم قد عرف
مر رجحان راويه ذلك هو حق **مر** وترك بحديث بحضرة الاحق
مر وبعضهم كره الاخذ عنه **مر** ببلد وفيه اولى منه

ش اي وينبغي لمن عجز وخاف ان يدخل عليه ما ليس من حديثه ان يمسك عن الرواية
وينبغي ايضا للحديث اذا سئل بحرق او كتاب ان يقرأ عليه وهو يعلم ان غيره في بلدته او
غيرها ارجح في روايته منه بكونه اعلا اسنادا منه فيه او سماع غيره مستظلا بالسمع وفي
طريقه هو اجازة او غيره ذكر من الترجيح ان يدل السائل على هو احق بذلك منه فذلك
من النصيحة في العلم وينبغي ايضا ان لا يحدث بحضرة من هو احق بالحديث واولى به
منه فقد كان ابراهيم النخعي اذا اجتمع مع الشعبي لم يكلم ابراهيم بشئ وزاد بعضهم
على هذا بان كره الرواية ببلد فيه من هو اولى منه لسنة او غيره لك فقد قال يحيى بن معين
الذي يحدث ببلده وفيها اولى بالحديث منه احمق **مر** وروى عنه انه قال اذا حدثت ببلد
فيه سئل اني مشرف فجب للحديث ان يحلق

مر ولا تهم لاحد واقبل **مر** عليهم والحديث رتل
مر واحمد وصلح سلام ودعا **مر** في بد مجلس وختمه معا

ش وينبغي للشيخ ان لا يقوم لاحد في حال التحديث وكذلك قارئ الحديث بلعنا عن محمد بن
عبد الله الفقيه وهو زيد المدوري انه قال القاري حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قام لاحد فانه يكتب عليه خطه ويستحب له ان يقبل على من يحدثهم فقد روي
عن جيب بن ابي ثابت قال في السنة اذا حدث القوم ان يقبل عليهم جميعا وروينا عنه قال
كانوا يجيئون اذا حدث الرجل ان لا يقبل على الرجل الواحد ولكن ليجمعهم به ويستحب

ان يورث الحديث ولا يورثه سرّاً يمنع السامع من ادراك بعضه ففي الصحيحين من حديث عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يستر الحديث كسر كما زاد الترمذي ولكنه كان يتكلم بكلام بين فصل يحفظه من جلس اليه وقال حديث حسن صحيح ويتجلب له ان يفتح ابن الصلاح ومن ابلغ ما فتحة به ان يقول الحمد لله رب العالمين اكمل الحمد على كل حال والصلاة والسلام الايمان على سيد المرسلين كلما ذكره المذكرون وغفل عن ذكر الغافلون اللهم صل عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي ان يسأل السائل اللهم صل عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي ان يسأل السائل

ش يستحب للحديث العارف ان يعقد مجلساً لاملأ الحديث فانه من اعلام مرات الاشباع والتجمل فان كثرة الجمع فليتخذ متممياً يبلغ عنه فقد فعل ذلك ملك وشعبه وكيع وابوعامر وبزيد بن هارون في عدد كثير من الحفاظ والمحدثين وقد روي في سنن ابوداود والنسائي من حديث رافع بن عمرو وقال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحطط الناس بحبي حين ارتفع الضحى على بقله شهاباً وعلى رضى الله عنه يعبر عنه فان تكاثر الجمع بحيث لا تكفي متمم واحد اتخذ متمميين فاكثروا فقد روي ان ابا سئل النبي صلى الله عليه وسلم في رجة عثمان وكان في مجلسه سبعة متممين يبلغ كل واحد صاحبه الذي يليه وكتب الناس عنه قياماً بآيديهم المحابر ثم سحبت الرحبة وخشب من حضر بحجرة فبلغ ذلك فيفا واربعين الفحجرة سوى النظارة وروينا ان مجلس عامر بن علي كان يجزئ بأكثر من مائة الف انسان وكان يترى عليه هرون الديك وهرون مكدله وليكن المتمم محضاً لا يتلفها الاكتتملى بزيدي بن هرون حيث سئل عن حديث فقال ثابته عدة فصاح المتمملى بابا خلد عدة ابن من فقال له عدة بن فقد نك وليكن المتمملى على موضع مرتفع من كرسى او نحوه والافقاً على قدمه ليكون اليمن للشافعين وعلى المتمملى ان يتبع لفظ المولى فيرويه على وجهه من غير تغيير وقال الخطيب يستحب له ان لا يخالف لفظه وقال ابن الصلاح عليه ذلك كما تقدم وفائدته ابلاغ من لم يبلغه لفظ المولى وافهام من بلغه على بعد ولم يفرقه فيتوصل بصوت المتمملى الى تفرقه وتحققه وقد تقدم الكلام فيمن لم يسمع اللفظ المتمملى هل له ان يرويه عن المتمملى وليس له الا ان يرويّه عن المتمملى عنه

ص واشتحنوا البدقاروى تلا وبعدة استنصت ثم يسملا
فالحمد والصلاة ثم اقبل نقول من اوما ذكرت وانتهى
له وصلى وترضى رافعا والشيخ ترحم الشيخ ودعا

مؤرخ

ش واشتحنوا افتتاح مجلس الاملا بقراءة فارى بشئ من القرآن العظيم وقال الخطيب سورة من القرآن ثم روى باسناده الى ابي منيرة قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعوا تذكروا العلم وقروا سورة فاذا فرغ القارى استنصت المستملى اهل المجلس حيث احتج للاشتصاص ففي الصحيحين من حديث حميد بن ابي اسحق عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له في حجة الوداع استنصت الناس فاذا انصت الناس سئل المستملى وحده تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم اقبل على الشيخ المحدث فاثلا له من ذكرت اى من الشيخ او ما ذكرت اى من الاحاديث رحمة الله او غفر الله له وهو المراد بقولى وانتهى له اى غلا وقد روينا عن يحيى بن اكرم قال نلت القضا وقضا القضاة والوزارة وكذا وكذا ما يبرر بشئ مثل قول المستملى من ذكرت رحمة الله قال الخطيب واذا انتهى المستملى في الاشارة الى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم استنصت له الصلاة عليه رافعا صوته بذلك وهكذا يفعل في كل حديث عاذه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال واذا انتهى الى ذكر بعض الصحابة قال رضوان الله عليه او رضى الله عنه انتهى وكذلك الترضى والترحم عن الامم فقد روى الخطيب ان الربيع بن سليمان قال القارى يوما حدثكم الشافعى فلم يقل رضى الله عنه فقال الربيع ولا عرف حتى يقال رضى الله عنه وقولى والشيخ هو مبتدئ الى الشيخ المولى بن حزم لسيوخته الذين حدث عنهم بذكر انسابهم وبعض مناقبهم ويدعونهم بالمعزة والرحمة قال الخطيب اذا فعل المتمملى ما ذكرته قال الراوى سافلان ثم سب شيخه الذى سماه حتى يبلغ يشبهه شهاده قال الجمع بين اسم الشيخ وكنيته ابلغ في اعظامه ثم قال انه يقتصر في الرواية على اسم من لا يشك كايوب ويونس ومالك واليث ونحوهم وهكذا من كان مشهورا بنفسه الى ابيه او قبيلته قد اكتفى في كثير من الروايات بذكر ما اشتهر به وان لم يسم كابن عون وابن جريح وابن لهيعة وابن عيينة ونحوهم وكالشعبي والنعفى والزهرى والنورى والاوزاعي والشافعى ونحوهم ثم ذكر من اشتهر بلفظ او كنية او نسبة لام او نقص كالعوى ونحوه وسياقى واما ذكر بعض اوصاف شيوخه فكل قول ابى سئل الخولا في حديث الخطيب الامين اما هو الى فحيت واما هو عندي فامين عوف بن مالك رواه مسلم وكقول مروق حدثني الصدوق جيبه جيب الله المبراة من عند الله وكقول ابن ابراهيم حدثني النجاشي بن عبد الله بن عباس وكقول الشعبي حدثنا الربيع بن خثيم وكان من معادن الصدوق وكقول ابن عيينة سنا وثق الناس ايوب وكقول شعبه حدثني سيدنا الفقهاء ايوب وقال وكيع حدثنا سفيان امير المؤمنين في الحديث وقال ابن خزيمة سامن لم تر عينائى مثله محمد بن اسلم الطوسى وسالم الحافظ ابو سعيد العللى يرماعن الرضى الطبرى فقال حدثنا الامام ابو اسحق الطبرى وهو اجل شيخ لقيه

وذكر معروف بن شيبان عن **ابن** **كثير** **او** **وصف** **نقص** **او** **نسب** **لانه** **فجاء** **ما** **لم** **يكن** **لكنه** **كان** **عكسه** **وص**

قال الخطيب غلبت القاب جماعة من اهل العلم فاقصرت الناس على ذكر القابهم في الرواية عنهم منهم **عند** **محمد بن جعفر** **ابن** **محمد بن سليمان** **المصيصي** **ومشكلا** **عنه** **عبد الله بن عمر** **الكوبي** **وعارم** **محمد بن الفضل** **السدوسي** **وسعد** **بن سعيد** **بن سليمان** **الواسطي** **وصاع** **محمد بن عبد الرحمن** **البخداي** **ومطير** **محمد بن عبد الله** **الحضرمي** **ونقطويه** **ابراهيم بن محمد** **عنه** **النعوى** **وقال** **لم** **يختلف** **العلماء** **في** **انه** **يجوز** **ذكر** **الشيخ** **وتعرفه** **بصفته** **التي** **ليست** **تفصلا** **في** **خلقته** **كالطول** **والرقة** **والشفرة** **واللمرة** **والصفرة** **قال** **وكذلك** **يجوز** **وصفه** **بالعرج** **والقصر** **والعرا** **والعور** **والعش** **والحول** **والاقدام** **والشلل** **لعمري** **ان** **القصر** **واي** **معويته** **الفرج** **ابن** **موسى** **الاعور** **وسليمان** **الاعرج** **ومحمد** **الرحمن** **بن** **هر** **من** **الاعرج** **وعاصم** **الاحول** **ابن** **محمد** **للقعد** **ومصور** **الاشل** **وجماة** **وسئل** **ابن** **المبارك** **عن** **فلان** **القصر** **وفلان** **الاعرج** **وفلان** **الاضفر** **وحيد** **الطويل** **قال** **او** **اد** **صفته** **ولم** **يرد** **عنه** **فلا** **باس** **قال** **الخطيب** **واذا** **كان** **معروفا** **باسم** **ابيه** **وهو** **غالب** **عليه** **جاز** **نسبته** **اليه** **مثل** **ابن** **محيه** **وابن** **ام** **سكتوم** **وتعلي** **ابن** **محيه** **والحارث** **بن** **البرصاء** **وغيرهم** **من** **الصحابه** **ومن** **بعدهم** **كصور** **بن** **صفية** **واسماعيل** **بن** **عليه** **واسمى** **الصلاح** **الجوار** **ما** **يكبره** **الملق** **فقال** **الاما** **كبره** **من** **ذلك** **كما** **في** **اسماعيل** **بن** **ابراهيم** **المعروف** **بان** **عليه** **وهي** **امته** **وقيل** **امته** **روينا** **عن** **محيه** **بن** **محيه** **انه** **كان** **يقول** **حدثنا** **اسماعيل** **بن** **عليه** **فنهاه** **لعبد** **حنبل** **وقال** **قل** **اسماعيل** **بن** **ابراهيم** **فانه** **بلغني** **انه** **كان** **يكبر** **ان** **ينب** **الرامه** **فقال** **قد** **قلنا** **من** **كنا** **يا** **سليم** **الخير** **ولم** **يستثن** **الخطيب** **ذلك** **من** **الجواز** **بل** **روى** **هذه** **للكتابة** **والظاهر** **ان** **ما** **قاله** **احمد** **على** **طريق** **الادب** **لا** **الترحم**

واذ **روى** **الاملاء** **عن** **شيخ** **قديم** **اولاهم** **والنقبة** **والفهر** **ما** **في** **فائدة** **والاشهر** **عن** **كل** **شيخ** **فوق** **متن** **واعلم** **على** **الاسناد** **فصير** **متن** **ولجنب** **المشاكل** **خوف** **المفتن**

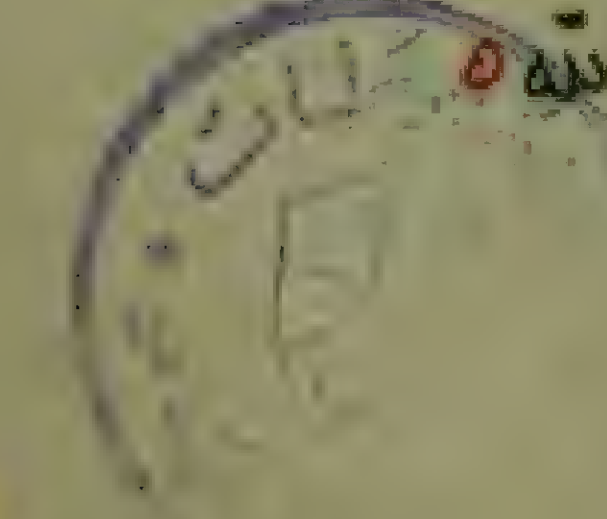
قال الخطيب يستحب للراوي ان لا يقتصر في املائه على الرواية عن شيخ واحد من شيوخه بل يروي عن جماعةهم ويقدم من علا اسنادهم منهم زاد ابن الصلاح او يقدم الاولى من وجها آخر قال وينبغي ما يليه ويحري المتفاد منه **قال الخطيب** ومن انفع ما عمل في الاحاديث الفقهي قال ويستحب ايضا املاء احاديث الترييب قال واذا روى حديثا في كلام غريب فشره او معنى غامض بيته وظهره ثم روى عن ابن مهدي قال لو استغفلت عن امرى ما استندت له لكبت حجب كل حديث تفسيره **قال الخطيب** ويستحب للراوي ان يبينه على فضل ما يرويه وبين المعال التي لا يعرفها الا الحفاظ من اماله وذوئه فان كان الحديث عاليا علوا متفاديا وصفه بذلك

وهكذا

وهكذا اذا كان راويه غاية في الثقة والعدالة قال ويستحب اذا روى حديثا معلولا ان يبين علته واذا كان في الاسناد اسم يشاكل غيره في الصورة استحب له ان يذكر صورة اعجابه ثم يذكر التنبية على تاريخ السماع القديم وكونه انفراد عن شيخ به وكون الحديث لا يوجد الا عنده **قال الخطيب** ويكون املاءه عن كل شيخ حديثا واحدا فانه اعم للفائدة واكثر للنفعه قال ويستعد ما علا سنده وقصر متنه وروينا عن علي بن حجر يقول **ان** **كان** **وظيفة** **ماتته** **للغريب** **في** **كل** **يوم** **موسى** **ما** **نعاد**

شريكته **او** **هشيمية** **احاديث** **فقه** **فصار** **حياد** **قال الخطيب** وينبغي ان يعتمد في املائه الرواية عن ثقات شيوخه ولا يروي عن كذاب ولا سفاها بدعه ولا معروف بالفسق **قال** **الخطيب** في اماليه روايه ما لا يجتمعه عقول العوام لما لا يؤمن عليهم فيه من دخول الخطا والاهام وان يشبهوا الله تعالى بخلقهم ويلحقوا به ما يستحيل في وصفه وذلك نحو احاديث الصفات التي ظاهرها يقتضي التشبيه والتجسيم وانبات الجوارح والاعضاء لا في القديم وان كانت الاحاديث صحاحا ولها في الناول طرق ووجوه الامن حقا لا تروى الا اهلها خوفا من ان يصل لها من جهل بغايتها فجلها على ظاهرها او يستنكرها مرة ها وبكذب روايتها وتقبلها ثم روى حديث ابو هريرة في المراء انما ان يحدث بكل ما سمع وقول علي بن محبوب ان تكذب الله ورسوله حدوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون وقول ابن مشعور ان الرجل يحدث بالحديث فيسمع من لا يبلغ عقله فهم ذلك الحديث فيكون عليه فتنه **قال الخطيب** ومما راى العلماء ان الصدوق عن روايته للعوام اولى احاديث الرخص كحديث الرخصة في التبيد ثم ذكر كراهيه روايه احاديث بني اسرائيل الماثورة عن اهل الكتاب وما نقل عن اهل الكتاب ثم روى عن الشافعي رضي الله عنه ان معنى حديث حذو عن بني اسرائيل ولا حرج اي لا بأس ان تحذو ثواعنهم ما سمعتم وان استحلال ان تكون في هذه الامه مثل ما روى ان ثباعهم تطول والنار التي تنزل من السماء فتاكل القران اشهر **وقال** **بعض** **العلماء** **ان** **قوله** **ولا حرج** **في** **موضع** **الحال** **اي** **حد** **ثواعنهم** **حيث** **لا** **حرج** **في** **التحدث** **عنهم** **كما** **حفظ** **عن** **رسوله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **اجارهم** **قال** **الخطيب** **وعن** **صحابته** **وعن** **العلماء** **ان** **روايته** **تجوز** **قال** **الخطيب** ما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم وقدر **ومع** **الخطيب** في كتاب في القول في علم النجوم من حديث ابن مشعور عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ذكر اصحابي فامسكوا ورواه ابن عدي من حديث ابن عمر ايضا وكلاهما لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم **والفقه** **بفتح** **الفاء** **مصدر** **قولك** **فتن** **حكاه** **الخليل** **بن** **احمد** **مرحمه** **الله** **واستحسن** **الاسناد** **في** **الواخر** **بعد** **الحكايات** **مع** **التواوير**

ان



في الجمل والسماع
 من واعمل بما تشع في الفضائل، والشيخ محله ولا تشاقل،
 عليه تطويلا حيث يصح، ولا يمكن منعك التـكـبر،
 اولها عن طلب واجتب، كثر السماع فهو لوم، واكتب،
 ما يستفيد عالما ونازلا، لا كثرة الشيوخ بيتا عاطلا،
 ومن قبل اذ كنت قسرا، ثم اذ رويته ففتش،
 فليس من ذا والكاتب، سماعه لا تنقحه تشد،
 وان يضيق جال عن استيعابه، لعار في اجاد في التخاب،
 او قصر استعان ذا حفظ فقد، كان من الحفاظ من له يعد،
 وعلم في الاصل ما خطا، او هزين او بصار او طبا،

وليتعمل الطالب ما سمع من الحديث في فضائل الاعمال فقد روي في حديث علي ان
 رجلا قال برسول الله ما سفي عن حجة الجمل قال العمل قال فما سفي حجة العمل قال
 العمل وروينا عن سفي بن الحريث قال ما اصحاب الحديث اذ واركا هذه
 الحديث اعملوا من كل ما سفي حديث بحجة احاديث وروينا عن عمرو بن قيس الملائي
 قال اذا بلغك شيء من الخبر فاعمله ولو مرة مكن من اهله وروينا عن وكيع قال اذا
 اردت ان تحفظ الحديث فاعمله به وروينا عن ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع
 قال كانت تعين على حفظ الحديث بالعمل به وروينا عن احمد بن حنبل قال ما كنت
 حديثا الا وقد علمت به حتى مررت في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم احبهم واعلم
 انما طسه دينارا فاعطيت للحمام دينارا حتى احتجت ولجل الطالب الشيخ فقد روي عن غيره
 قال كانت ابراهيم بن كاهناب الامير وروينا عن البخاري قال ما رايت احدا اوفر للمحدثين
 من يحيى بن معين وليحذر من السفل عليه ثلاثا يصحروا بملته قال الخطيب واذا حدثت
 فيجب ان ياخذ منه العفو ولا يصحبه قال والاضحار بغير الافهام وتقتد الاخلاق وعجل
 الطباع وقد كان اسمعيل بن ابي خالد من احسن الناس خلقا فلم ير الواب حتى با خلقه عن محمد
 بن سيرين انه سأل رجلا عن حديث وقد مراد ان يقوم فقال

انك ان كلفني ما لم اطق، شاكر ما سررتني من خلق
 قال ابن الصلاح نحى على فاعل ذلك ان يحرم الاستماع قلت وقد حرم ذلك فان شيخنا ابا العلاء
 لعبد بن عبد الرحمن المرزوقي كان كبر وعجز عن الاستماع حتى كنا نلذه على قراه الشيخ البيرقرا عليه
 بعض اصحابنا فيما بلغني العدة باجازه من ابن عبد الواسع واطال عليه فاضججه فكان يقول له الشيخ
 لا احيال اسر ان يروها عن او نحو ذلك فمات الطالب بعد قليل ولم ينتفع بما سمعه عليه

ورويانا

وليحذر

وليحذر الطالب ان يمتعه التكبر او الحياء عن طلب العلم فقد ذكر البخاري عن مجاهد
 قال لا ينال العلم مستحي ولا مستكبر، وليحذر الطالب ان يظفر شيخ او سماع
 لشيخ فكمته لسفره به عن اضرايه فذلك لوم من فاعله على انه قد روينا فعل ذلك عن جماعة
 من الائمة المستقيمين كسببه وسفيان الثوري وهشيم واليك وابن جريح وسفيان
 ابن عيينة وابن كهيعة وعبد الرزاق واسد اعلم بمقاصدهم في ذلك وروينا عن مالك
 قال من ترك الحديث افادة بعضهم بعضا ونحوه عن ابن المبارك ويحيى بن معين وروينا
 عن يحيى بن معين قال من اجل الحديث وكثر على الناس سماعهم لم يفلح وروينا عن اسحق
 بن راهويه قال قد راينا اقواما سنعوا هذا السماع فواسه ما فلهوا ولا انجحوا قال
 الخطيب والذي يستحبه افادة الحديث لمن لم يسمعه والدلالة على الشيخ والنيابة
 على رواتهم فان اقل ما في ذلك التفتيح للطالب والحفظ للمطلوب مع ما كتبت به من جرح
 الاجر وجيل الذكر ثم روي باسناده الى ابن عباس مرفعه قال اخواني تاصحوا في العلم ولا تكم بعضكم
 فان خيانة الرجل في علمه اسد من خيافته في ماله ثم روي عن الثوري قال السلف بعضكم
 بعضا وهذا يدل على ان ما روي عنه وعن تقدم ذكره من الائمة مما يخالف ذلك يحول على كتمه
 عن لم يروقه اهلا وعلى لم يقبل الصواب اذا ارشد اليه او نحو ذلك وقد قال الخطيب من اذاه
 لجهله فطالبيه والاعجاب الى الحجة عن الخطا والممازاة في الصواب فهو ذلك الوصف مذموم ما نؤم
 ويحذر الفائدة عنه غير مؤتب ولا مألوم وروينا عن الخليل بن احمد انه قال لا يعبده معمر بن المنسي
 لان دن على عجب خطا فيستفيد منك علما ويحذرك به عدوا وليكن همه الطالب بحصيل الفائدة
 سرا وقتله تغلوا وينزل ولا مانع ان يكتب عن هودنه ما يستفيد وروينا عن سفيان وكيع
 قال لا يكون الرجل من اهل الحديث حتى يكتب وقال وكيع لا يكون عالما حتى ياخذ من هو فوقه
 وعمر هودنه وعن هو مثله وكان ابن المبارك يكتب عن هودنه فقل له فقال لعل الكلمة التي فيها
 نجات لم ينع لي وليحذر الطالب ان يكون همه تكثير الشيوخ لجملة اسم الكثرة وصرفها قال ابن
 الصلاح وليس بموفق من ضيق سامن وقته في ذلك وروينا عن عفان انه سمع قوما يقولون
 نتحننا كتب فلان فقال هذا الضرب من الناس لا يفلحون كما ما في هذا وسمع منه ما ليس
 عنه هذا ويسمى من هذا ما ليس عنه هذا فقد منا الكوفة فاقنا اربعة اشهر وكوارنا ان نكتب
 مائة الف حديث لكتبناها ما كتبنا الا قد حصة الا في حديث وما راضينا من احد
 الا بالاملا الا سرك فانه ابو عيسى قال ابن الصلاح وليس من ذلك قول ابو حاتم الرازي اذا
 كنت ففتش واذا حدث ففتش والفتش ايضا جمع الشيء من ههنا وههنا وههنا ولم بين
 ابن الصلاح ما المراد بذلك وكان اذ كتب الفائدة ممن سمعها ولا يخرج ذلك حتى ينظر فيمن
 حدثك اهل ان يؤخذ عنه امر لا فربما فانت ذلك يموت الشيخ او سفره او سفره فاذا كان

عمن دونه

اهو

وقت الرواية عنه وقت العمل بذلك ففتش جيلنا وقد ترجم عليه الخطيب باب من قال
يكتب عن كل أحد ويحتمل أن أراد أن يجمع استيعاب الكتاب المشتمل وترك استيعابه أو
استيعاب ما عند الشيخ وقت العمل وتكون النظرة في حالة الرواية وقد يكون قصد الحديث
بكثير طرق الحديث وجمع أطرافه فتكون له شيوخه ولا بأس بذلك فقد روي عن أبي حاتم
قال لو كتب الحديث من ستمائة سنة ما عظمناه وقد وصف بالأكابر من الشيوخ صفان الثوري
وابوداود الطيالسي ويونس بن محمد المروزي ومحمد بن يونس الكندي وابوعبدالله بن مسنده
والقسم بن داود البغدادي وروينا عنه قال كتب عن **سنة** الألف شيخ **•** ونبغي للطالب
أن يشعركت ما وقع له من كتاب أو جزء على التمام ولا يحسنه فيما احتاج بعد ذلك
الرواية شيء منه لم يكن فيما اتخذه منه فيقدم وقد روي عن ابن المبارك قال ما اتخبت
على عالم قط إلا دمت وروينا عنه أنه قال ما جاء من متفق خير قط وروينا عن يحيى بن معين
قال صاحب الانتخاب يندم وصاحب الشيخ لا يندم وقد فرق الخطيب في ذلك بين أن يكون الشيخ
عسيراً والطالب واداً غريباً فقال إذا كان الحديث مكثرًا وفي الرواية معسرًا فنبغي للطالب
أن ينتفي حديثه ويكتب عنه ما لا يجد عند غيره ويجنب المعاد من رواياته قال
وهكذا حكم الوارد من منكري الذين لا يمكنهم طول الإقامة والتواقل وأما من لم يتميز للطالب
معاد حديثه من غيره وما يشاركه في روايته مما انفرد به فالأولى أن يكتب حديثه على الاستيعاب
دون الانتقاء والانتخاب انتهى **•** واليه اشرنا بقولي وان يضيق حال عن استيعابه أي الغرض
الشيخ أو يكون الشيخ أو الطالب واداً غريباً معسرًا ونحو ذلك وقولي لعارف أي مجودة الانتخاب
فقد روي عن يحيى بن معين قال دفع إلى ابن وهب كتابين عن معونة بن صالح ختمائة
أو ستمائة حديث فانتقيت شرارها لم يكن لي بها يومئذ معرفة وان قصر الطالب
عن معرفة الانتخاب وجودة فقال الخطيب ينبغي أن يستعين ببعض حفاظ وقته
على انتقاء الغرض في سماعه وكتبه ثم ذكر من المعروفين بحسن الانتقاء بأزرعة الرازي
واباعبد الرحمن السائي وابراهيم بن اوسمة الأصميهاني وعبيد الله بن أبي بكر الجعفي
وعمر البصري ومحمد بن المسطر والدارقطني وابو الفتح بن أبي الفوارس وابو القسم هبة الله
ابن الحسن الطبري الألكائي وقولي وعلم في الأصل هذا بيان لما جرت به عادة الحفاظ
من تسليمهم في أصل الشيخ على ما يتخبروه وفائدة لاجل المعارضة أو لم يسلك الشيخ أصله
أو لا يحتمل زهاب الفرع فينقل من الأصل أو يحدث من الأصل بذلك العلم عليه واختياره
لضرورة العلم به بخلافه والاهرج في ذلك فكان الدارقطني يعلم بخطه عن بعض العلماء في الانتخاب
اليسري وكان الألكائي يعلم على أول أشباه الحديث بخط صغير بالحنه وهذا الذي استقر عليه عمل
أكبر المتأخرين وكان أبو الفضل علي بن الحسن العسكزي يعلم بصورهم من تين خبز في الحاشية

الحنه

اليسري وكان أبو الحسن النعماني يعلم صاذاً ممدودة بحرف في الحاشية اليمنى وكان أبو محمد
الجلال يعلم طامدودة كذلك وكان محمد بن طحان يعلم طحان أحداهما إلى جنب الآخر
كذلك **•** ولا تكن مقتصرًا أن تسعيا **•** وكتبه من دون فهمه نفعا **•**
• وأقر كتاباً في علوم الأشر **•** كتاب الصلاح أو كذا المختصر **•**
• لا ينبغي للطالب العلم أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فقد روي
عن أبو عاصم النبيل قال الرياسة في الحديث بلاد رايه رياسته نذله قال الخطيب هي اجتماع
الطلبة على الراوي للسمع عند علوسيته قال فاداميز الطالب يفهم الحديث ومعرفته
تعمل بركة ذلك في بيته قال ولعمري كان في الاقتصار على سماع الحديث وتحليله الصحيح دون
التميز معرفه صحيحه من فاسده والوقوف على اختلاف وجوهه والتصرف في أنواع
علومه الا لطيب المعزلة القدرية من سلك تلك الطريقة بالخشوية لوجب على الطالب
الانفة لنفسه ودفع ذلك عنه وعن أئمة حبيته ورويت عن فارس بن الحسين لنفسه **•**
• يا طالب العلم الذي ذهبت **•** بمهذبه الرواية **•**
• كن في الرواية والعناية **•** بالرواية والدراسة **•**
• فاراد القليل وزاعجه **•** فالعلم ليس له نفايه **•**
وقولي وكتبه هو منصوب عطفًا على محل أن المصدرية فحفظها نصب على نزع الخافض أي مقتصر
على سماع الحديث وكتبه **•** ونبغي للطالب أن يقدم قراءه كتاب في علوم الحديث حفظاً وتفهماً
لتعرف مصطلح أهله قال ابن الصلاح ثم أن هذا الكتاب مدخل إلى هذا الشأن مفضح عن
أصوله وفروعه شارح لمصطلحات أهله ومقاصدهم ومهماتهم التي ينقص الحديث بالجهل بها
نقصاً فاحشاً فهو أن ساء الله حديثاً ما تقدم العناية به وقولي أو كذا المختصر إشارة إلى هذه الأربعة **•**
• وبالصحيحين أمدان ثم الشئ **•** واليه في ضبطاً وفهماً ثم شئ **•**
• بما اقتضته حاجة فرسند **•** أحمد والموطا المهمة **•**
• وعمل خيرها الأحكام **•** والدارقطني والتواتر عدا **•**
• من خيرها الكبير المحقق **•** والجرج والتعديل للرازي **•**
• وكتب المؤلف المشهور **•** والأجل الاحمال للامير **•**
• قال الخطيب من أول ما ينبغي أن يستعمله الطالب شدة الحرص على السماع والمشاركة
اليه والملازمة للشيخ ويتبدى سماع الامهات من كتب أهل الأثر والاصول للجامعة
الشئ واحتما بالنقد الصحيحان البخاري ومسلم وما يتلو الصحيحين سنن أبي داود
والنسائي والترمذي وكتاب بن خزيمة قال ابن الصلاح صطامتها وبعثها حتى يعانها
والأحد عن كتاب الشئ الكبير السهمي فانا لا يعمل مثله في باب لم يسار ما من حاجه

صاحب الحديث اليه من كتب التنايد ككتاب احمد ومن كتب الجوامع المصنفة في الاحكام وموطا
ملك هو المقدم منها وقال الخطيب بعد ان ذكر الكتب المنسوبة ثم كتب المسانيد الكبار مثل
مسند احمد وابن راهويه وابي بكر بن ابي شيبة وابي خزيمة وعبد بن حميد واحمد بن
سنان والحسن بن سفيان وابي يعلى وما يوجد من مسند يعقوب بن شيبة واسماعيل
الفاضل ومحمد بن ايوب الرازي ثم الكتب المصنفة مثل كتب بن جرير وابن ابي عروبة
وابن المبارك وابن عيينة وهشيم وابن وهب والوليد بن مسلم ووكيع وعبد الوهاب
بن عطاء وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وغيرهم قال **واما موطا** ملك رضي الله عنه
فهو المقدم في هذا النوع ويجب ان يستدركه على كل كتاب لغيره ثم الكتب المتعلقة
بصلح الحديث فمنها كتاب احمد بن حنبل وابن المدني وابن ابي حاتم وابي علي النيسابوري
والدارقطني والقيمي **ثم** توارخ الحديثين مثل كتاب ابن معين رواية **صحيح** ورواية
المفضل الغلابي ورواية الحسين بن حبان وتاريخ خليفه رواية ابي حسان الربادي
ويعقوب الفسوي وابن ابي حنيفة وابي زرعة الدمشقي وحنبل بن اسحق والسراج والراجح
والتعديل لابن ابي حاتم قال ويؤيد على هذه الكتب كلها تاريخ محمد بن اسمعيل البخاري
بريد التاريخ الكبير وله ثلاثة توارخ واليهذا اشرف بقول من خبرها الكبير للجعفي البخاري
وقال **ابن الصلاح** ان من جواد العلل كتاب لعمرو والدارقطني ومن افضل التواريخ
تاريخ البخاري الكبير وكتاب ابن ابي حاتم قال ومن كتب الضبط لمشكل الاسماء قال ومن اكملها
كتاب **الاكحال** لابي نصر بن مأكولا

ص واحفظه بالتدريج ثم ذكر **به** والايقان **اصح** وبادر
ا اذا ناهلت الى التاليف **م** مهر وتذكر وهو في التصنيف
ط طريقان جمعا ابوابا **ا** او **ن** ناهله صحابا
و جمعه تعللا كما فصل **يعقوب** اعلا رتبة وما كمل

ش لكن تحفظ الطالب الحديث على التدرج قليلا قليلا ولا تأخذ نفسه بما لا يطيقه في الحديث
الصحيح خذ وان الأعمال بما تطيقون وروينا عن الكوري قال كنت اتي الامير ومنصورا فاسمع اربعة
احاديث خمسة ثم انصرف كراهية ان تكثر وتفتت وروينا اخذ ذلك عن شعبه وابن عليه
ومعرو وروينا عن الزهري قال من طلب العلم جملة فانه جملة وانما ذكر العلم حديث وحديثان
وقال ايضا فماروينا عنه ان هذا العلم ان احسنه بالكثرة له غلبه ولكن حده مع الايام
والليالي اخذ ارفقا نظيره **و** وما يعين على دوام الحفظ المذاكرة وروينا عن علي بن ابي طالب
رضي الله عنه قال تذكر هذه الحديث ان لا تفعلوا بدريش وروينا عن ابن مسعود قال تذكر الحديث
الحديث فان حيوته مذكركه **وروي** اخبره عن ابي سعيد الخدري وابن عباس وروينا

عن الخليل بن احمد قال ذكر بعضكم تذكر ما عندك وتستفيد ما ليس عندك وروينا عن عبد
بن المعتز قال من اكثر من ذكره العلماء قال من شئ ما علمه واستفاد ما لم يعلم ولكن الحديث
مصاحبا لا يثقان فقد روي عن عبد الرحمن بن مهدي قال الحفظ الايقان واذا ما اهل
الحديث للتاليف والتخرج واستعد لذلك فليبادر اليه فقد قال الخطيب فلما تمهر
في علم الحديث ونقف على غوامضه ومستند الخلق من فوائده الامن جميع متفرقه والف
متشعبة وضم بعضه الى بعض واستعمل تصنيف ابوابه وترتيب اصنافه فان
ذلك الفعل ما يقوى النفس ويثبت الحفظ ويذكر القلب وشحن الطبع وينشط
اللسان ويحيي البيان وتكشف المشبهة ويوضح الملبس وتكتب الصالحات جميل الذكر ويخله
الى آخر الدهر كما قال الشاعر

يموت قوم فجي العلم ذكرهم وللجمل يلحق امواتا بابواب

قال وكان بعض شيوخنا يقول من اراد الفائدة فليكثر قلم الشرح وليأخذ قلم التخرج
وروي عن الخطيب ابي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري قال رأت عبد الغني بن
سعيد الحافظ في المنام فقال لي يا ابا عبد الله خرج وصنف قل ان محال منك وبينه هذا
انما تدري اني قد حال بيني وبين ذلك **ثم** ان للعلماء في تصنيف الحديث وجمعه طريقتين
احدهما تصنيفه على الابواب على احكام الفقه وغيرها كالكتب الستة والموطا وبقيت
المصنفات والثانية تصنيفه على مسانيد الصحابة كل مسند على حدة كما تقدم وروينا
عن الدارقطني قال او من صنف مسندا وتبعه نعيم بن حماد قال الخطيب وقد صنف
اشد من موسى مسندا وكان اكثر من نعيم مسندا واقدم سماحا فيحتمل ان يكون نعيم سبقه
في حديثه قال الخطيب فان شارب اسما الصحابة على حروف المعجم وان سأل على القبايل
فيبدأ بين هاشم ثم الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب وان شا
على قدم سوابق الصحابة في الاسلام قال وهذه الطريقة احب اليها فيبدأ بالعشر
ثم بالمقدمين من اهل بيته مرويتهم اهل الحديثية ثم من اسلم وهاجر بين الحديثية
والفتح ثم من اسلم يوم الفتح ثم اصاع الاسنان كالسابق بن يزيد وابي الطفيل قال ابن
الصلاح ثم بالنساء قال وهذا حسن ولا اول اشمل قال الخطيب يستحب ان يصنف المسند
تعللا فان معرفة العلم اهل انواع الحديث **وروي** عن عبد الرحمن بن مهدي قال ان اعرف
علم حديث هو عندى احب الي من كتب عشر من حديث النبي عندي وقد جمع يعقوب بن شيبة
مسندا معللا قال الزهري ولم يصنف يعقوب كله قال وصحت السيرج يقولون لم ينهم
مسندا معللا قط قال وقيل ان نسخته مسند ابي هريرة شوهدهت بمصر فكانت مائة جزء
قال وروينا على ما خرج من المسند عشرة آلاف دينار قال الخطيب والذي ظهر ليعقوب

قد جمل

مُسْنَدُ الْعَشْرَةِ وَابْنِ مَعْنُودٍ وَعِمَارٌ وَعَتِيبَةُ بْنُ غَزْوَانَ وَالْعَبَّاسُ وَبَعْضُ الْمَوَالِي هَذَا الَّذِي
رَأَيْنَا مِنْ مُسْنَدِهِ وَالْهَذَا الشَّرِيفُ يَقُولُ وَمَا كَمَلْتُ مِنْ الزَّوَادِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ
من وجمعوا أبواباً أو شيئاً خالوا **من** تراجماً أو طرقاً وقد رأوا **من** كراهة الجمع لذي تفصيل
وما جرت عادة أهل الحديث أن يختصروا بالجمع والتأليف الأبواب والشيوخ والتراجم
والطرق وأما جمع الأبواب فهو أفراد باب واحد بالتصنيف كتاب رفع اليد من
باب القراءة خلف الإمام أو غيرها البخاري بالتصنيف وباب التصديق بالنظر لله تعالى
أفردته الأجرى وباب النية أفردته ابن أبي الدنيا وباب القضاء للمبين مع الشاهد أفردته الدار
قطني وباب القنوت أفردته ابن منته وباب البشكة أفردته بن عبد البر وغيره وغير ذلك **من**
وأما جمع الشيوخ فهو جمع حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على أفراد جمع
حدث الأعمش للأشعري وحديث الفضيل بن عياض للنسائي وحديث محمد بن
جحادة للطبراني وغير ذلك وقد ذكر الخطيب من جمع حديثه أشعث بن أبي خالد وأيوب
ابن أبي قيس وبيان بن بشر والحنين بن صالح بن يحيى وجماد بن زبير وداود بن أبي هند
وربيعة بن أبي عبد الرحمن وزائدة وزهير وأوزياد بن سعد وسفيان الثوري وسفيان
ثيابه وسليمان بن النخعي الشيباني وسليمان بن طرخان وسليمان بن مهران الأشعري وسعد
وصفوان بن سليم وطائفة من مصنف وعبد الله بن عون وعبد الرحمن بن عيسى والأوزاعي
وعبد الله بن عمر العري وأما حصن عثمان بن أبي عامر الكوفي وعمر بن دينار المكي وملك
بن أنس ومحمد بن محمادة ومحمد بن موفق ومحمد بن مسلم بن شهاب ومحمد بن واسع وشعير بن
كدام ومطر بن طهمان وهشام بن ناسع وعيسى بن سعيد الأنصاري ويونس بن عبيد
البصري ورويان عن عثمان بن سعيد الدارمي قال يقال لمن لم يجمع حديث هو الخبيث
هو مغلش في الحديث سفيان وشعبة ومالك وجماد بن زيد وابن عيينة وهم أصول الذين
وأما جمع التراجم فهو جمع ما جاز ترجمه واحده من الحديث كما ذكر عن فقع عن بن عمرو وسهيل بن
إبراهيم عن أبيه عن أبي هريرة وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وأيوب عن ابن
سيرة عن أبي هريرة ونحو ذلك **وأما** جمع الطرق فهو جمع طرق حديث واحد كطريق حديث
فضيل الطوسي وطريق حديث من كذب على منعه للطبراني وطريق حديث طلب العلم
فريضة ونحو ذلك وقد دخل الخطيب هذا القسم في جميع الأبواب وأفردته بن الصلاح بالذكر
وهو واضح لأن هذا جمع طرق حديث واحد وذلك جمع باب وفيه أحاديث مختلفة والله
وكرهوا الجمع والتأليف لمن هو قاصر عن جوده التأليف روي عن علي بن المدني قال إذا مررت
بالحديث أول ما كتب الحديث جمع حديث الخليل وحديث من كذب فأكنت على فقهه

وكذلك

وكذلك كرهوا إخراج التصنيف إلى الناس قبل هذا به وبجهره وإعادة النظر فيه وتكريره
من **العلل والناس**
من وطلب العلل ستة وقد **من** فضل بعض النزول وهو رد **من** وقسمه خمسة فالأول **من** قرب من الرسول وهو أفضل **من** أن صح الأسناد وقسم القريب **من** الإمام وعلموا نسبي **من** بنسبة الكتب الستة إذ **من** ينزل من من طريقها أخذ **من**
ثروية عن أحمد بن حنبل قال طلب الأسناد العالي سنة عن سلف ورويان عن محمد بن
اسلم الطوسي قال قرب الأسناد قربة إلى الله تعالى وقال الحاكم وفي طلب الأسناد العالي
سنة صحيحة فذكر حديث أنس في يحيى الأعرجي وقوله يا محمد أماناً رسولك فزعم كذا الحديث
قال ولو كان طلب العلل في الأسناد غير مستحب لانتكر عليه سؤاله عما أجبر سؤله عنه
والأمر بالافتقار على ما أحرم الرسول عنه ولم يحكم الحاكم خلافاً في تفصيل العلل وحكاية
بن خلاد ثم الخطيب فحكاه عن بعض أهل النظر أن النزول في الأسناد أفضل لأنه يجب على الراوي
أن يجتهد في متن الحديث وتاويله وفي السائل وتقدمه وكلما زاد الاجتهاد قال صاحبه
نواباً قال ابن خلاد وهذا مذهب من يزعم أن الخرافة من القياس قال ابن الصلاح وهذا
مذهب ضعيف الحق قال ابن دقيق العيد لأن كثرة المسئلة ليست مطلوبة لنفسها قال ومراجعة
العلل المقصود من الرواية وهو الصحة أو **قلت** وهذا مما ينافي من قصد المجد لصلابة
للماعة فيشكل طريقاً بعيدة لتكثير الخطأ وإن أده سلوكها إلى فوت الجماعة التي هي المقصود وذلك
أن المقصود من الحديث التوصل إلى صحته وبعد الوهم وكلما كثر حال الأسناد يطرأ إليه
احتمال الخطأ والغلل وكلما قصر السند كان أشمل الظن أن يكون وحال السند النازل أوثق
وأحفظ وأوقعه ونحو ذلك على ما سياتي في آخر هذا الفصل ثم العلل في الأسناد على خمسة أقسام
كما قسمه أبو الفضل محمد بن طاهر في جزئه أفردته لذلك وتبعه بن الصلاح على كونها خمسة أقسام
وإن اختلف كلامها ما هيته بعض الأقسام كما سياتي في القسم الأول القريب من رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حيث العدد بأسناد نظيف غير ضعيف واليه الإشارة بقوله **من** أن صح الأسناد فاما إذا قرب
الأسناد مع ضعف بعض الرواه فلا تنفك هذه العلل لاسيما إذا كان فيه بعض الكنايين المتأخرين
من ادعى سماعاً من الصحابة كما برهين هذبه ودينار بن عبد الله وخراش ونعيم بن سالم
وعلي بن الأشدق وأبو الدنيا الأسج ونحوهم قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي في الميزان من روى
الحديث بفتح نحو إلى ابن هذبه وفعل بن الأشدق وموسى الطويل وأبو الدنيا وهذا الضرب
فاعلم أنه عامي بعد وهذا القسم الأول هو أفضل أنواع العلل وأجلها وأعلاماً ما يقع للشيوخ
في زمان من الأحاديث الصحاح المتصلة بالسماع ما هو سماع الأسناد ولا تنفك ذلك

۱۰۰

الصفحة

ص فان يكن في نسخة قد وقعت مع غير المرافقة
او في نسخة ازلها لمدرك وان لم يكن يوانا بعد ان وصل
فالمسألة وجبت له **الاول** ان الواحد فالثاني **الحكم** ٤٨

في شهر

[illegible]

456

فلا يصح العلاج من قبل العلوانا في اطلاقه من هذا الحديث الذي هو علم جليل

من الغريب والعجيب والاشبه
وما به مطلق التزاور انقروا فهو الغريب وان منكم من
بالانفرد عن امامكم حديثه فان عليه يتبع
من واحد او اثنين فالعجيب ان فوق تشبهه وكذا راوا
منه الصحيح والضعيف ثم قد يغرب مطلقا اسنادا فقد
الحديث الذي يرويه عن الرواية فوضف ما غريب قالوا ذلك الحديث الذي يرويه
منه بعضهم بالاشبه بذكره فيه عن ابي امامة في نسخة واما في اسناده ورواياته من ابي عبد الله
ان منكم من الغريب من الحديث كارت الزهري وقادة واشبههما من الامة فمن
جمع حديثهم ادا انفرد الرجل عنهم ما كذب لم يدرى اولى الجماعة عندهم او لا
واسم كواشم يروى ما يروى الجماعة عنهم حديثا يسمى مسندا او مكذبا فكل من طاهر
المعنى وكانه احد من كلام من منله وقول وكذا قد راوه منه الصحيح والضعيف في
وصف الحديث يكون مسندا او غير مسندا او غير صحيح ولا الضعف بل قد يكون
مسندا صحيحا او مسندا ضعيفا او غير صحيحا او غير صحيحا او غير صحيحا
ضعيفا ولم يذكر في الصحيح كون الحديث من الضعيف بل ذكر في الصحيح
والعجيب فقط ومنه في الصحيح الحديث لا يحل ان ياتي به في ذلك الحالك وفيه
فان الشبهة انما ظهرت له من حديثه في سنده واولا اسناؤه فمن كان قد علم وقد فهم في
ذلك ان الصالح في اخذ النسخ الحادي والكل من وهو الذي يلي نوع المشهور ولكن ينبغي له
ان يثبت حارة مما مثله به الحكم ايضا كما ان الله تعالى قد نص على انما هو احد حديث
من اتى الجمع فليثبت وحديث رضى الله عن في الصلوة وغير ذلك من كلامه في الصحيح
الذي ليس له حديث بطلب العلم به على كل من لم يسمع ذلك اصحابا حكم وقد صح بعض
الامة بعض طرق الحديث كما يشتهر في كلامه من كلامه في ذلك الحكم ايضا كما
ان ذلك من التراس وبما مثله في الحديث في بعض ما صح وان لم يخرج في واحد من الصحيح وذكر
ان الصالح في المسئلة ما بلغه عن احمد بن حنبل قال لرحمة احاديث مدونة في رسول الله
صلى الله عليه في الامور التي ليس بها اصل من تشبه في خروج اذا اراد الشبهة بالجملة
اذا اذنيها فانها خصه يوم القامة وحكم يوم صومكم ذلك يلحق وان جاعلي قد من
فقد روى الاصح عن احمد بن حنبل في مسنده الحديث الصحيح من
ابن عبد الرحمن بن عدي في كتابه عن بعض من يروي عن علي بن ابي طالب عن
الحسين بن ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة عن اسناد جيد ويحيى وان يثبت او خاتم

فقد وثقه ابو حاتم بن حبان واما ضعف فوثقه يحيى بن معين وغيره واخرجه ابو داود في سننه
وسكت عنه ابو عبد الله صاحب واما حقه اسنادا حديث علي بن ابي اسامة ومن لم يسم ورواياته ايضا
حديث بن عباس في حديث المدعي بن زياد واما حديث من اوى فمما بعد رواه نحو
ابو داود في كتابه وسكت عنه من رواه صفوان بن سليم عن علقمة بن اسامة صاحب رسول الله صلى
عن امامكم وسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وآله من ظلم معا من الاثنية او كلفه فرق طاقبه او
اخذ منه شيئا بخلافه فليس فاما حجة يوم القيامة ومنه اسناد جيد فان كان فيه غريب
يستم فانكم علمه من ابناء النخبة يملكون حجة التواتر الذي لا يستطاع فيه الحد الذي تقدر ورواياته
في سنده الصحيح وسكت عنه اسنادا صحيحا رسول الله صلى الله عليه وآله وان فلا اصل لها
كما ذكره واما امثال الغريب الصحيح كما قد راوه الصحيح وهي كذا ومنها حديث مالك بن اعين
عن ابي صالح عن ابي هريرة عن مرفوع السيف قطعه من الغريب واما الغريب الذي ليس به صحيح فهو
الغالب على الغريب وقد روى عن الحسن بن علي بن فضال في كتابه في الغريب فانها
مناكير وعامة من الضعفاء ورواياته عن الكمال في نشر العلم الغريب خير العلم الطاهر الذي قد
رواه الحسن بن علي بن فضال في كتابه في الغريب الحديث خبره فاداه هو شريف وتتم
الحكم الغريب الى الله انواع غريب الصحيح وغريب الضعيف وغريب المتن ونسخه بن
ظاهر الى حقه انواع من الصالح وان من الغريب ما هو غريب مشا و اسنادا او من كثر
الذي تفرج برواية مثله راوه واحد من مناهم غريب اسنادا الاثنية كالحديث الذي مثله
مرفوعا من رواية شعبة بن الحجاج عن العاصم بن النضر عن ابيه عن ابي هريرة عن ابي
من ذلك الوجه قال ومن ذلك غريب الشيعي في اسانيد المتن الصحيح ما روى
الذي يروى في الحديث من مناهم الاثنية في اسانيد المتن الصحيح ما روى
بمقتضى علم قد بعث مطلقا الى السانيد يروي او اسنادا فقد راوه فقط في الصالح ولا راوه
هذه النوع في بعض فلا يثبت اذا ما هو غريب مشا وليس في اسنادا او الاثنية الحديث
الفرق عن من تفرج مدقروا عنه عدوك كثير من فانه اسنادا وتصنف بالغزابة في طرقه الاول تصنف
بالشبهة في طرقه الاخر وحديث انما لا يثبت بالنيات وكثير الغريب التي استقلت عليها الصانين
المشهورين في كتابه الصالح انه لا يوجد ما هو غريب مشا لا سند الا ما رواه في الحديث ذكره وقد
اختلف ابو العباس البجلي في حكمه النوع في حكم انواع الحديث من غير تعيين باقر السند معالي في شرح
الترغذي الحديث على اسام غريب مشا او مشا لا سند او مشا لا سند او مشا وعرب بعض
السند فقط وغريب بعض المتن فقط فالقسم الاول واضح والقسم الثاني هو الذي كلفه
ابن عدي ولم يذكر له مثالا والقسم الثالث ما راوه من عبد المجيد عن ابي هريرة
الروايات عن مالك بن ابي ربيعة عن اسناد جيد ويحيى وان يثبت او خاتم

وفي نسخة من الكتاب المذكور وفيها زاد ما لم يست في نسخة الاولي التي كتبت عنه
ووجه الاحتياط هو الاحتياط في حيل المسحوقه في حيل بنسخهم ما به وانما في
بعض الاحتياط انه رأى في كلام بعض الحفاظ انه رواه ما يثبت من الاحتياط وانما استبعد وقوع ذلك

باب في بيان الاحتياط في حيل بنسخهم ما به
والشهر في حيل بنسخهم ما به
ثم تلا ابو عبيد رافعتي في حيل بنسخهم ما به
فانظر في حيل بنسخهم ما به
وآخر ما قسسته بالولع كالتحقيق بالذخاير من حيل بنسخهم ما به
كذلك عند الترمذي والحاكم في حيل بنسخهم ما به
فيه من الاحتياط العاصم من العيوب وقد صنف فيه جماعة في الكفاية والاحتياط
في حيل بنسخهم ما به في علوم الحديث اول من صنف العرب في الاسلام
النظر في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
من حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
ان الذي في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
قطر وغيره في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
وذلك عدد من حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
الى ان انتهى الى حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
والا راسي ثم بعد ذلك حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
فتراد على حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
على حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
الحارسي حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
ان الجوزي وكان جمع في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
اي من حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
على حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
وما ذلك كثرة وذلك في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
لا تروى في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
انما حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
انما حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به

عائش وحفظه واستعمل به فادق في الاحتياط في حيل بنسخهم ما به
حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
الجوزي واذا امرت من حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
ما به حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
اي حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
عان ولا ينبغي في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
انه سئل عن حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
الخط وسئل الاصح عن حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
لكنه العرب نزع ان الشق في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
ان مصنفه في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
عزالي من حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
لا بل حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
بعلت له اعمامه في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
واخذت منه الكتاب واذا على حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
من حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
العلم صلب ذلك من حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
به حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
عليه لا يهايد قد خبات لك حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
حكايا في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
او في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
ان السني حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
بدر حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
ذكر ابو موسى حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
منهم الحاك في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
احد حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
على ما في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به
فان حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به في حيل بنسخهم ما به

نقد الاحتياط

لقد

14

[illegible]

506

24

المسجد اعلاه من فوقه

۲۵

المؤمنين

و از کان ۱۳۰ الفیقه کرام

المطبعة

ماله

501

ما احسن ما قال
في شرح العماد
التفسير في هذا العام

اسم نهار اما سمعت قول الحسن ان ادانك كرت تنحو اسن اخي فثمة فادكر آخاك انما كبر ما فعلا
خير المبره انثقا واعد له بعد النبي واولي ما عا حلا
والثاني الطالبي المحقق مهنه واول الناس منهم صدق الله
والعول السامي اولهم اسلام علي روك فلك عن زيد بن ارقم وروي في المقتدا وبن
الاسود وسلمان الفارسي وخباب بن الازد وجابر بن عبد الله وابي سعيد الخدري واشد
الحمد زباني محمد بن عباس في علي رضي الله عنهما انكيس اول من صلى القبيلتين واولهم الناس بالعرفان
وزيد بن عوام ابو عبد الله حاكم في المستند من رواده مسلم الهادي فاكنتي النبي صلى الله عليه وسلم يوم
واسلم علي يوم النزال واول الحاكم في علوم الحسد اعلم حلا فابن اصحاب التوسل في ان
علما اولهم اسلام عاتق واما اختلفوا في بلوغه فاكرا في المصالح واولهم من هذا امر الحاكم والي
در اشترت قبله ومدعي اجماع لم يقبل في الحاكم فاكرا في الحاكم احد حكايته لهذا الحاج والصحاح عبد الجادة
ان انا كبر الصدوق اول من اسلام من الزهراء النافعة محمد بن عمرو بن عتبة والعمول الثالث ان اولهم
اسلاما زيد بن حارثة وكره محمد بن الزهري والعمول الرابع ان اولهم اسلام ام المؤمنين محمد بن
عمر بن زيد وكره علي بن عباس والزهري في ايضا وهو موافق ومحمد بن يحيى في اخرها وقال العمول واولهم
شده محمد بن الحنفية وادعي العلوي انفسه انما علي ذلك وان احلهم انما موافق ادر ان اسلام بعد
ذلك ان عبد الله بن ابي القيس اعلى ان احدهم اول من آمن ثم علي بعدا وجمع في الاحوال في ذلك النسب الكبر على
بان الصحاح انما انا كبر اول من اطهر اسلامه ثم اوى محمد بن عبد الرحمن ان عليا اخي اسلامه من اي طائفة
واخبروا ابو بكر اسلامه والذكر شبه علي الناس فاكرا في المصالح والامور ان يقال اول من اسلام
من الرجال الاحقر ابو بكر ومن الصبيان اول الاحداث علي ومن النساء احده ومن الموالى زيد
ومن الصبيد بلال واوله اعلم ذلك ان اسحق اول من اسلام خديجة ثم علي راي طالب فاركان
اول وكره من سرسور سلم ورموا في عشر سنين ثم زيد بن حارثة فكان اول وكره اسلام بعد علي
او كبر فاطمة اسلامه ودعا الى سيرة فاسلم به عامه عثمان بن عفان والرياس من العوام وعدا
ابن عوف وسعد بن ابى وقاص وطه بن عبيد الله فكان هؤلاء والنفر النما شدة الذين سبقوا
الناس بالاسلام وكره عمر بن شبة ان خالد بن سعيد بن العاص اسلام قبل علي وقول من سلف لموافقه
احلف وقيل مني علم الصم ومات آخر اخير فرقة ما انوا لتطويل مات حاكم فابيه
وقيله ان شيبا بالمد شدة او شيبا زواج بنو بكر
وقيله ان شيبا بن شيبا او شيبا بنو الطمير في قبرا
واشبه فاكرا بالبصرة في واني ابي اوفى في الكوفة
وان شيبا بن شيبا او شيبا بنو الطمير في قبرا
وقيله ان شيبا بن شيبا او شيبا بنو الطمير في قبرا
وقيله ان شيبا بن شيبا او شيبا بنو الطمير في قبرا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وَأَبِي جَعْفَرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ

لكونه في غير وقت وعدهم من حارج فكونه راي انساوهم ام صبرهم الى ان لا ياتي
 من راي الصالح ولكن ان حان سوطا ما كن راي من شريطه عند فان كان صغيرا
 لم يحط عنه فلا عبره وروى عنه كفاف بن خليفه فانه علم في اساع الساجين واما كان
 راي غير دراجت لكونه صغيرا واما احط الساجين من صبح الصالح واما ان
 وارجح ان الصالح نقاك ولا تنفك في هذا المخرج اللقا والرويه اقرب منه في الصحابه
 نظر الى مقتضى التفتين فيها واما الروي في التوقير والتيسير انه لا يظهر اهلي
 وقد عد الخطيب منصور بن المعتمد من الساجين ولم يسمع من احد من الصحابه وقور
 احط له في الصحابه من اي اوي بردي في الروي في الساج والصحبه ولم ار من
 ولكن في طبقه الساجين وقل الروي في شرح مسلم ليس ساجي ولكنه في اساع الساجين
 وقد اشار الى صلح الى الصحابه والساجين بقوله الطولي لم راني وامن بن وطوي لم راني
 لا لا الحديث فالتقي فيهما المخرج الرويه من روي طبقات قبل حشره اولهم روي كل العشره
 وقيس الفرزدق هذا الوصف وقيل لم يسمع من الساجين خوف
 وقيل في روي عن سعد بن اخطار بل يثبت لم يسمع من الساجين فقط
 لكنه لا فضل عند احدا رعيه تيسر وسواء تردا
 وفضل الحسن اهل الجرحه والفرز في اوليها اهل الكوفه نفس ان الساجين طبقات
 فبحانهم مسلم في كتاب الطبقات لم يثبت طبقات وكذا نظر من سعد في الطبقات وروى
 ثم اربع طبقات واما احكامهم في علوم الحديث ثم حشره طبعه اخرهم من اي انهم في
 في اهل البصره وروى عن عبد الله بن ابي اوي في اهل الكوفه وروى في الساجين من روي من اهل
 المدينه وعند الحكم منهم لم يثبت طبقات معطى ما ساقى بعد كلفه والطبعه لا في الساجين
 من روي عن العشره بالساجين منهم ليس في الساجين احد مع منهم الا انهم من اي حارج
 عبد الرحمن بن اسحاق بن حراش واما ابو عبيد الله بن عماري وروى عن سبعة من العشره
 يروى عن عمار بن عوف واما قوله الحكم في النسخ الساج من علوم الحديث وقد روي عن سعد
 ابن الحبيب ابابكر بن عمر بن عثمان وعليه وطبعه والبربر في العشره ما روي عن في حاشيه الكتاب
 من ادركهم روي عنهم عن قيس بن سعيد بن ابي حازم اهلي هو على صرح وكذا اقول في النسخ
 الرابع عشر من الطبعه الاولى قوم يحقوا العشره منهم سعد بن الحبيب وقيس بن ابي حازم
 وابو عثمان التيمي وقيس بن عباد وابو ساسان حضري بن الحنفه وابو ابله وابو
 العطار وروى اهلي وقد انكر ذلك على الحكم لان سعد بن الحبيب اهلي ولد في حاشيه علم
 خلافا لم يسمع من ابابكر بن عماري ايضا انه لم يسمع من عمر فانه علم سعد الطقات
 وحيث يروى وابو حازم الرازي مع انك احد حشره سماعه منه وما حكم فلم يسمع

اكثر اعترافه بل قال بعضهم فيما حكاه ابن الصلاح لا يسمع له روي عن احد من العشره الساجين
 ابنان وفاض الساجين الساجيه اخلفوا في افضل الساجين هناك عثمان الحارثي سمعت احمد
 حشره من افضل الساجين سعد بن الحبيب بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 روي عن روي بقوله لكنه لا افضل في الساجين الساجيه بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 ابو حازم الرازي ليس في الساجين الساجيه بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 احد اضاف له فاك افضل الساجين الساجيه بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 فاضل بن روي عن الساجين الساجيه بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 ابو عبد الله محمد بن حشره بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 سعيد بن الحبيب واهل البصره يقولون احسن البصره واهل الكوفه يقولون او اسن البصره
 واشبهه ابن الصلاح قلت الصحيح ما ذهب اليه اهل الكوفه ما روي في
 صحيحه حديث عثمان بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان حشر الساجين
 رجل يقال له اويس الحديث لهذا الحديث فاطح للشرع واما تفضيل هذا الساجين الساجيه بن عبد الله بن عماري
 فاعلم لم يبلغه الحديث او لم يسمع عنه او اراد بالافضل في العلم لا بالحشره
 وروى عن في معرود الصحابه ان اهل الساجين الساجيه بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 واختاره وروى عنه في الساجين الساجيه بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 من مداسان لافضل الساجين الساجيه بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 وقد روي ابوبكر بن عماري واما الساجين الساجيه بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 حصه بن عبد الله بن عماري واما الساجين الساجيه بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 روي ابوبكر بن عماري واما الساجين الساجيه بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 وثالثهما وليست كما ام الدرداء بن عبد الصغر واسمها عجمه وبنها عجمه فاما ام الدرداء
 الكبيره هي عجمه واسمها خنيس وروى الكبار الفقهاء السبعه حاشيه القاسم بن عروة
 سليمان بن عبد الله سعد بن اسحق ذوا شيا
 اما ابو سلمه او سالم او قايوب بكر حاشيه قائم
 من روي عن وروى عن الساجين الساجيه بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 الامانيه والقاسم بن محمد بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 ان عبيد بن سعد بن الحبيب واسمها عجمه وبنها عجمه فاما ام الدرداء
 الحجاز كما قال الحكم وجعل ابن الساجين الساجيه بن عبد الله بن عماري واما الساجين سعد بن علي واما الساجين
 قال كان فقها اهل المدينه الذين يفترون عن اراهم سبعة فذكرهم وذكرهم ابو الرواد

بل الصواب

l. 6.
Lipari

الحمد لله

[illegible]

فَالْحَمْدُ

الشمارى

الفن

المقصود

ابن قاسم

مکتبہ

ایک سال کا رفاہی

مالا و ایلکسای
الیه و فتح الراجح
شیخ محمد و سره آت

17

[illegible]

۵۵۱ و جان فو

جہان

این

[illegible]

ایضا

[illegible]

1353

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

أَمِنْ

ما حبه

1844

المستور

161

[illegible]

الذي

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا

وقيل خالده بن محمد له عند الترمذي حديث واحد عن النبي وهو ضعيف وما يشبهه هذا الا قام
ابن عفير المصنف في غريب الحديث وكلامه ما مضى فالاول ما عني السهل سعيه كغيره من غريب الحديث
المعروف وقد عني سبب كذا في روى عنه البخاري في روى عنه واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم
ابن عفير المصنف في غريب الحديث وكلامه ما مضى فالاول ما عني السهل سعيه كغيره من غريب الحديث
المعروف وقد عني سبب كذا في روى عنه البخاري في روى عنه واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم

في الغالب

والهم المستب في الغالب صنف من الخطوط الحطية
كان في ريد الاسود الرباني وكان الاسود نزل اثبات شريفة الترمذي في غريب الحديث
الذي في الخطوط الحطية وكلامه ما مضى فالاول ما عني السهل سعيه كغيره من غريب الحديث
المعروف وقد عني سبب كذا في روى عنه البخاري في روى عنه واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم
ابن عفير المصنف في غريب الحديث وكلامه ما مضى فالاول ما عني السهل سعيه كغيره من غريب الحديث
المعروف وقد عني سبب كذا في روى عنه البخاري في روى عنه واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم

في الغالب

والهم المستب في الغالب صنف من الخطوط الحطية
كان في ريد الاسود الرباني وكان الاسود نزل اثبات شريفة الترمذي في غريب الحديث
الذي في الخطوط الحطية وكلامه ما مضى فالاول ما عني السهل سعيه كغيره من غريب الحديث
المعروف وقد عني سبب كذا في روى عنه البخاري في روى عنه واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم
ابن عفير المصنف في غريب الحديث وكلامه ما مضى فالاول ما عني السهل سعيه كغيره من غريب الحديث
المعروف وقد عني سبب كذا في روى عنه البخاري في روى عنه واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم

الاسود

وقيل خالده بن محمد له عند الترمذي حديث واحد عن النبي وهو ضعيف وما يشبهه هذا الا قام
ابن عفير المصنف في غريب الحديث وكلامه ما مضى فالاول ما عني السهل سعيه كغيره من غريب الحديث
المعروف وقد عني سبب كذا في روى عنه البخاري في روى عنه واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم
ابن عفير المصنف في غريب الحديث وكلامه ما مضى فالاول ما عني السهل سعيه كغيره من غريب الحديث
المعروف وقد عني سبب كذا في روى عنه البخاري في روى عنه واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم

نقطة

نقطة

نقطة

والهم المستب في الغالب صنف من الخطوط الحطية
كان في ريد الاسود الرباني وكان الاسود نزل اثبات شريفة الترمذي في غريب الحديث
الذي في الخطوط الحطية وكلامه ما مضى فالاول ما عني السهل سعيه كغيره من غريب الحديث
المعروف وقد عني سبب كذا في روى عنه البخاري في روى عنه واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم
ابن عفير المصنف في غريب الحديث وكلامه ما مضى فالاول ما عني السهل سعيه كغيره من غريب الحديث
المعروف وقد عني سبب كذا في روى عنه البخاري في روى عنه واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم

201

و منار فی سیدہ الکاحی راق ای سعید الخلدی

في الحديث او في السناد من الرجال والنساء ووصف في

مدرسة اعظم كسار علي اعرف في الشجر ابيهم وحملها

التخصص المسمى بعلوم سمعي 2 بعض طرق البحث ومواد

انه كونه مع ملك الواقعة شخصه اساسا و من اساميه ملكه

بایسته و معلوم الحرام المعلومه فی دراسته مدعیه است و استناد

110

151

منه الى اعرف بذكره كبريت الاطراف احسن فهو قطيعة من ملك كافي صحيح مائة جلد اخر من هذه

عاجه لما فرغت ما را قلت زوجه انت قال نعم احدث واسم عمه هو اسما قال ابو علي

والمعروف بجليلته في تكملة الحوادث السعدية في تاريخه في مسددي ١٢٨٥

و اما در مورد افعال انی مدار صحرایا که در دفع فی الحار و تکبیر با هم می افتد

فانما هذا الحقيقه من ان الله سبحانه وتعالى هو الذي خلقنا وخلق كل شيء في الدنيا والآخرة وانه هو الذي يوفقنا لما نريد وانه هو الذي يهدينا الى صراط مستقيم وانه هو الذي يوفقنا لما نريد وانه هو الذي يهدينا الى صراط مستقيم

[illegible]

100

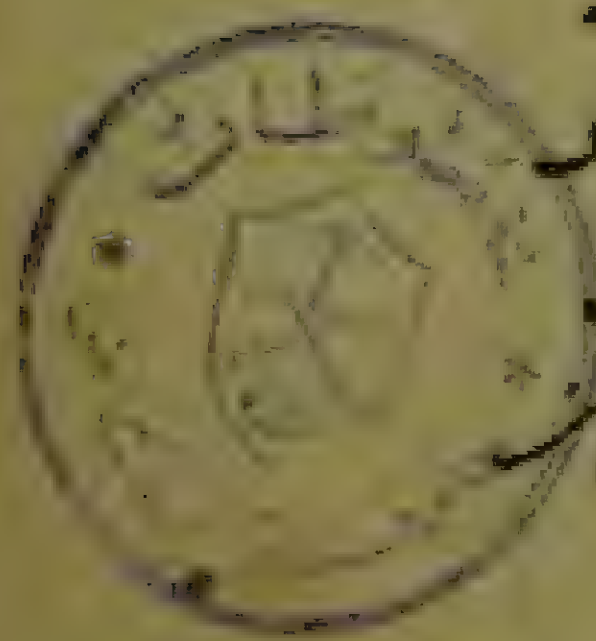
حفظ

١٤

أحمد بن محمد بن أحمد
مولى السيد محمد بن أحمد

واما كان يجمع مخزج . فخطى عليه السخط جيل بحرين . من اى واجعل عينا
 معرفة السمات والصفات للموزاجيل انواع الحركات فانه اعرفه الى التفرقة بين الصحيح
 الخلل وسقمه ووجه انه احسن تصنيف منها ما افرجه في الصفات وسمي في الخارج
 والساكن والحقيل الساجج والرحبان والدرى وطى والردى والين غدر وكنه وكفى كفاية
 الكمال كل من يكلم فيه وانما وثقة وتبعد على كذا النهى في الميزان لا ان لم يكن احدا من الصواب
 ولا انه المستعمل وانه جماعة فليست عليه فليكن له جلد ومنها ما افرجه في السمات وسمي
 فيه بن حبان وبن شاهين وبن الساخرين صاحب اسمعيل الدرقماني ابيك السروجي ولم يكمل غدر
 منه خطه الا حذرون في جلد ومنها ما صرح فيه من السمات والصفات كتاب الخراج والخراج
 اى ملك اى اى خيشم وملك كى العواد وملكات بن سعد وكتاب الحج والتميز على كتاب اى
 حاتم والتميز للثابري وغيره او لخطه ليعده لى لى من الفقه حاتم السوفى والتميز والتميز

الكتاب



وعبد الاعلى السامى وعبد الرحمن بن عمار بن السراوى ومحمد بن سواد السدوسى ومحمد بن عيسى بن
ابن سريج وعبد العطار بن مندر ورواه البخارى فقط من رواية بشير بن الفضل وسهل بن
وابن المسعود وعبد الوليد بن سعيد ومحمد بن عبد الله بن عمار بن سواد بن سريج
لم فقط من رواية بشير بن الفضل وسهل بن سفيان بن عيسى بن سواد بن سريج
ابن سريج وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
عنه قال **قد قال ابن جندب** صحيح غندر بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
سعد بن قول بن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
فقال عن سنن من قتلها انما نزلت سنة ثمان وعشرين ومائة ومحمد بن عيسى بن سواد بن سريج
وغير واحد في وفاته وقيل سنة سبع وخمسين ومائة ومحمد بن عيسى بن سواد بن سريج
محمد بن عبد الله بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
بعد اذ قال **ومن سمع منه** آخره ابو عمر وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
ابن ابي ابي رزق بن علي بن قول بن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
سعد بن قول بن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
وابن رزق بن علي بن قول بن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
وقال النسائي وغيره واما علي بن عامر فقال انه لم يخلط كذا احكامه صاحب الميزان عنه وقول النسائي
من الزوائد ان علي بن عامر قال انه لم يخلط كذا احكامه صاحب الميزان عنه وقول النسائي
ليس فيهم بهذا النسب الا من اذاهم عارم واسمه محمد بن الفضل بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
لعله وهو احد البغاة الا انما روى عنه البخاري في صحيحه ومحمد بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
في اخر عمره قال ابو حامد اخلاط في اخر عمره وقال عقلمن سمع منه قبل اخلاط فقال عنه
قال وكنت عنه قبل اخلاط سنة سبع وعشرين ومائة ومحمد بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
عمر بن علي بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
عزاي وادع بلغنا ان عارم لم يخلط كذا احكامه صاحب الميزان عنه وقول النسائي
ست عنه وقال ابن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
حدثه التكاثير الكندي في صحيحه التكاثير بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
تركه الكندي وانكر صاحب الميزان هذا القول في ابن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
وكما قول النسائي في صحيحه التكاثير بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
ثم سمع منه قبل اخلاط احمد بن حنبل بن عبد الله بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
ابن خالد بن زريق وقال ابن الصلاح ما رواه عنه البخاري ومحمد بن عيسى بن سواد بن سريج
ينبغي ان يكون ما حواه عنه قبل اخلاط امي ومن سمع منه بعد اخلاط بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
ابن عمار بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
احد البغاة الذي ارجع به النجاشي قال عباس بن عبد المطلب بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء

عنه بن مكرم العمي اخلاط بن مندر بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
حدثه فانه ما حدثت به في زمن النخعي ثم استقر في رواية ابو جعفر بن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
التقني نجيب الله بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
بن همام الصنعائي ارجع به النجاشي قال احمد بن حنبل بن عبد الله بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
ما ذهب بعضه لضعف السماع وقال ايضا كان يلقب بعدا عن وقال النسائي في صحيحه التكاثير بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
عنه باخه امي ومن سمع منه قبل اخلاط احمد بن حنبل بن عبد الله بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
وكنت في اخر من سمع منه بعد اخلاط احمد بن حنبل بن عبد الله بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
انه يروي قال ابو همام الكندي ما حدثت به في زمن النخعي ثم استقر في رواية ابو جعفر بن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
استقر في رواية النجاشي قال احمد بن حنبل بن عبد الله بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
وبداه في رواية النجاشي قال احمد بن حنبل بن عبد الله بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
من كنهه لا يخلط قال ابن الصلاح وحدثت به ابو جعفر بن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
جدا فقلت ابو جعفر بن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
اسعد بن اي عبد الرحمن بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
اخلاط بن اي عبد الرحمن بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
لعمروا ورواه احمد بن حنبل بن عبد الله بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
كانوا اسعد بن مولى الوائلي ورواه النسائي في صحيحه التكاثير بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
قال **قد ذكره النسائي في البغاة** وقال سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
وهو صاحب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
ناسا من سمع منه بعد اخلاط احمد بن حنبل بن عبد الله بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
ان كوت لم يسمع منه قبل اخلاط احمد بن حنبل بن عبد الله بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
ابن النخعي له الامم خوف وكبير وقال ابن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
بما نسبته الموضوعات على البغاة فاحاطت حديثه الخبر حديثه العدم ولم يسمع فاستحق القول
وكذا ابن الصلاح قال ابن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
سمع منه بعد النخعي فمن سمع منه بعد اخلاط احمد بن حنبل بن عبد الله بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
ابن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
مالك بن اسمعيل بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
البغاة ما ذكره بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
ابعد هذا فسماعه لا يخلط كذا احكامه صاحب الميزان عنه وقول النسائي
واما اسعد بن مولى الوائلي ما حدثت به في زمن النخعي ثم استقر في رواية ابو جعفر بن جندب بن سفيان بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء
قدوم الحاخا ورواه احمد بن حنبل بن عبد الله بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء وعبد الوادى بن عطاء

لست بمالكه الرحمن الرحيم واليه الامام احمد بن محمد بن عيسى
 محمد بن الحسن الكناشي الكوفي نفع الله به المسلمين من اجتهاده الذي كل نوع الانسان يحل عليه
 السادة الاعيان والدايعون لهم باحسان اما في هذا شرح لمصنف من مطلق
 ابن فرج الاشعري في علم الحديث النبوي فانه انما في نسخة في مخطوطة ابن فرج
 قوله عوامي صحيح والبرخافيد معضل وحرني وودعي مرسلا ومستلسل
 استعمل هذا البيت على اربع قواعد الاولى الصريح وحده ما رواه العدل الضابط عن العدل
 الضابط الى منتهاه من غير زيود ولا اعله والعدل المنتصف للعدل والعدل الراسخ فلهذا اقرت
 الكتاب والاحرار على الصريح والكثير من الضعيف الذي توجب احد والضعيف المعصية التي لا توجب
 احد وعن ابن عباس رضي الله عنهما لا تكبر مع الاستغفار ولا تصغر مع الاصرار واصح الاستانسان
 الحارثي عن مالك بن نافع عن ابن عمر قال واخبرها الشافعي عن قتادة عن ابن عمر رضي الله عنهما
 عن عائشة رضي الله عنها عن مالك بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ما سقطت وسيدتان
 ماله قول ما لا يخفى من قوله صلى الله عليه وسلم من لم يزل يخطئ لم يزل يخطئ
 وحده ما سقطت من السناد الصريح الى قوله نافع رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم من لم يزل يخطئ
 الراعي المستلسل وحده ما انفردت به عن صفات حالة او كيفية مثاله ان يقول الراوي
 حرني والبرخافيد بكذا ونحوه مستلسل كلف قوله

وصري عنكم شهد العقل انه ضعيف ومتروك وذلي اجمل

استعمل هذا البيت على قاعدة الاولى الضعيف وحده ما ليس صحيح ولا حسن والواحد اكثره الثانية
 المروك وحده ما انفرد به روايته واحد ولا يجمع على ضعفه فرع الصريح وحده النقص عند الجمع
 قوله ولا حسن الا بناء على خبره مستأففة على علمي فانقلبه
 استعمل هذا البيت على قاعدة من احسن وله معنيان معنى في اللغة وهو ما يشبهه النفس ومعنى
 في الاصطلاح وهو ما اتصل بسند واحد من غير جهة في سنده منبذ له تشابه او تشابه قاص
 عن درجة الثانية المباشرة في هذه النماء من لفظ التي فرع اختلاف العلماء
 ويحب قوم الى ان رواه العدل او في قراءة المتحد وهو الان واية المنع اولي وقراء العدل
 ويحكم هذا عن مالك بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما وكذا ما سبق قوله

وامري موقوف عليك وليس لي على احد الا عليك المعقول

استعمل هذا البيت على قاعدة وهو الموقوف وحده ما اضيف الى الصريح في قول او قول
 تليق الا ان يطلق على المروي وكان عن النبي او عن الصحابي او قول المروي
 حمله هذا هو المذهب والاختار الذي قاله المحمديون وغيرهم واصطلاحه على السور والاهل
 اختلف وقال الفقهاء اخراسا يبنون الاثر ما يضاف الى الصريح في الوقوف عليه فقلت فقلت واحد
 الموقوف والمرفوع احص من الاثر مطلقا والاثر اعم مطلقا قوله

ولو كان مرفوعا اليك لكان على غم عذالي برون وتعد

استعمل هذا البيت على قاعدة واحدة وهي المرفوع وحده ما اضيف الى الصريح صلى الله عليه
 والواحد او فعل مبال ذلك اما الاعمال فالباق ومثال الفعل هو قوله

عليه والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
قلت في المسار الاول في هذه قوله
وعمل عدو في منكر لا اطلقه
استعمل هذا البيت على قاعين الاولى المنكر وحده هو ما انفرد به من لم يبلغ في نفسه
ما يحتمل عليه تفرد من مثاله قول القائل بالتميز ان الشيطان اذا اراد ان يذبح غايته وقال عاقل
ان ادم حتى لم يزل في الحلو الثاني التبرس وهو نوعان مدوم وهو ان يروى
حديثا عن عاصم او سمع منه في تحمله ولم يشع ويذكر حديث المدي روى عنه منه بل سمع
من ضعيف استقطب كبر ليس بغيره بالمال المحدث من تحت لم يوافي مكسور لم يامنه من تحت
قلت وما قبل في هذا الرجل بغيره ليس بغيره ولكن منه على غيره وغير مدوم وهو
ان يكون مبرج منه في غير الامر بغيره كبر ليس بغيره قوله
اقضي رماي فيك متصل الامني ومنقطع عما به اتقيل
استعمل هذا البيت على قاعين الاولى في المتصل وحده ما انفصل اسناده من سماع كل راو
لم يفوه الى منتهاه والمتصل عم مضطرب من الموقوف والمرفوع وهذا احسن منه مطلقا
الثاني المنقطع وحده ما لم يتصل اسناده كيف كان قلت في هذا عم مطلقا
من الرسل والمعصل وهذا اخبر عنه مطلقا قوله
وهنا في الكفان هجر كمدرج تكلفني ما لا اظن في ارجل
استعمل هذا البيت على قاعين واحدة وهو المدرج وحده ما ادرج في بعض الحديث
من كلام الرواة متصلا به من غير فصل ويرد صنف الخطب فيه كتابا تليبه
ويدل على المدرج في الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا فروع فرفع الادراج
في روى احدى كالموقف من مسرافتيه وذكره فليست فيها قوله
واخرت في موقفي خذي مدحها وما هي الا كالحجتي تحلل
استعمل هذا البيت على قاعين واحدة وهي المدرج وحده ان يروى القريبان
كل واحد منهما محذرا لآخر مثاله كاي هدية وعائشه وما لك والاوراعي والاحمر
حبيل وعلى الذي فزع لوروى احد القريبين عن الآخر من غير عكس لم يسمع
وروى المستطرفات ان محمد بن سيرين روى عن اخيه محمد بن سيرين وهو يروي عن
ما ذكر حديثا فوقع في هذا السبب ثلاثة بايعون اخوة روى بعضهم عن بعض قوله
فمنفق جفني وطلبي وعبرني ومفترق صري وقلبي لميل
استعمل هذا البيت على قاعين واحدة وهو المنفق والمفترق وحده المنفق ما اتفق لفظه
وخطبه في كلامه ما يبيح احدهما الاتفاق في اسم التخيير واسم ابيه كالحليل في
في هذا البيت
وهو مطلق يروي في واحد في نوعي ومختلف خطي وما فيك امل
استعمل هذا البيت على قاعين واحدة وهو المؤلف والمختلف وحده المؤلف ما اتفق في
واحد في اللفظ وهو في مدح يروي في الحال كحديث ان نفسي بعرفته واول من صنف
وهو لا يراى

وهذا النوع عند الفقيهين في مدحه
وعنه ان راووس والمختلف صديقه قوله
خذ الواحد عن هذا ومعنا فغيري موصوع الهوى تحيل
استعمل هذا البيت على ثلاث قواعد الاولى المتصل اسناده وحده ما انفصل
اسناده من راووس الى منتهاه وهكذا احكامه اخطيب عن اهل الحديث وقال هو
المدح ما يستعمل في المرفوع دون الموقوف الثاني التبرس وهو نوعان مدوم وهو ان يروى
حديثا عن عاصم او سمع منه في تحمله ولم يشع ويذكر حديث المدي روى عنه منه بل سمع
من ضعيف استقطب كبر ليس بغيره بالمال المحدث من تحت لم يوافي مكسور لم يامنه من تحت
قلت وما قبل في هذا الرجل بغيره ليس بغيره ولكن منه على غيره وغير مدوم وهو
ان يكون مبرج منه في غير الامر بغيره كبر ليس بغيره قوله
اقضي رماي فيك متصل الامني ومنقطع عما به اتقيل
استعمل هذا البيت على قاعين الاولى في المتصل وحده ما انفصل اسناده من سماع كل راو
لم يفوه الى منتهاه والمتصل عم مضطرب من الموقوف والمرفوع وهذا احسن منه مطلقا
الثاني المنقطع وحده ما لم يتصل اسناده كيف كان قلت في هذا عم مطلقا
من الرسل والمعصل وهذا اخبر عنه مطلقا قوله
وهنا في الكفان هجر كمدرج تكلفني ما لا اظن في ارجل
استعمل هذا البيت على قاعين واحدة وهو المدرج وحده ما ادرج في بعض الحديث
من كلام الرواة متصلا به من غير فصل ويرد صنف الخطب فيه كتابا تليبه
ويدل على المدرج في الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا فروع فرفع الادراج
في روى احدى كالموقف من مسرافتيه وذكره فليست فيها قوله
واخرت في موقفي خذي مدحها وما هي الا كالحجتي تحلل
استعمل هذا البيت على قاعين واحدة وهي المدرج وحده ان يروى القريبان
كل واحد منهما محذرا لآخر مثاله كاي هدية وعائشه وما لك والاوراعي والاحمر
حبيل وعلى الذي فزع لوروى احد القريبين عن الآخر من غير عكس لم يسمع
وروى المستطرفات ان محمد بن سيرين روى عن اخيه محمد بن سيرين وهو يروي عن
ما ذكر حديثا فوقع في هذا السبب ثلاثة بايعون اخوة روى بعضهم عن بعض قوله
فمنفق جفني وطلبي وعبرني ومفترق صري وقلبي لميل
استعمل هذا البيت على قاعين واحدة وهو المنفق والمفترق وحده المنفق ما اتفق لفظه
وخطبه في كلامه ما يبيح احدهما الاتفاق في اسم التخيير واسم ابيه كالحليل في
في هذا البيت
وهو مطلق يروي في واحد في نوعي ومختلف خطي وما فيك امل
استعمل هذا البيت على قاعين واحدة وهو المؤلف والمختلف وحده المؤلف ما اتفق في
واحد في اللفظ وهو في مدح يروي في الحال كحديث ان نفسي بعرفته واول من صنف
وهو لا يراى

197

[illegible]